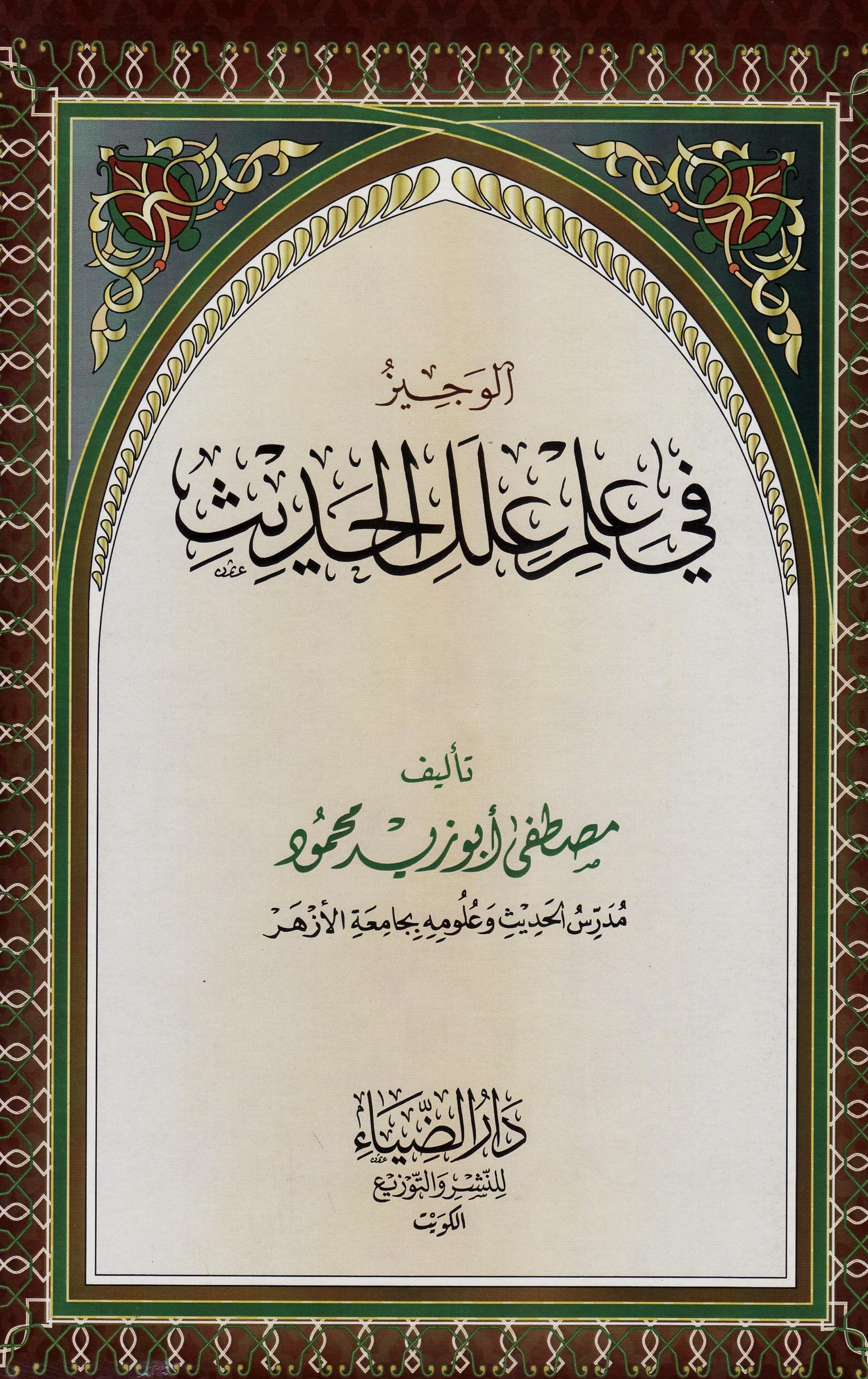


الوجيز

في علم علل الحديث

تأليف

مصطفى أبو زيد محمود

مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت

الوجيز

في علم علل الحديث

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م





الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص - ب : ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي : ٣٢٠١٤
تلفاكس : ٢٢٦٥٨١٨٠ (٩٦٥+)
نقال : ٩٩٣٩٦٤٨٠ (٩٦٥+)

www.daraldheya.com

dar_aldheyaa@yahoo.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت :

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي	تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠	نقال: ٩٩٣٩٦٤٨٠

المملكة العربية السعودية :

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة	هاتف: ٦٣١١٧١٠	فاكس: ٦٣٢٠٣٩٢
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض	هاتف: ٤٩٢٥١٩٢	فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
المكتبة المكيّة - مكة المكرمة	هاتف: ٥٣٤٠٨٢٢	فاكس: ٥٣٦٦٢٩٩٠
مكتبة العبيكان - جميع فروعها في المملكة	هاتف: ٩٠٠٢٠٠٢٠٢٠٩	

الإمارات العربية المتحدة :

دار الفقيه - أبو ظبي	هاتف: ٦٦٧٨٩٢٠	فاكس: ٦٦٧٨٩٢١
مكتبة الفقيه - أبو ظبي	تليفاكس: ٦٣٩١٥٠٢	
مكتبة الحرمين للنشر والتوزيع - دبي	هاتف: ٢٧٣١٩٧٩	فاكس: ٢٧٣١٩٦٩

الجمهورية التركية :

مكتبة الارشاد - اسطنبول	هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤	فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

الجمهورية اللبنانيّة :

دار إحياء التراث العربي - بيروت	هاتف: ٥٤٠٠٠٠	فاكس: ٨٥٠٧١٧
شركة دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان	هاتف: ٧٠٢٨٥٧	فاكس: ٧٠٤٩٦٣
شركة التمام - بيروت - كورنيش المزرعة	هاتف: ١٧٠٧٠٣٩	

الجمهورية العربية السوريّة :

دار الفجر - دمشق - حلبوني	هاتف: ٢٢٢٨٣١٦	فاكس: ٢٤٥٣١٩٣
دار الكلم الطيب - دمشق - حلبوني	هاتف: ٢٤٥١٢٢٦	فاكس: ٢٢٢٧٦٠٢

جمهورية مصر العربيّة :

دار البصائر - القاهرة - زهراء مدينة نصر	تليفاكس: ٠٢٢٤١١١٤٤١	محمول: ٠١٠٠٢٤٣٦٢٦٣

المملكة الأردنية الهاشميّة :

دار الرازي - عمان - العبدلي	تلفاكس: ٤٦٤٦١١٦	
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان	هاتف: ٦٤٦٥٣٣٩٠	تلفاكس: ٦٤٦٥٣٣٨٠

الجمهورية اليمنيّة :

مكتبة تريم الحديثة - تريم	هاتف: ٤١٧١٣٠	فاكس: ٤١٨١٣٠

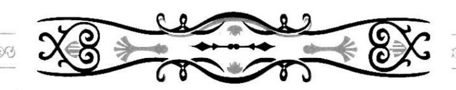
الجمهورية الإسلامية الموريتانيّة :

شركة الكتب الإسلامية - نواكشوط	هاتف: ٠٠٢٢٢٥٢٥٣٤٦١	

مملكة البحرين :

جمعية الإمام مالك بن أنس - المحرّق	هاتف: ١٧٣٣٤٣٥٠	فاكس: ١٧٣٢٤٣٦٠

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه وبأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



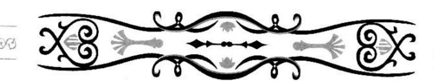
الوجيز

في علم علل الحديث

تأليف

مصطفى أبو زيد محمود
مُدرِّس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

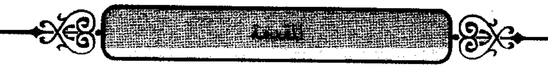
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإنّ السنة النبوية الشريفة هي الأصل الثاني من أصول الدِّين، بعد قرآن ربنا الكريم، الذي تكفل الله تعالى بحفظه عن عبث العابثين، وتحريف المحرّفين، وكذلك فإنَّ الله تعالى قد هيأ للسنة النبوية علماء أفذاذ يدفعون عنها كل خلل، بما خصهم الله عز وجل من معرفة بقواعد النقد وأصول الترجيح، التي يعرفون بها سقيم الآثار من الصحيح، ورزقهم هذه المعرفة في كل وقت وزمان، «قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة»[1].

ولما كان **علم علل الحديث** من أغمض أنواع هذه المعارف وأدقِّها بحثًا، لم يتكلَّم فيه إلا الجهابذة، الأفراد، أهل الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

ولشدة غموضه وخفائه قال عنه الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة

(١) «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/٣).



الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يُعَلِّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة»[1].

قال السخاوي: «يعني: يعبر بها غالبًا، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض».

فهذا العلم لصعوبته ودقة مسالكه، فكأنَّ الجاهل به غير العارف بقواعده وأصوله لا يدرك قيمة معرفة هؤلاء به فيُكتفى بأن يقال له: «إن هذا العلم إلهام»، لأن تقرير القواعد التي وصل بها النُّقاد إلى علة الحديث لن تفيده شيئًا.

قال شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر[2]: «ولما كان شأن العلل الدقة والخفاء توقف المحدِّثون كثيرًا عن التصريح بما يعلُّ به الحديث لعدم قابلية السامع أن يتفهم»[3].

ولا أدل على ذلك مما حدَث أيضًا مع الإمام عبد الرحمن بن مهدي فإنَّه

---

(١) «فتح المغيث» (١/٢٧٣).

(٢) هو العلامة المحدِّث، أبو مجاهد نور الدين بن محمد بن حسن عتر الحلبي، الحنفي، الأزهري، حفظه الله، ولد في مدينة حلب سنة ١٣٥٦هـ، ثم رحل إلى الأزهر الشريف فالتحق بكلية أصول الدين، ومنها تخرَّج، ثم حصل فيها على (الدكتوراه) من شعبة التفسير والحديث، وعنوان رسالته: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، وله من المؤلفات: «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام»، و«منهج النقد في علوم الحديث»، و«أصول الجرح والتعديل»، و«لمحات موجزة في أصول علم علل الحديث»، وغيرها، وحَقَّقَ: «نزهة النظر» لابن حجر، و«إرشاد طلاب الحقائق» للنووي، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب، وغيرها. ترجمته من: «الأسانيد المصرية» (ص٧٩).

(٣) «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٥٢) بتصرف.

«أخذ على رجل من أهل البصرة حديثًا، فغضب له جماعة فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلًا أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا؟ فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ **إلزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم**»[1].

وسأله أيضًا رجل «فقال: يا أبا سعيد إنك تقول: هذا ضعيف، وهذا قوي، وهذا لا يصح، فعمَّ تقول ذاك؟ فقال: لو أتيت الناقد فأريته دراهم، فقال: هذا جيد، وهذا سُتُّوق[2]، وهذا نَبَهْرج[3] أكنت تسأله عمَّ ذاك، أو كنت تسلم الأمر إليه؟ فقال: بل كنتُ أسلِّم الأمر إليه، فقال عبد الرحمن: هذا كذاك، **هذا بطول المجالسة، والمناظرة، والمذاكرة، والعلم به**»[4].

فعلم علل الحديث علم له أصوله وقواعده وضوابطه التي سار عليها المحدثون في كشف علل الحديث، فأردت في هذه الوجازة أن أجمع أوليات هذا العلم لينتفع بها طلاب الفرقة الرابعة من كلية أصول الدين والكليات المناظرة، وليكون لهم عونًا ومسلكًا للولوج في هذا الفن الدقيقة مسائله.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٥٥).

(٢) درهم ستُّوقٌ؛ بفتح السين وضمها، أي: زيف نبهرج، وكل ما كان على هذا المثال فهو مفتوح الأول إلا أربعة أحرف جاءت نوادر، وهي سُبُّوح، وقُدُّوس، وذُرُّوح، وسُتوق، فإنها تُضم وتُفتح. «مختار الصحاح» (ص١٢١).

(٣) النَّبَهْرَج كسَفَرْجَل؛ كالبَهْرَج، وهو الزَّيْف الرَّديءُ. «تاج العروس» (٦/٢٣٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٤/٤٧٨).

خطة البحث

قسمته إلى مقدمة، وتسعة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: ذكرت فيها صعوبة هذا العلم، ودقة مسائله، وقِلَّة من تكلم فيه، وخطة البحث.

* **المبحث الأول:** ذكرت فيه تعريف العلَّة لغة واصطلاحًا، وشرح التعريف شرحًا وافيًا، وبيان ميدان العلة، وشروطها، مع التمثيل بمثال.

* **المبحث الثاني:** ذكرت فيه تعريف الحديث المعلّ، وشرحت التعريف، وبيَّنت الخلاف الواقع بين المحدثين حول تسمية الحديث الذي به علَّة قادحة خفيَّة (بالمعلول)، و(المعلل)، و(المعل).

* **المبحث الثالث:** ذكرت فيه تعريف علم العلل، وشرح التعريف، وبيان الفرق بينه وبين الحديث المعلّ، والفرق بينه وبين علم الجرح والتعديل.

* **المبحث الرابع:** ذكرت فيه أهمية علم علل الحديث.

* **المبحث الخامس:** ذكرت فيه أشهر المؤلفات في علل الحديث، مع عرض لمناهج التأليف في علل الحديث، وقسمنا المؤلفات إلى قسمين:

- قسم للمؤلفات في علل الأحاديث فقط
- وقسم للمؤلفات التي تتعرض لعلل الأحاديث ضمن بحوثها.

* **المبحث السادس**: ذكرت فيه دراسة موجزة لثلاثة من أشهر المصنفات في العلل، وهي: كتاب «التمييز» للإمام مسلم، و«علل الحديث» للإمام ابن أبي حاتم الرازي، و«العلل» للإمام الدارقطني.

* **المبحث السابع**: ذكرت فيه أقسام العلة، وأنها ستة كما ذكرها الحافظ ابن حجر، ووجه الحصر بين هذه الأقسام، مع التمثيل لكل قسم بمثال تطبيقي.

* **المبحث الثامن**: ذكرت فيه أسباب العلَّة، وأن هناك سببًا أصليًّا وهو وهم الراوي، وأسبابًا فرعيّة راجعة إلى السبب الأصلي، وهي: خفة ضبط الراوي، وسلوك الجادَّة، والاختلاط، وقِلَّة صحبة التلميذ لشيخه، وقِلَّة ممارسته لحديثه، واختصار الحديث أو روايته بالمعنى، واشتباه الاسم أو الكلمة، والتصحيف.

* **المبحث التاسع**: ذكرت فيه القواعد المتبعة لكشف علل الحديث، وقدَّمت هذا المبحث بذكر صفات من يتأهل لتعليل الأحاديث، ثم ذكرت خمسة قواعد من اتبعها استطاع كشف علل الحديث، وهي:

- جمع طرق وروايات الحديث والموازنة بينها.
- معرفة مدار الإسناد.
- بيان وجوه الاختلاف والاتفاق بين روايات أصحاب الراوي المدار.
- دراسة الإسناد؛ المدار والرواة عنه، ومعرفة مراتبهم والترجيح بينهم.
- النظر في وجوه الخلاف لبيان الحديث المعل من غيره.
- بيان درجة الحديث.

ثم ذكرت ضمن هذا المبحث قرائن الترجيح عند نقاد الحديث، وأنها: الحفظ والإتقان، والعدد، واختصاص الراوي بشيخه، وسلوك الجادة، وغرابة السند، ورواية الراوي عن أهل بلده، وروايته عن أهل بيته، واختلاف المجلس وغيرها.

الخاتمة: ذكرت فيها أهمَّ نتائج البحث.

وفي الختام فإني أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لشيخي الجليلين الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، والأستاذ الدكتور محمد محمود بكار، أستاذي الحديث وعلومه بجامعة الأزهر لما قدّماه لي من عون في مراجعة الكتاب، وتوجيهه إلى الصواب، فجزاهما الله تعالى خير الجزاء، ونفع بهما طلاب العلم.

والله أسأل أن يتقبَّل هذا العمل، وأن يرزقني علمًا نافعًا، وإخلاصًا في الأقوال والأعمال، وأن يغفر لي ولوالديَّ ولأولادي ولمشايخي ولأصحاب الحقوق عليَّ، وأن يعلمنا من علمه، وأن يؤدبنا من أدبه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

العلّة عند المحدِّثين

تعريفها، ميدانها، شروطها

* تعريف العلَّة لغة واصطلاحًا:

العلَّة لغة:

العَلُّ، والعَلَلُ مُحرّكةً: الشَّربَةُ الثانيةُ، أو الشُّربُ بعد الشُّربِ تِباعًا، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ، قال الأصمعِيّ[1]: «إذا وردت الإبلُ الماءَ فالسَّقيَةُ الأولى النَّهَلُ، والثانيةُ العَلَل».

وعَلَّ بنفسه يَعِلُّ، ويَعُلُّ من باب ضرب ونصر، يتعدَّى، ولا يتعدَّى، يقال: علَّت الإبل تعِل وتعُل؛ إذا شربت الشربة الثانية. وقال ابن الأعرابِيّ[2]:

(١) الأصمعي: هو عبد الملك بن قُرَيب ـ بضم القاف، وفتح الراء ـ ابن عبد الملك الباهلي، أبو سعيد البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، قال الشافعي: «ما عبَّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي»، صنّف: «غريب القرآن»، و«المقصور والممدود»، و«الخيل»، و«فعل وأفعل»، ومات سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة ومئتين. ترجمته من: «بغية الوعاة» (٢/١١٢).

(٢) ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد، أبو عبد الله، من موالي بني هاشم، له: «النوادر»، و«الخيل»، و«النبات»، مات سنة ثلاثين، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وقيل:=

«عَلَّ الرجلُ يَعِلُّ من المرض».

وأعَلَّه إعلالًا: سقاه السَّقية الثانية، وهذا طعام قد عُلَّ منه، أي: قد أُكِل منه. وأعلَّه الله تعالى أي: أصابه بعلَّة، فهو معلٌّ وعليل.

وَتَعَلَّلَ بالأمرِ، أي: تشاغل، **أو تعلَّلَ به**: تلَهَّى وَتَجَزَّأَ.

والعلَّة بالكَسْر: ما يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغيَّرُ به حالُ المحلِّ، ومنه سُمّي المرضُ: علَّة، لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ، والجمع عِلَلٌ، مثل سِدْرة وسِدَر.

والعلَّة أيضًا: الحَدَثُ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهِه أو حاجتِه، كأنّ تلك العلَّة صارت شُغلاً ثانيًا مَنَعَه عن شُغلِه الأوّل. وهذه **عِلَّتُه**، أي: سببُه، وفي «المُحْكَم»[1]: «هذا علَّة لهذا»، أي: سببٌ له[2].

*** فالعلَّة تدور معانيها في اللغة على أربعة أشياء:**

(١) ما يَحُلُّ بالمحل فيتغير به من حال إلى حال، ومنه سمي المرض: علَّة.

وفِعْلُه: عَلَّ يَعِل، واعتل، وأعلَّه الله، والأخير هو الذي استخدمه المحدِّثون، فيقولون: «أعلَّه فلان بكذا».

فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي واستعمال المحدِّثين الاصطلاحي:

= سنة ثلاث وثلاثين ومئتين، ومولده ليلة مات أبو حنيفة سنة خمسين ومئة. ترجمته من: «بغية الوعاة» (١٠٥/١).

(١) (٩٥/١).

(٢) انظر: «تاج العروس» (٤٤/٣٠)، و«المصباح المنير» (ص١٦٢) بتصرف.

من حيث إنَّ العلَّة التي طرأت على الحديث الصحيح غيَّرت حاله من الصحة إلى الضعف.

(٢) الحدث يشغل صاحبه عن وجهه.

وفِعْله: عَلَّل، **فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** من حيث إنَّ الحديث المعلّ عاقته العلَّة وشغلته فلم يعد صالحًا للعمل به.

(٣) السَّقية الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعًا.

وفِعله: علّ، **فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** من حيث إنَّ النّاقد يعيد النّظر في الحديث المعلّ مرَّة بعد مرَّة.

(٤) السبب. وفِعله: علَّ، **فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:** من حيث إنَّها سبب يتوصل به إلى الحكم على الحديث بالضَّعف بعد أن كان ظاهره السلامة منه.

۞ العلَّة اصطلاحًا:

هي سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه[1].

* شرح التعريف:

قوله: (سبب) السبب لغةً: الحبل، وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء، ثم استعير لكلّ شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فقيل: هذا سَبَبُ هذا، وهذا

(١) «تدريب الراوي» (١/٢٨٨) بتصرف.

مُسَبَّبٌ عن هذا[1]. وعند الأصوليين: هو ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته[2].

أي أنَّ السبب: هو الأمر الذي جعل الشارع وجوده علامة على وجود الحكم، وانتفاءه علامة على انتفائه، فمثلًا غروب الشمس سبب لوجوب صلاة المغرب، يلزم من وجوده وجود صلاة المغرب، ومن عدمه عدمها.

قوله: (غامض خفي) الأمر الغامض، والكلامُ الغامض: غير الواضح، وهذه مسألة فيها غوامض[3]، أي: غير واضحة، وخفي، أي: مستتر غير ظاهر.

وهذا القيد يفيد أنَّ العلَّة في اصطلاح المحدِّثين لابد أن تكون غامضة خفيَّة، لأنَّ من العلل ما هو ظاهر.

قوله: (يقدح في صحة الحديث) القدح: العيب والتنقيص، تقول: «قَدَحَ فلان في فلان قَدْحًا، من باب نفع، عابه وتنقصه، ومنه قَدَحَ في نسبه وعدالته: إذا عيبه، وذكر ما يُؤَثِّر في انقطاع النَّسب، وردِّ الشهادة»[4].

وهذا القيد يفيد أنَّ العلَّة في اصطلاح المحدِّثين لابد أن تكون قادحة، لأنَّ من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث؛ كالاضطراب في اسم الصحابي الذي روى الحديث، فهذا الخلاف لا يخرج الحديث عن أن يكون من رواية أحدهما، وبالتالي لا يضر بصحة الحديث.

---

(١) «المصباح المنير» (ص١٠٠).

(٢) «الإبهاج في شرح المنهاج» (٣/٥٢٣).

(٣) «أساس البلاغة» (٢/١٧٤) بتصرف.

(٤) «المصباح المنير» (ص١٨٧).

وصحة الحديث تقوم على خمسة أركان: اتصال سنده، وعدالة رواته، وضبطهم، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلَّة القادحة الخفيَّة.

وهذا يفيد أيضًا: أنَّ الحديث الذي يُبحث عن علته الأصل فيه أنه من رواية الثقات، لأنَّه وَصَفَه بالصحة.

ووهم الراوي الثقة وخطؤه أغمض من وهم الراوي الضعيف وخطئه، **لأنَّ النَّفس تميل إلى الاعتماد على الراوي الثقة والركون إليه.**

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإنما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل**، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يُحَدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا»[1].

وقوله: (مع أن الظاهر السلامة منه) إلى هذا الكلام: أنَّ الحديث ظاهره الصحة سندًا ومتنًا، والخلو من العلل القادحة الخفية.

۞ ميدان العلَّة:

من هذا الكلام يتضح **أنَّ الأصل في ميدان العلَّة هو أحاديث الثِّقات** التي يكون ظاهرها الصحة، كالحديث الذي رواه الثقات وظاهره الاتصال، وبعد التفتيش من الأئمة النُّقاد يظهر انقطاعه، أو يظهر خلل في التحمل والأداء من أحد الثقات، وأما **أحاديث المجروحين** في عدالتهم، أو ضبطهم، أو **كان في سند الحديث انقطاع ظاهر فهذا** مردود أصلًا، لكن توسع جماعة من العلماء

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٧٦).

فأطلقوا العلَّة على كل قادح في الأحاديث سواء أكان خفيًّا أو ظاهرًا، كما سيأتي بيانه.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[١].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلًا معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مُضَعَّف معلولًا، وإنَّما يسمى معلولًا: إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»[٢].

۞ شروط العلَّة:

اتضح من تعريف العلَّة السابق أن لها شرطين:

* **الأول: أن تكون غامضة خفيَّة.** وخرج بهذا الشرط: العلل الظاهرة؛ ككذب الراوي، وفسقه، وسوء حفظه.

وينبغي التنبيه إلى أن **العلل الخفيَّة لا تزول بالمتابعات والشواهد**[٣]، أما **العلل الظاهرة فهي على نوعين:**

ـ الأول: علل تزول بالمتابعات والشواهد، وبتلقي العلماء للحديث

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٦).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١٠).

(٣) المتابعة: هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه راوٍ آخر فيرويه عن شيخه، أو عمن فوقه. فإن كانت عن شيخه سميت تامة، وإن كانت عمن فوقه سميت قاصرة. وأما الشاهد: فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط. «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤١٨).



بالقبول؛ كانقطاع السَّند، وضعف الراوي ضعفًا يسيرًا، وتدليسه، واختلاطه، فهذه تزول: **بمجيئها من وجه آخر مثلها أو أحسن منها**.

ومن أمثلة ما تلقاه العلماء بالقبول حديث البحر: «هو الطَّهُور ماؤه الحِلُّ مَيْتَتَه»[1].

فقد قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح، **لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء**»[2].

ـ **الثاني: علل لا تزول بالمتابعات والشواهد**، وهي ما كان ضعفها شديدًا لا تنفعه كثرة الطرق؛ كرواية الكذَّاب، والمتهم بالكذب، والفاسق، قال الحافظ بدر الدين ابن جَمَاعة: «**وأما الضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه**»[3].

ويرى الحافظ ابن حجر أنَّ كثرة الطرق تنفعه فقال: «**الضعف يتفاوت، فإذا كَثُرت طرق حديثٍ رُجِّح على حديثٍ فردٍ، فكون الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته، إذا كَثُرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي**

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «موطئه» (ص٥٢)، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، ومن طريقه أخرجه أبو داود في «سننه» (١/٢٢٠)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، (ح٨٤)، والترمذي في «سننه» (١/١٠٠)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، (ح٦٩)، والنسائي في «سننه» (١/٥٠)، كتاب الطهارة، باب ماء البحر، (ح٥٦)، وابن ماجه في «سننه» (١/١٣٦)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، (ح٣٨٦).

(٢) «التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد» (١٦/٢١٨).

(٣) «المنهل الروي» (ص٣٧).

ضعفه ناشئ عن تهمة، أو جهالة، إذا كَثُرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال، إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال»[1].

ونقل عنه السيوطي قوله: «بل ربما كَثُرَت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وُجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن»[2].

* **الشرط الثاني من شروط العلَّة: أن تكون العلَّة قادحة في صحة الحديث.** وخرج بهذا الشرط: العلل غير القادحة، مثل إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط[3].

ومثل الحديث الذي اختلف حول راويه بين ثقتين، فالحديث في الحالين لا يخرج عن رواية الثقة، فلا يضر حينئذٍ في صحة الحديث.

إطلاقات أخرى للعلَّة:

[١] أطلق جماعة من المحدِّثين **العلَّة على كل قادح في صحة الحديث سواء أكان خفيًّا، أو واضحًا**، فيُعلِّون بكذب الراوي، وفسقه، والإعضال، والإرسال وهكذا.

قال الحافظ ابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال

(١) «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (ص٧٠).

(٢) «تدريب الراوي» (١/١٨٩).

(٣) «الحديث المعلل» (ص١٤، ١٧).

الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»[1].

[٢] وأطلق بعض المحدِّثين أيضًا **العلَّة على ما ليس بقادح في صحة الحديث**، قال الحافظ ابن الصلاح: «ثم إنَّ بعضهم أطلق اسم العلَّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول»[2].

وقائل هذا القول هو الإمام أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد»[3] حيث قال: «إن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول...

فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلَّة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها: أن يروي الثقات حديثًا مرسلًا، وينفرد به ثقة مسندًا، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علَّة الإرسال».

قال البرهان البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذا المصطلح: «**صحيح معلول**، أي: كأن يظهر أنّ فيه علَّة، فيتبين بعد ذلك بالفحص أنّه ليس له علَّة، فيسميه معلولًا باعتبار ما كان عليه، وصحيحًا باعتبار ما آل به النظر إليه»[4].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص١٠٢).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص١٠٢).

(٣) (١٥٧/١).

(٤) «النكت الوفيّة» (٥٢٢/١).



تَنْبِيهٌ

لا يخفى أن قولهم: (من العلل ما ليس بقادح) فيه نظر، لأنَّ الواقع لا ينفي أنَّ تلك العلَّة قادحة، فالحديث الذي اختلف حول راويه بين ثقتين، هو في الحالين لا يخرج عن رواية الثقة، فلا يضر حينئذٍ في صحة الحديث، نعم لا يضر المتن لكن الواقع وحقيقة الأمر يقولان إن إحدى الطريقين صحيحة والأخرى معلَّة.

على أنه يمكن تخريج هذا الكلام على وجه: وهو أن الناقد في بحثه في رواية يظن وجود علَّة فيها، ثم لا يقف على ذلك، بعد جمعه الطرق والتفتيش فيها، ويكتشف رواية أخرى تخالفها وهي دونها في القوة، ففي هذه الحالة تكون الرواية الأقل هي المعلَّة، والأولى يصح أن يقال فيها: علتها ليست قادحة، والله أعلم.

فظهر مما تقدَّم أنَّ للعلَّة استعمالين: **الأول: خاص، وهو ما تقدم من أنَّها «سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه».**

الاستعمال الثاني: عام، وهو القادح مطلقًا سواء أكان غامضًا وخفيًّا، أو لا.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»[1].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص١٠٢).

ولقد حاول الحافظ ابن حجر أن يجد سبيلًا للتوفيق بين الاستعمالين، فقال عند شرحه لقول ابن الصلاح السابق: «مراده بذلك: أنَّ ما حقَّقه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، **وطريق التوفيق: بين ما حقَّقه المصنِّف وبين ما يقع في كلامهم: أنَّ اسم العلَّة إذا أُطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولًا اصطلاحًا.**

إذ المعلول: ما علته قادحة خفيَّة، والعلَّة أعم من أن تكون قادحة، أو غير قادحة، خفية، أو واضحة»[1].

ووجَّه الحافظ السخاوي تعليل الأئمة النُّقاد الأحاديث بالعلل الجليّة الظاهرة فقال: «ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل[2]، على أنَّه يحتمل أيضًا أنَّ التعليل بذلك من الخفي، لخفاء وجود طريق آخر ينجبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلِّل أشار إلى تفرده»[3].

مثال لحديث علَّته خفيَّه: ما رواه شعبة، عن سلمة بن كُهيل، عن حُجْر أبي العَنْبَس، عن علقمة، حدَّثنا وائل، ـ أو عن وائل بن حُجْر ـ قال: صليّت مع رسول الله ﷺ فسمعته حين قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وسلَّم عن يمينه وعن شماله[4].

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧٧١).

(٢) يعني: تعليل الأحاديث بالعلل الخفيَّة.

(٣) «فتح المغيث» (١/٢٧١).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٨/٤٢٩٤ ح١٩١٥٦)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٢/٩ ح٣، ٢٢/٤٤ ح١١٠)، والدارقطني في «سننه» (٢/١٢٨)، كتاب الصلاة،=

قال البخاري: «حديث سفيان الثَّوري، عن سلمة بن كُهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع:

ـ قال: «عن سلمة بن كُهيل، عن حُجْر أبي العَنْبس». وإنما هو حُجر ابن عَنْبس؛ وكنيته أبو السَّكن.

ـ وزاد فيه: «عن علقمة بن وائل». وإنما هو حُجْر بن عَنْبس، عن وائل ابن حجر، ليس فيه علقمة.

ـ وقال: «وخفض بها صوته». والصحيح أنه جهر بها»[1].

وقال الإمام أبو زرعة الرازي: «حديث سفيان أصح من حديث شعبة»[2]. وقال الإمام مسلم: «أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته»[3]. وقال الإمام الدارقطني عقب تخريجه للحديث: «كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثَّوري، ومحمد بن سلمة

= (ح١٢٧٠)، واللفظ له، وحديث سفيان الثوري أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٤/٢)، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، (ح٩٢٩)، والترمذي في «سننه» (٢٧/٢)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، (ح٢٤٨)، والدارقطني في «سننه» (١٢٧/٢، ١٢٨)، كتاب الصلاة، (ح١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩)، ولفظ الترمذي: «حدثنا بندار، حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كُهيل، عن حُجْر بن عَنْبس، عن وائل بن حُجر، قال: سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: «آمين»، ومد بها صَوتَه».

(١) «العلل الكبير» للترمذي (ص٦٨)، وذكر الترمذي هذا الكلام بنصه في «سننه» (٢٨/٢، ٢٩).

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (ص٦٩).

(٣) «التمييز» (ص٨٦).

ابن كُهيل، وغيرهما، رووه عن سلمة فقالوا: «ورفع صوته بآمين»، وهو الصواب»[1].

وهذا الإسناد ظاهره الصحة، لأن رواته ثقات معروفون، لاسيما الإمام شعبة المعروف بتشدُّدِه في الرواية.

قال الدكتور حمزة المليباري[2]: «أطبق الحفاظ على أنه أخطأ في مواضع من الحديث، فذكروا مجموعة من الأسباب تدل على خطئه ووهمه، وهي:

(١) مخالفة شعبة لأصحاب سلمة، ومنهم سفيان الثَّوري الذي اتفق النقاد على أنه أحفظ الناس لأحاديث سلمة، وإذا وقع خلاف بينه وبين شعبة يرجح قول سفيان.

(٢) مخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ أنه جهر بآمين.

---

(١) «السنن» (٢/١٢٩).

(٢) هو حمزة بن عبد الله المليباري، الهندي، حفظه الله، ولد سنة (١٩٥٢) بالهند، حصل على الماجستير من كلية أصول الدين جامعة الأزهر في الحديث وعلومه، والدكتوراه من جامعة أم القرى، وهو الآن أستاذ الحديث بكلية الدراسات الإسلامية بدبي، له من المؤلفات: «الحديث المعلول قواعد وضوابط»، و«نظرات جديدة في علوم الحديث»، و«تصحيح الحديث عند ابن الصلاح»، و«الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»، و«زيادة الثقة»، و«سؤالات حديثية» أجاب عنها فضيلته، و«عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح»، و«علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين». ترجمته من: كتيب «المؤتمر الأول لخدمة السنة النبوية» عقدته جمعية المكنز الإسلامي (ص٣٩).

(٣) مخالفته لما روى (عبد الجبار بن وائل، عن وائل) ما يؤيد قول سفيان، إذ قال فيه: «مد بها صوته»[(١)][(٢)].

---

(١) أخرج رواية عبد الجبار ابن ماجه في «سننه» (٢٨٧/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب الجهر بآمين، (ح٨٥٥)، والدارقطني في «سننه» (١٣٣/٢)، كتاب الصلاة، (ح١٢٧١).

(٢) «الحديث المعلول» (ص١٣) باختصار.



المبحث الثاني

الحديث المعلُّ

* **تعريفه:**

قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني: «هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[1].

* **شرح التعريف:**

قوله: (خبر) الخَبَرُ، مُحرَّكَةً: النَّبأُ، والخَبَر: ما أتاك من نَبَإٍ عمّن تَسْتَخْبِرُ، والفرق بينهما [يعني الخبر والنبأ]: أنَّ النَّبأ خبر مُقَيَّدٌ بكونه عن أمر عظيم، ثم إنَّ أعلام اللُّغة والاصطلاح قالوا: الخبر عرفًا ولغة: ما ينقل عن الغير، وزاد فيه أهل العربيَّة: واحتمل الصِّدق والكذب لذاته.

والمُحَدِّثُون استعملوه بمعنى الحديث، أو الحديث: ما عن النَّبيّ ﷺ، والخبر: ما عن غيره، وقال جماعة من أهل الاصطلاح: الخبر أعمُّ.

والجمع أخبارٌ، وجمع الجمع: أَخابِيرُ[2].

وقوله: (ظاهره السلامة) معنى هذا الكلام: أن الظاهر من حال الحديث سندًا ومتنًا أنَّه صحيح سالم من العلل القادحة.

---

(١) نقله عنه تلميذاه البقاعي في «النكت الوفية» (٥٠١/١)، وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (٢٦٣/١).

(٢) «تاج العروس» (١٢٥/١١).

قال الحافظ ابن حجر: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلًا معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول، أو مضعف معلولًا، وإنما يسمى معلولًا، إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»[1].

وقوله: **(اطلع فيه بعد التفتيش)** اطَّلَع على الأمر طُلُوعًا: علمه، والتَّفْتِيشُ: طلبٌ في بحث، ويقال: «فَتِّشْ ولا تُفَنِّشْ»، أي: ابحث ولا تسترخ[2].

وقوله: **(على قادح)** القدح: العيب، تقدم، وهذا يفيد أنَّ الحديث المعلّ اصطلاحًا لابد من قيد القدح فيه.

*** الخلاف حول تسمية الحديث الذي به علَّة قادحة خفيَّة (بالمعلول) و(المعلل) و(المعل):**

أخذ المحدثون لفظ (علّة) من (أعلّه) الرباعي ـ أي: أصابه بعلَّة ـ بمعنى المرض، واستعملوه في الحديث الذي طرأ عليه ما يضعفه ويحيله من القوة إلى الضعف، وقياس اسم المفعول منه (معلّ)، لأنَّ القاعدة الصرفيَّة تقول: إنَّ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

*** التعبير بمعلول:**

اختلف المحدّثون في قبول هذا التعبير وردِّه.

والسبب في ذلك: أنَّ عباراتهم حين يستخدمون الفعل منه يقولون:

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١٠).

(٢) «تاج العروس» (٢١/٤٤٧ ـ ١٧/٢٩٦).

(أعلّه فلان بكذا)، وأعلّ رباعي، وقياس اسم المفعول منه: مُعَلّ، كما سبق، أما (معلول) فهو اسم مفعول من (علَّه)، وهو ثلاثي، واسم المفعول منه على وزن مفعول.

وعلى هذا فقد قال ابن الصلاح: «ويسميه أهل الحديث بالمعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: (العلَّة والمعلول)، مرذول عند أهل العربية واللغة»[1].

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقريب والتيسير»[2]: «ويسمونه المعلول، وهو لحن».

وأنكر تسميته بالمعلول أيضًا الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الألفية»[3] فقال:

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُولُ ... مُعَلَّلًا ولا تَقُل مَعْلُولُ

وتبعهم السيوطي في «تدريب الراوي»[4] فقال: «لأن اسم المفعول من أعلَّ الرباعي لا يأتي على مفعول، بل والأجود فيه معلّ بلام واحدة، لأنه مفعول أعل قياسًا».

وحجتهم: أنَّ أهل اللغة لم يستعملوه، ولم يقفوا عليه في كلام العرب.

قال ابن سِيْده[5] ....

(١) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد الإيضاح» (ص٦٩).

(٢) (ص٤٣).

(٣) المسماة «بالتبصرة والتذكرة» (ص١١١).

(٤) (٢/٢٨٧).

(٥) **ابن سيده** ـ بكسر السين المهملة، وسكون الياء المعجمة من تحتها باثنتين ـ: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن سِيْدَه اللغوي، النحوي، الأندلسي، الضرير، وقيل: اسم أبيه محمد،=

في «المحكم»[1]: «واستعمل أبو إسحاق[2] لفظة (المعلول) في المتقارب من «العروض»... وكذلك استعمله في المضارع... وأرى هذا إنَّما هو على طرح الزائد، كأنَّه **جاء على عُلَّ، وإن لم يُلفظ به**، وإلا فلا وجه له، والمتكلِّمون يستعملون لفظة المعلول في هذا كثيرًا، **وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثَلَج**، لأنّ المعروف إنما هو أعلّه الله فهو مُعَلّ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سِيبُويه[3] من قولهم: مجنون ومسلول».

وقال الفيروزآبادي[4] في ....

= وقيل: إسماعيل، كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوفرًا على علوم الحكمة، صنّف: «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة، وشرح «إصلاح المنطق»، وغير ذلك، مات سنة ثمان وخمسين وأربع مئة. ترجمته من: «بغية الوعاة» (٢/١٤٣).

(١) (١/٩٤).

(٢) **أبو إسحاق هو الزَّجَّاج**: إبراهيم بن السري بن سهل، قال الخطيب: «كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، كان يخرط الزُّجَاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد»، وله من التصانيف: «الاشتقاق»، و«فعلت وأفعلت»، و«العروض»، وغير ذلك، مات سنة إحدى عشرة وثلاث مئة. ترجمته من: «بغية الوعاة» (١/٤١١).

(٣) **سيبويه**: هو إمام النحو، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر - بفتح، فسكون، ففتح - الفارسي، ثم البصري، ساد في العربية أهل العصر، وألّف فيها كتابه الكبير، قال إبراهيم الحربي: «سمي سيبويه، لان وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن»، وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين، مات سنة ثمانين ومئة. ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٨/٣٥١).

(٤) **الفيروزآبادي**: هو أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن إبراهيم الشافعي، مجد الدين اللغوي، ولد سنة تسع وعشرين وسبع مئة، وصنَّف الكثير فمن ذلك: «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»، و«المرقاة الوفيَّة في طبقات الحنفية» و«البلغة في ترجمة=

«القاموس المحيط»[1]: «وأعَلَّه الله تعالى فهو مُعَلّ، وعليل، **ولا تقل معلولٌ**، والمتكلّمون يقولونها ولست منه على ثَلَج».

واستعمل هذا التعبير من أئمة المحدِّثين النُّقاد: الإمام البخاري، والإمام التِّرمذي، والإمام أبو أحمد ابن عَدِي، والإمام الدارقطني، والإمام أبو عبد الله الحاكم، والإمام أبو يعلى الخليلي، وغيرهم، وأيضًا ممن استعمله الحافظ ابن حجر العسقلاني فسمى كتابه في العلل: «الزهر المطلول في الحديث المعلول».

قال الإمام أبو عبد الله الزركشي: «والصواب أن يجوز أن يقال: علَّه فهو معلول، من العلَّة والاعتلال إلا إنَّه قليل، ومنهم من نص على أنَّه فعل ثلاثي، وهو ابن القُوْطِيَّة[2] في كتاب «الأفعال»[3] فقال: «عُلَّ الإنسان علَّة؛ مَرِض، والشيء أصابته العلَّة»، وكذلك قاله قُطْرُب[4] في كتاب «فعلت وأفعلت»،

= أئمة النحاة واللغة»، و«نزهة الأذهان في تاريخ أصبهان»، و«القاموس المحيط»، وغيرها كثير، مات سنة سبع عشرة وثمان مئة. ترجمته من: «الضوء اللامع» (١٠/٧٩).

(١) (ص١٠٣٥).

(٢) **ابن القوطية**: هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، المعروف بابن القوطية، كان أعلم أهل زمانه باللغة، وكان من العباد النساك، له: «الأفعال»، و«المقصور والممدود»، توفي سنة (٣٦٧)، والقوطية: بضم القاف، وسكون الواو، وكسر الطاء المهملة، وتشديد الياء المثناة من تحتها، وبعدها هاء ساكنة، هذه النسبة إلى قوط بن حام بن نوح، وهي أم إبراهيم جد أبي بكر المذكور. ترجمته من: «وفيات الأعيان» (٤/٣٦٨).

(٣) (ص١٧)، وليس فيه قوله: «والشيء أصابته العلَّة».

(٤) **قُطْرُب**: هو أبو علي محمد بن المُسْتَنِير بن أحمد النحوي، اللغوي، البصري، المعروف بقطرب، أخذ الأدب عن سيبويه، وكان يبكر إليه قبل حضور أحد من التلامذة، فقال له يومًا: «ما أنت إلا قطرب ليل»، فبقي عليه هذا اللقب، وقطرب: اسم دويبة لا تزال=

وكذلك اللبلي[1]»[2].

وحجتهم: أنَّ هذا ورد على لسان أهل اللغة، والقاعدة تقول: من حفظ حجة على من لم يحفظ.

فقد أخرج الإمام ابن أبي شيبة في «مصنفه»[3] بإسناده إلى الإمام علي كرَّم الله وجهه أنَّه كان يقول في دعائه لرسول الله ﷺ: «اللهم افسح له مفسحًا عندك، وأعطه بعد رضاه الرضى من فوز ثوابك المحلول، وعظيم جزائك المعلول».

والجزاء المعلول: هو عطاء الله تعالى المضاعف الذي يَعُلُّ به عباده مرة بعد مرة.

وقال كعب بن زُهَيرٍ[4]:

= تدب ولا تفتر، وهو بضم القاف، وسكون الطاء المهملة، وضم الراء، وبعدها باء موحدة، وكان من أئمة عصره؛ وله: «معاني القرآن»، و«النوادر»، و«الأضداد»، و«فعل وأفعل»، وغير ذلك، وهو أول من وضع المثلث في اللغة، توفي سنة (٢٠٦). ترجمته من: «وفيات الأعيان» (٤/٣١٢).

(١) اللبلي - بالفتح والسكون -: هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي اللبلي، كان إمامًا فاضلًا نحويًا لغويًّا راويه، له: «لباب تحفة المجد الصريح في كتاب الفصيح»، و«بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال»، و«فهرس»، مولده سنة (٦٢٣)، وتوفي سنة (٦٩١). ترجمته من: «الديباج المذهب» (١/٢٣١).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/٢٠٥).

(٣) (١٥/٢٦٨ ح٣٠١٣٤).

(٤) هو كعب بن زهير بن أبي سُلمى ربيعة المزني، الشاعر المشهور، صحابي معروف، كان قد خرج هو وأخوه بُجَير إلى رسول الله ﷺ، فتقدم بجير ليكشف أمر النَّبي ﷺ، فلما جاء عَرَض عليه رسول الله ﷺ الإسلام فأسلم، فبلغ ذلك كعبًا، فأنشد أبياتًا ينكر فيها=

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلُولُ[(١)]

وهو في هذا البيت يصف الثَّنايا وما بعدها، أي: تكشف عن أسنانها حال تبسمها فتُنِير الظلمة مرة بعد مرة، كما يكرر شارب الخمر شُرْبه مرة بعد مرة.

وعلى هذا فقد وردت الكلمة على لسان العرب الخلَّص، وقد بين الجوهري[(٢)] في «الصحاح»[(٣)] الفعل الذي اشتقت منه فقال: «وعُلَّ الشيءُ فهو معلولٌ».

وقال الفيومي[(٤)] في «المصباح المنير»[(٥)]: «وأَعَلَّهُ الله فهو مَعْلُولٌ، قيل:

= على أخيه إسلامه ويتعرض لغيره، فأهدر النبي ﷺ دمه، فبعث إليه أخوه يعلمه بذلك ويقول: إنك لن تفلت من المسلمين، وإن رسول الله ﷺ لا يأتيه أحد فيسلم إلا قَبِل منه، وأسقط ما كان قبله، فجاء كعب إلى رسول الله ﷺ فأسلم، وأنشد قصيدته المشهورة (بانت سعاد) وكان قدومه وإسلامه بعد انصراف رسول الله ﷺ من الطائف. ترجمته من: «تهذيب الأسماء واللغات» (١٤١/٢)، و«الإصابة» (٢٧١/٩).

(١) «ديوان كعب بن زهير» (ص٦١)، وهو من أبيات القصيدة المشهورة: «بانت سعاد» التي أنشدها بين يدي رسول الله ﷺ أفصح العرب أجمعين.

(٢) **الجوهري**: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، صاحب «الصحاح»، قال ياقوت: «كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنةً وعلمًا، وكان إمامًا في اللغة والأدب»، مات سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة، وقيل: في حدود الأربع مئة. ترجمته من: «بغية الوعاة» (٤٤٦/١).

(٣) (١٧٧٤/٥).

(٤) **الفيومي**: هو أحمد بن محمد الفيومي، ثم الحموي، اشتغل ومهر وتميز في العربية عند أبي حيان، كان فاضلًا عارفًا بالفقه واللغة، صنَّف: «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»، توفي سنة نيف وسبعين وسبع مئة. ترجمته من: «بغية الوعاة» (٣٨٩/١).

(٥) (ص١٦٢).

من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين، والأصل: أَعَلَّهُ الله فعُلّ فهو مَعْلُولٌ، أو من عَلَّهُ فيكون على القياس، وجاء مُعَلٌّ على القياس لكنه قليل الاستعمال».

* التعبير بمعلل:

وجهة نظر من رد استعماله: أنه من (عَلَّل بكذا، تعلَّل به) بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، وقياس اسم المفعول منه: (معلل)، لكنَّه لا يَرد على المعنى الذي يريده المحدِّثون في استخدامهم للفعل، وأنه بمعنى المرض كما قدَّمنا، ولقد حاول الملا علي القاري[1] إيجاد مخرج لاستخدام المحدِّثين هذا التعبير فقال: «وجه الشبه: الشغل، فإن المحدِّث يشغل بما فيه من العلل»[2].

وخرَّجه السخاوي على وجه آخر فقال: «وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: «علَّله فلان» فعلى طريق الاستعارة»[3]، وقد سبقه إلى هذا التوجيه الإمام الزركشي في «نكته على مقدمة ابن الصلاح»[4].

واستخدمه من المحدِّثين: ابن الصلاح[5]، وتبعه النووي[6]، والعراقي

---

(١) **الملا علي القاري:** هو علي بن محمد سلطان الهروي، الحنفي، المعروف بالقاري، نزيل مكة، أحد صدور العلم، ولد بهراة، وألَّف: شرحه على «المشكاة»، وشرح «الشفا»، وشرح «الشمائل»، وشرح شرح «النخبة»، وكانت وفاته بمكة سنة أربع عشرة وألف. ترجمته من: «خلاصة الأثر» (٣/١٨٥).

(٢) «شرح شرح نخبة الفكر» (ص٤٥٩).

(٣) «فتح المغيث» (١/٢٦٠).

(٤) (٢/٢٠٦).

(٥) في «مقدمته» (ص٩٦).

(٦) في «إرشاد طلاب الحقائق» (ص١٠١)، و«التقريب والتيسير» (ص٤٣).

في «ألفيته»[1].

فقال:

وَسَـمِّ مَـا بِعِلَّة مَشْـمُولُ　　　مُعَلَّـلًا ولا تَقُـل مَعْلُـولُ

وقال في «الشرح»: «والأجود في تسميته: المعلل، وكذلك هو في عبارة بعضهم»، لكنه خالف في «التقييد والإيضاح»[2] فقال: «والأحسن أن يقال فيه: معلّ بلام واحدة لا معلل، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضًا».

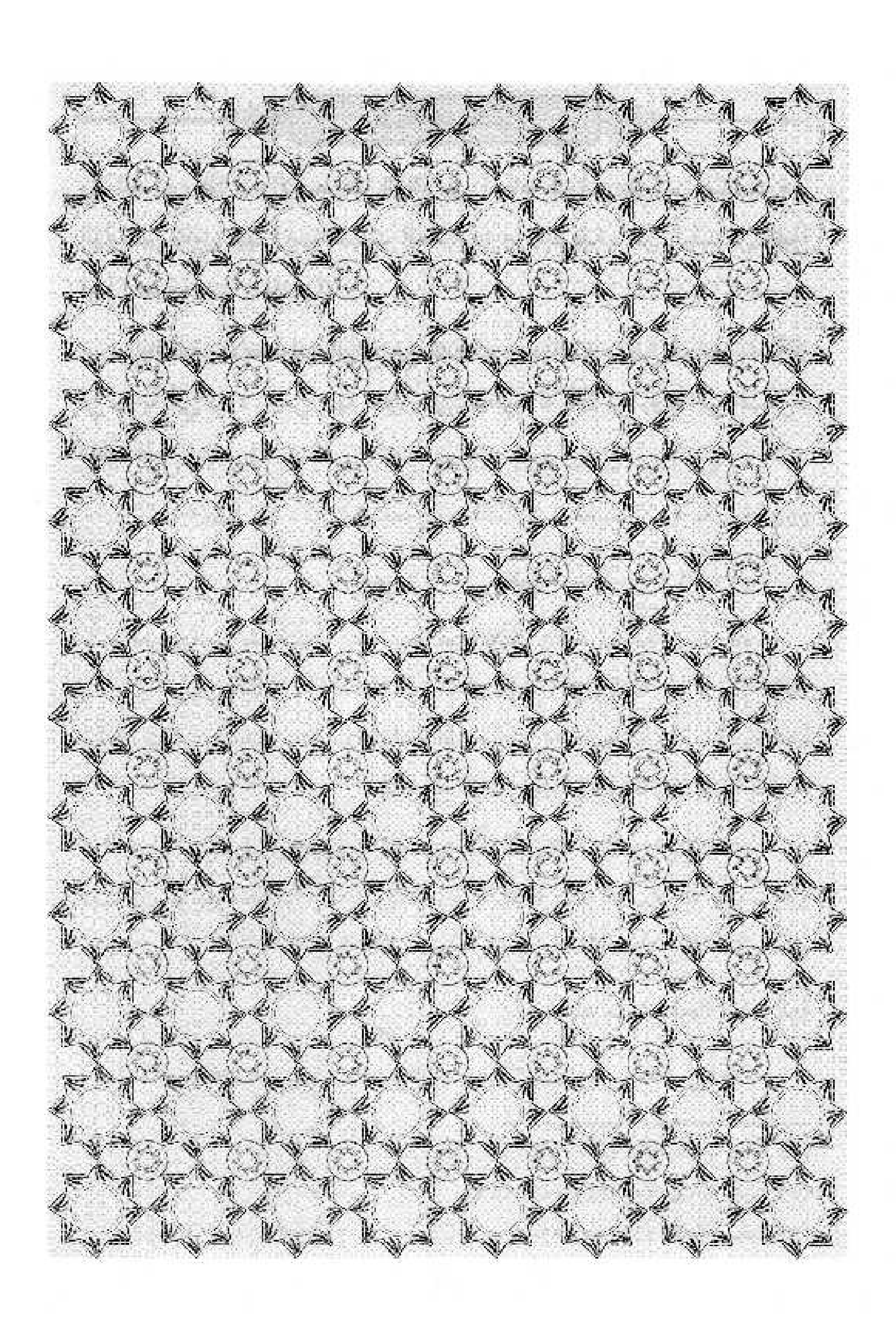
وقد انتقد البقاعي في «النكت الوفيّة»[3] هذا الاختيار من ابن الصلاح فقال: «فر ابن الصلاح من لغة هي على زعمه رديئة، فوقع بقوله: «معلل» في أشد من ذلك، باستعمال ما ليس من هذا الباب أصلًا، بل من باب التعلل الذي هو التشاغل والتلهي، وليس في استعماله أي جودة بل هو لا يجوز أصلًا».

---

(١) المسماة «بالتبصرة والتذكرة» (ص١١١).

(٢) (ص٩٦).

(٣) (٤٩٩/١).





المبحث الثالث

علم علل الحديث

* **تعريفه:**

هو العلم بالقواعد التي تدرك بها الأسباب الغامضة أو الظاهرة، القادحة وغير القادحة في صحة الأحاديث.

* شرح التعريف:

قوله: **(العلم)** يطلق على: إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها[١]، وقال الحكماء: هو حصول صورة الشيء في العقل، والجهل نقيضه، وينقسم إلى قسمين: قديم وحادث، فالعلم القديم: هو القائم بذاته تعالى، ولا يشبه العلوم المُحْدثة للعباد[٢].

قوله: (بالقواعد) جمع قاعدة، وهي القضية الكلية المنطبقة على جميع جزئياتها[٣]، والقواعد الكاشفة لعلل الأحاديث سنتكلم عليها إن شاء الله تعالى.

قوله: (التي تدرك) أي: تظهر وتتضح **(بها الأسباب)** جمع سبب، وقد تقدم بيانه.

---

(١) «حاشية الصبان على شرح السلم للملوي» (ص٣٣).

(٢) «التعريفات» (ص١٩٩).

(٣) «التعريفات» (ص٢١٩).



قوله: (الغامضة) الخفيَّة وغير الواضحة، **(أو الظاهرة)** يعني: الواضحة.

قوله: (القادحة وغير القادحة في صحة الحديث) أي: الطاعنة وغير الطاعنة في صحة الحديث.

* الفرق بين علم علل الحديث والحديث المعل:

اعلم أن النسبة بينهما هي **العموم والخصوص المطلق**[1]، فإنَّ كل حديث معلّ يدخل في علم العلل دون العكس، ذلك أنَّ «علم العلل علم كلي من علوم الحديث، والحديث المعلّ هو فرد جزئي منه.

وأيضًا فإنَّ علم العلل يدخل فيه كل ما يفيد معرفة أسباب قبول الحديث وردِّه، وقواعد ذلك وضوابطه.

---

(١) **العموم والخصوص المطلق**، يدخل في باب من أبواب علم المنطق يسمى: **باب النسبة بين الكليين**، وذلك أننا إذا نسبنا لفظًا كليًا، إلى لفظٍ كلي آخر، مراعيين الأفراد الذين يَصْدُق عليهم كلاً من الكليين، فإن النسبة بينهما تكون واحدًا من أربع:

[١] **التساوي**: وضابطه: أن يَصْدُقَ كل منهما على كل ما يَصْدُق عليه الآخر، مثل: أسد وليث، فإن الأفراد الذين يصدق عليهم لفظ أسد، هم الذين يصدق عليهم لفظ ليث.

[٢] **التباين**: وضابطه: أن لا يَصْدُق أحدهما على شيء مما يَصْدُق عليه الآخر، مثل: إنسان وشجرة، فإنه لا يصدق على شيء من أفراد الإنسان أنه شجرة، ولا يَصْدُق على شيء من أفراد الشجر أنه إنسان.

[٣] **العموم والخصوص المطلق**: وضابطه: أن يَصْدُقَ أحدهما على كل ما صَدَق عليه الآخر دون العكس، مثل: نبات وقمح، فإن كل قمح نبات، وليس كل نبات قمح.

[٤] **العموم والخصوص الوجهي**: وضابطه: أن يَصْدُقَ كل منهما على بعض ما يَصْدق عليه الآخر فقط، فيجتمعان في شيء، وينفرد كل منهما في شيء، مثل: طالب ومصري، فيجتمعان في الطالب المصري، وينفرد الطالب في السوري، والمصري في المعلم.

أما الحديث المعلّ فيدخل فيه كل حديث أعله أحد الحفاظ سواء وافقه غيره أم لا ، والغالب على الأحاديث المعلّة أنها أحاديث الثقات»[(١)].

*** الفرق بين علم العلل وعلم الجرح والتعديل:**

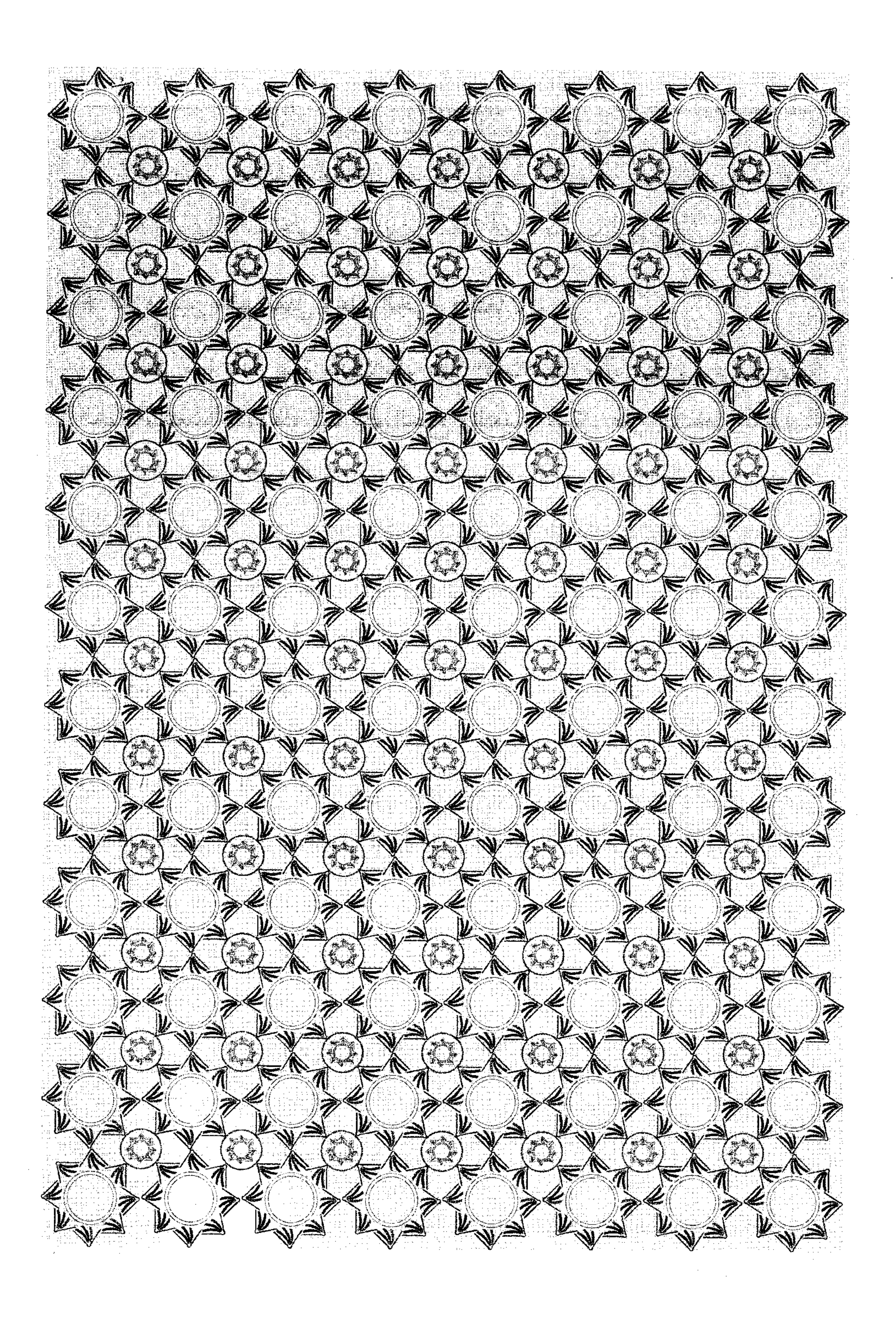
ظهر مما تقدم سعة ميدان علم علل الأحاديث، وأنّه أكبر من ميدان علم الجرح والتعديل، وذلك لأنّ **علم الجرح والتعديل** يحكم على الشخص بوصف عام، كأن يقال: (صدوق)، (ثقة)، (ضابط)، (ليّن الحديث)، (ضعيف)، (كذّاب).

وأما **علم العلل** فهو يتناول الراوي فيبحث في رواياته، وينظر هل هي واحدة في كل الأماكن؟ واحدة في كل الأزمان؟ واحدة عن كل الشيوخ؟ وما الظروف التي تعتريه في رواياته من ضياع كتاب، أو فقدان عزيز، أو بصرٍ؟ وكذلك يتناوله من حيث كثرة ممارسته لحديث شيوخه، أو قلّة ممارسته؟ فيجد النّاقد أنّ الثّقة يقوى في بلد ويضعَّفُ في أخرى، ويقوى في زمن ويضعَّف في زمن آخر، ويقوى في رجل ويضعَّف في آخر[(٢)].

فعلم علل الأحاديث يتميز بدقة البحث فيه وعمقه، بخلاف البحث في علم الجرح والتعديل فإنه أيسر إلى حد كبير

(١) «معرفة مدار الإسناد» (٢٠٦/١) بتصرف.

(٢) مقدمة «شرح علل الترمذي» للدكتور همام عبد الرحيم (٣٠٩/١) بتصرف.





المبحث الرابع

أهمية علم علل الحديث

علم علل الحديث النبوي الشريف من أهم العلوم الباحثة في خدمة السنة النبوية المطهرة، بل هو أخطرها وأدقها، وتظهر أهميته من خلال أقوال أئمة الحديث النقاد والتي ذكروا فيها عِظَم هذا العلم وأهميته.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن أعرف علَّة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب حديثًا ليس عِندي»[1].

وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفة علل الحديث علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[2].

وقال الإمام الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد»[3].

وقال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث، وأدقِّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[4].

---

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٣/١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٧٦).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٥٧).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٦).

وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، وإطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبةً، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»[1].

*** ويمكن استخلاص أهم ما ذُكر في أهمية هذا العلم في النقاط التالية:**

(١) اشترط المحدثون في الحديث الصحيح: (سلامته من العلل القادحة الخفيَّة)، وهذه أهمية كبرى لهذا العلم تجعل لازمًا على طالب العلم أن يعتني بهذا الفن دراسة وبحثًا وتأصيلًا، لكي يصل إلى معرفة الصحيح من غيره.

(٢) إنَّ دراسة علم علل الحديث ومعرفته هي في حقيقة الأمر الميدان العملي لتطبيق قواعد مصطلح الحديث، فالقواعد التي يدرسها الطلاب في كتب المصطلح هي قواعد نظرية تطبيقاتها في كتب علل الحديث.

(٣) إنَّ علم علل الحديث يُظهر مدى عمق المحدِّثين في منهجهم النقدي للأحاديث، فهم لم يكتفوا بدفع القوادح الظاهرة كنفي الاتصال، والعدالة، والضبط، وإنما غاصوا في العمق للكشف عما وراء العلل الظاهرة من علل غامضة خفية قادحة في صحة الأحاديث.

(٤) إنَّ دراسة علم علل الحديث يشحذ ذهن المحدِّث، فتنمو عنده ملكة عمق النَّظر، والبحث العلمي، والتَّأني في إصدار الأحكام، وعدم الاكتفاء بالظواهر بل البحث خلفها[2].

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧١١/٢).

(٢) «لمحات موجزة من علم علل الحديث» (ص١٦).



(٥) دقة مباحث علم علل الحديث وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ، إلا من أوتي فهمًا ثاقبًا واطلاعًا واسعًا.

قال الحافظ ابن حجر: «هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصِّيرفي في نقد الدينار والدرهم»[١].

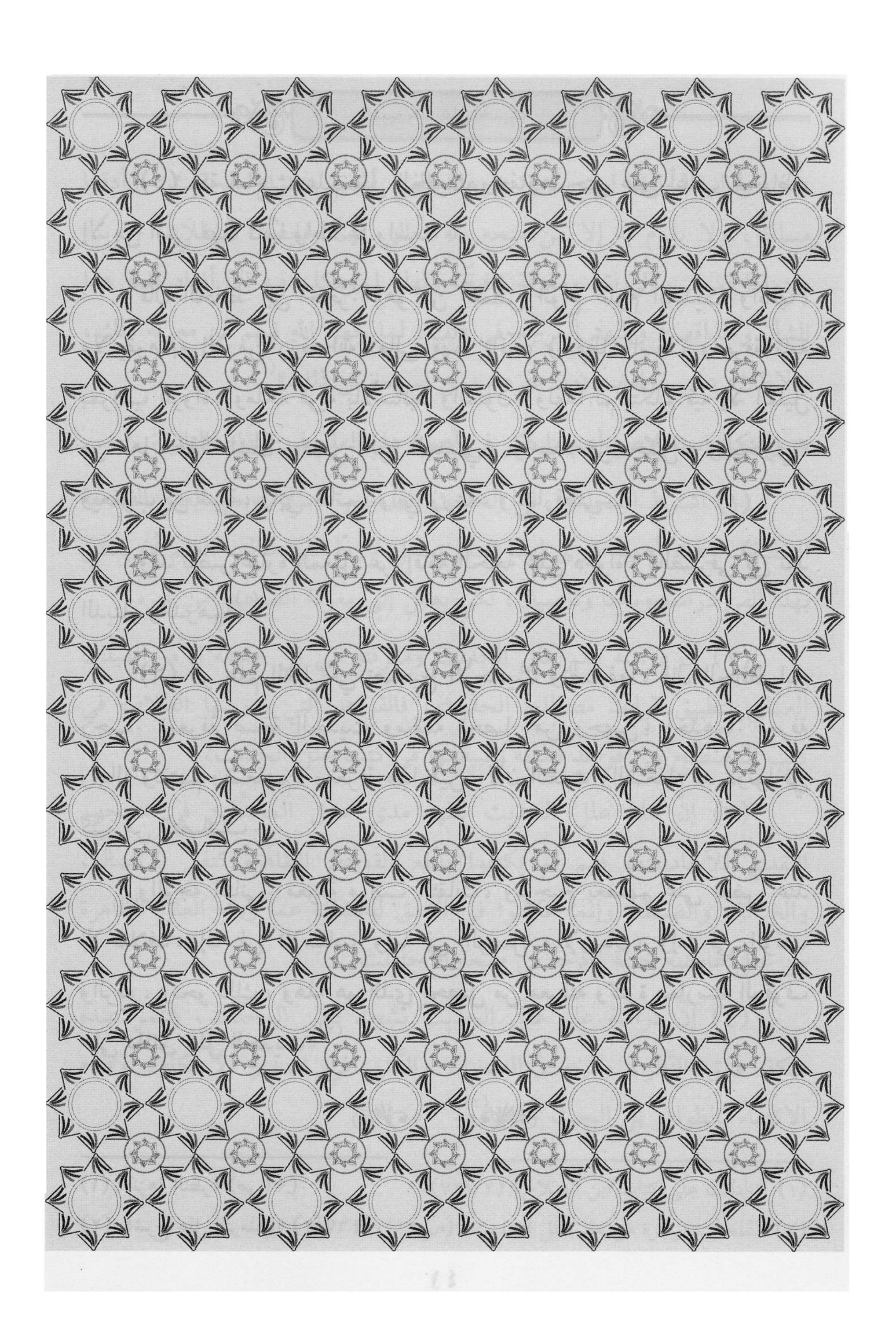
(٦) أثر علم العلل في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، قال الحافظ ابن رجب: «معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين؛ أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، **وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث**»[٢].

---

(١) «نزهة النظر» (ص٩٢).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/٤٦٧).



المَبْحَثُ الخَامِسُ

المؤلَّفات في علل الحديث

بدأ نقد الروايات في **عصر الصحابة** رضي الله عنهم، ولم يكونوا بحاجة إلى نقد الأسانيد لأنه لم تكن هناك سلسلة إسناد، فقد كان جهدهم منصب على التثبت في صحة النقل، ونقد المرويات بعرضها على الكتاب والسُّنَّة المعلومة لهم، وبناء على هذه الطريقة حكموا على أحاديث بالوهم.

ثم جاء بعدهم **التابعون** فسلكوا سبيلهم ونهجوا نهجهم، بيد أنه في عصر التابعين كثرت الفتن، وتعددت الفرق فصارت الحاجة للنقد ملحة أكثر، وكان من أعلام هذا العصر: الإمام محمد بن سيرين، والإمام ابن شهاب الزهري.

ثم تلاهم **عصر أتباع التابعين** وازدادت الحاجة إلحاحًا فكثر النقاد وكان على رأسهم: الإمام شعبة بن الحجاج، والإمام سفيان الثَّوري، والإمام يحيى ابن سعيد القَطَّان، والإمام مالك بن أنس، وغيرهم.

وهكذا استمر الحال إلى أن بدأ **التدوين الفعلي لعلم علل الأحاديث وذلك في القرن الثالث الهجري**، وكان قبل ذلك عبارة عن أقوال منثورة هنا وهناك تروى عن قائليها من الأئمة النقاد بالأسانيد إليهم(١).

* * *

(١) «المحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص١٩) وما بعدها باختصار.



❁ وقد تباينت مناهج التأليف في علل الحديث إلى عدة مناهج:

* **أولاً: ما كان على طريقة المسائل المتفرقة**، وهذا المنهج يكون بأجوبة الإمام الناقد عن أسئلة تلامذته، فيجمع أحدهم هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب، فجمع عبد الله ابن الإمام أحمد مسائل والده في كتاب طبع باسم «العلل ومعرفة الرجال»، وكذلك فعل المَرْوَذِي[1]، والميموني[2].

* **ثانيًا: ما كان على طريقة المسانيد المعلَّة**، بأن يرتب الإمام علل الأحاديث التي جمعها على مسانيد الصحابة، فيذكر الحديث، ثم يذكر علته، وذلك كما فعل الإمام يعقوب بن شيبة في «المسند المعلل»، والإمام أبو بكر البزار في «المسند الكبير المعلل»، والإمام الدارقطني في «علله».

* **ثالثًا: ما كان على طريقة الأبواب المعلَّة**، بأن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية، ثم تذكر علل كل باب بعد الفراغ منه، أو علَّة كل حديث بعده، وذلك كما فعل الإمام أبو محمد بن أبي حاتم الرازي في «علل الحديث»، والإمام أبو عيسى الترمذي في كتابه «الجامع» المشهور «بسنن الترمذي».

* **رابعًا: ما كان على طريقة جمع الحديث المعل لشيخ واحد**، وذلك كما فعل الإمام عليّ ابن المديني عندما صنف في «علل حديث ابن عُيَيْنة».

---

(١) **المروذي**: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج الفقيه، أجلُّ أصحاب الإمام أحمد، أخذ عنه العلم والعمل، قال إسحاق بن داود: «لا أعلم أحدا أَقْوم بأمر الإسلام من أبي بكر المروذي»، مات سنة خمس وسبعين ومئتين. ترجمته من: «تذكرة الحفاظ» (١٥٣/٢).

(٢) **الميموني**: هو أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، الجزري، صاحب الإمام أحمد، روى عنه، وعن أبيه عبد الحميد، وعنه النسائي، ووثقه أبو حاتم وآخرون، مات سنة أربع وسبعين ومئتين. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٦٧).



* **خامسًا: ما كان على طريقة التراجم المعلَّة**، وقد تكون هذه التراجم على الطبقات، أو على الترتيب الهجائي، وفيها يعمد المصنف إلى الرواة فيذكرهم ويذكر بعض العلل التي عُرِف بها المترجم، وذلك ككتاب الإمام العُقَيلي «الضعفاء» الذي احتوى على تراجم مرتبة ترتيبًا هجائيًا، و«الكامل في ضعفاء الرجال» للإمام أبي أحمد ابن عدي.

* **سادسًا: كتب مصطلح الحديث**؛ «كمعرفة علوم الحديث» للحاكم، و«مقدمة» ابن الصلاح، ومن تابعهما من المصنفين، فقد جعلوا الحديث المعل نوعًا من الأنواع التي تعرضوا لها، ولكنه على غاية من الاختصار، وهذا يناسب موضوع كتب المصطلح، والهدف منها، وهو التعريف بعلوم الحديث عامة[1].

ولقد أحسن وأجاد شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله حين قسَّم المصنفات في علل الحديث في كتابه «لمحات موجزة في أصول علل الحديث»[2] تقسيمًا مبتكرًا لم يُسبق إليه، نورده هنا مختصرًا.

القسم الأول: المصادر الخاصة بالحديث وعلله

(١) مصنفات في العلل عامة:

- التاريخ والعلل، للإمام يحيى بن معين، رواية العباس الدُّوري.
- العلل، للإمام علي بن عبد الله بن المديني (ت٢٣٤)، رواية ابن البراء.

---

(١) مقدمة الدكتور همام عبد الرحيم «لشرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب (١/٤٥، ٤٦) بتصرف.

(٢) (ص٢١) وما بعدها باختصار.

- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)، رواية ابنه عبد الله، ورواية أبي بكر المروذي.
- التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١).
- العلل الكبير، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، بترتيب أبي طالب القاضي.
- **العلل، للإمام أبي محمد بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧).**
- **العلل، للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥).**
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧).**
- **الزهر المطلول في الحديث المعلول، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، وكلها مطبوعة ما عدا كتاب الحافظ ابن حجر فلم يطبع ولم أقف عليه مخطوطًا.**

(٢) مصنفات في علل خاصة:

- علل أحاديث الزهري، للإمام محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨).
- الاستدراكات، للإمام الدارقطني، انتقد فيه أحاديث في «الصحيحين» أو أحدهما، وبين علله، وقد ناقشه العلماء وردوا عليه.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب «الأحكام لعبد الحق الإشبيلي» للإمام أبي الحسن علي بن محمد الفاسي، المعروف بابن القطان (ت٦٢٨).



- هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ناقش فيها الحافظ إعلال الإمام الدارقطني بعض أحاديث في «صحيح» الإمام البخاري، وكلها مطبوعة ما عدا الأول.

(٣) كتب رواية تعرض لعلل بعض الأحاديث:

- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، للإمام الترمذي، وهو المعروف «بسنن الترمذي»، فيه كثير من الكلام الصريح في علل الأحاديث.
- سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، يخرج فيها الحديث من طرق متعددة، الأصح فالصحيح، ثم يأتي بما فيه علَّة، يشير بذلك للقارئ المطلع إشارة، وقد يصرح بالإعلال أحيانًا قليلة.
- السنن الصغرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي (ت ٣٠٣)، المشهورة «بالمجتبى»، يكثر في كتابه من إيراد الطرق واختلاف الرواة، وللإمام النسائي طريقة مفيدة في إظهار العلل، وهي إبراز من يدور عليه إسناد الحديث، ثم يذكر اختلاف الرواة عنه، فتبين العلَّة.
- **مسند الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢)، قال الحافظ ابن كثير: «ويقع فيه من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد»[1].**

(١) «اختصار علوم الحديث» مع شرحه «الباعث الحثيث» (ص٦١).

القسم الثاني: المصادر التي تتعرض للعلل ضمن بحوثها

(١) كتب التخريج:

تعد الكتب التي تعنى بتخريج أحاديث بعض المراجع كنوزًا ثرية في معرفة علل الأحاديث، ومن أهم تلك الكتب:

- نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢).
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام أبي حفص عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤).
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) كتب الرجال:

تعرض كتب الرجال وخصوصًا كتب الضعفاء في أثناء تراجمها لأحاديث أخطئوا فيها لتبيين أسباب الجرح، ومن أهم تلك المصادر:

- الضعفاء الكبير، للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢).
- المجروحين، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤).



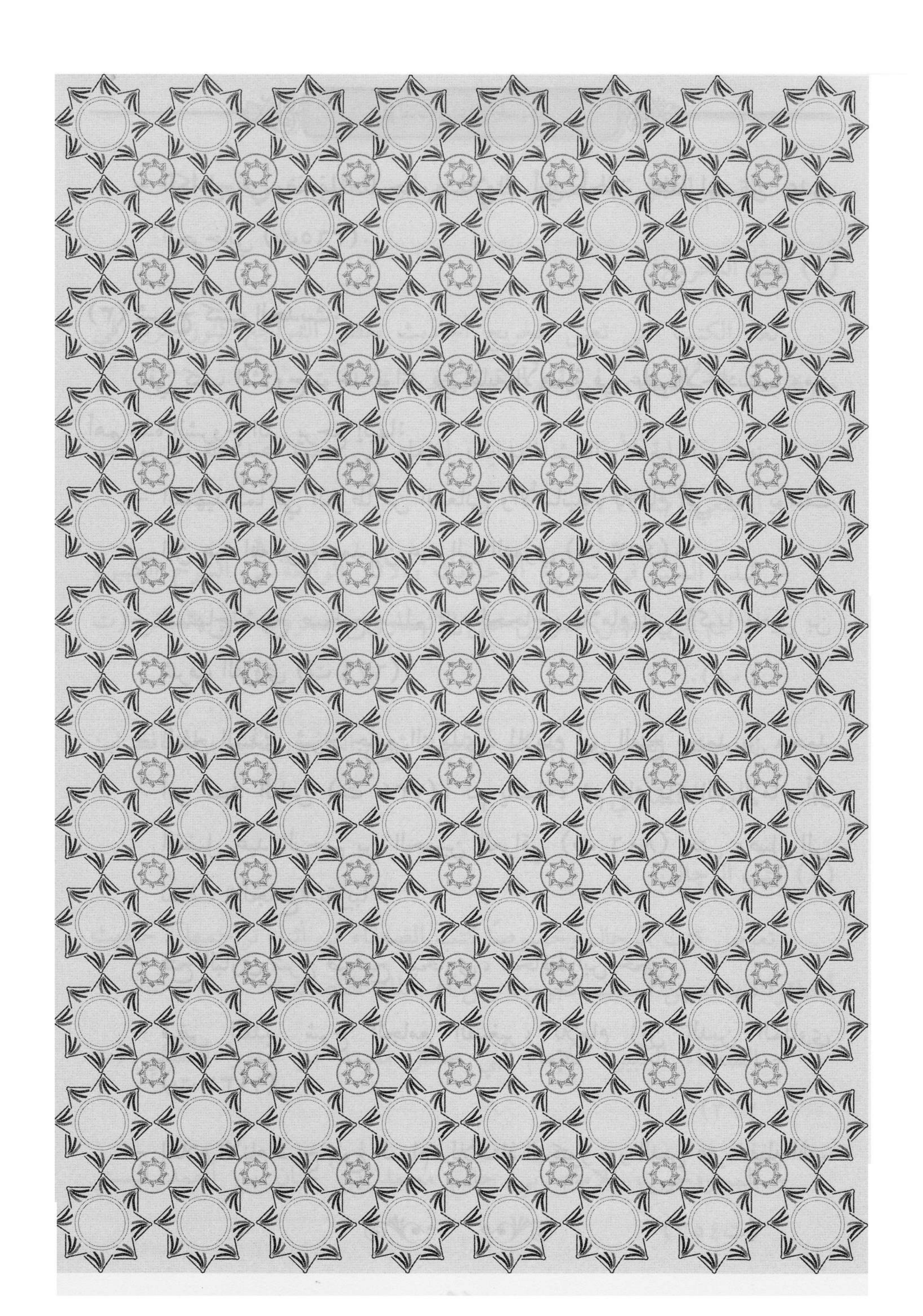
- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥).

(٣) شروح كتب الحديث:

في كتب الشروح توجد فوائد في غاية الأهمية في علل الأحاديث، ومن أهم هذه الشروح التي يرجع إليها:

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣).
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦).
- النفح الشذي شرح جامع الترمذي، للإمام أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس (ت ٧٣٤)، لم يكمله، ثم قام بإكماله الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦) حتى وصل إلى نصف «الجامع» تقريبًا.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للإمام زين الدين المناوي (ت ١٠٣١).
- إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.





المبحث السادس

دراسة لأشهر ثلاثة مصنّفات في علل الحديث

سنتناول إن شاء الله تعالى في هذا المطلب دراسة تحليلية لمناهج ثلاثة من أئمة الحديث النُّقّاد في مؤلفاتهم في علل الحديث، وهم:

١) الإمام مسلم، وكتابه «التمييز».

٢) الإمام أبو محمد بن أبي حاتم، وكتابه «علل الحديث».

٣) الإمام الدارقطني، وكتابه «العلل».





١ـ كتاب التمييز

❁ **ترجمة المؤلف:**

هو الإمام الحافظ أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري، صاحب «الصحيح».

روى عن قتيبة بن سعيد، وعمرو بن محمد بن بُكير، وأحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق ابن رَاهُوية وخلق.

وعنه الترمذي، وأبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وأبو محمد يحيى بن محمد ابن صاعد، وخلق.

قال أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما».

وقال ابن منده «سمعت أبا علي النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم».

مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رجب سنة إحدى وستين ومئتين.

له من المؤلفات: «الصحيح»، واسمه على التحقيق: «**المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ**»، و«الأسماء والكنى»، و«التمييز»، و«المنفردات والوحدان»، و«المخضرمون»، وغيرها[١].

(١) ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٦٤).



❁ سبب تأليف الكتاب:

أَلَّف الإمام مسلم هذا الكتاب للرد على من يظنون أَنَّ تضعيف الأئمة للأحاديث أو الرواة من باب الغيبة المحرمة، ونزولًا على رغبة أحد تلامذته أن يجمع له بعض الأحاديث التي وهم في روايتها بعض الرواة.

فقال: «فإنك يرحمك الله ذكرت أَنَّ قِبَلك قومًا، ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا، وصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا: إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه.

واعلم وفقنا الله وإياك أن لولا كثرة جهلة العوام، مستنكري الحق، لما بان فضل عالم على جاهل، ولا تبين علم من جهل، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل، فكل ضد ناف لضده، دافع له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهال، وكثرة الرعاع لما خُصَّ به قوم وحرموه، فإن اعتداد العلم دائر إلى معدنه، والجهل واقف على أهله.

وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ، بيان شاف أبيِّنُها لك حتى يتضح لك ولغيرك ممن سبيله طلب الصواب سبيلك، غلط من غلط، وصواب من أصاب منهم فيها»[١].

---

(١) «التمييز» (ص٦١).



۞ منهجه فيه:

قدّم الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لكتابه «التمييز» بمقدمة غاية في النفاسة أَصَّل فيها لمجموعة من القواعد الهامة في علم العلل، وهي:**

(١) أن درجات حفظ الرواة متفاوتة، فقال: «الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه.

ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره.

ومنهم من همُّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم»[١].

(٢) أن الغلط والسهو وارد على كبار الحفاظ، فقال: «ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممن طريقة الغفلة والسهولة في ذلك»[٢].

(٣) أن هناك علامات يعرف بها خطأ الراوي في الحديث، وأنَّها على جهتين:

(١) «التمييز» (ص٦٢).

(٢) «التمييز» (ص٦٢).

* الأولى: **الخطأ الظاهر**، ويكون في الإسناد، وهو أن يسمي الراوي الرجل المعروف بغير اسمه، أو ينسبه على خلاف نسبته.

* الثانية: **الخطأ الخفي**، ويكون برواية جمع من الحفاظ عن أحد الأئمة الأعلام حديثًا، فيخالفهم راوٍ آخر من أصحاب هذا الإمام إما في إسناد الحديث أو في متنه.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم أول ما أذكر لك... السِّمة التي تَعْرِف بها خطأ المخطئ في الحديث وصواب غيره إذا أصاب فيه، فاعلم أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين: أحدهما: أن ينقل الناقل حديثًا بإسناد فينسب رجلاً مشهورًا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم؛ كمَعمر بن راشد حدّث عن الزهري، فقال: عن أبي الطُّفَيل عمرو بن وَاثلة، ومعلوم عند عوام أهل العمل أن اسم أبي الطفيل: عامر لا عمرو.

وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفَهِم حين يَرِد على سمعه؛ كرواية من قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تتخذ الروح عرضًا». أراد: «الروح غرضًا»، فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ، وعارفوه في الناس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في

الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدّث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ»[١].

(٤) أن الترجيح بين الروايات المتعارضة يكون للأكثر على الواحد المنفرد، وإن كان حافظًا، وذكر أنَّ هذا مذهب جمهرة كبيرة من المحدِّثين.

قال الإمام مسلم: «فالصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة، وسفيان بن عُيَينة، ويحيى ابن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم»[٢].

وأما عمله في بقية الكتاب فقد كان على النحو التالي:

بدأ بذكر الأحاديث عن رسول الله ﷺ في تحريضه على حفظ حديثه، وتبليغه للناس، ودعائه ﷺ بالخير لمن فعل ذلك.

ثم ذكر جملة من الأحاديث والآثار التي تحث على التوقي في حمل الأحاديث، وأدائه، والتحفظ عن الزيادة أو النقصان فيها.

ثم ذكر جملة من الآثار الدالة على شدة حفظ الأئمة المتقدمين، ودرجاتهم في الحفظ، وجرحهم للرواة الضعفاء، ثم عاد فذكر أنَّ الحفاظ على أنواع:

---

(١) «التمييز» (ص٦٣) وما بعدها باختصار.

(٢) «التمييز» (ص٦٧).



١) منهم المتوقي المتقن لما حصّل من علم وما أدى منه إلى غيره.

٢) ومنهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه.

٣) ومنهم المتوهم فيه غير المتقن.

ثم ذكر أنَّ النبي ﷺ اشترط على سامع حديثه ومبلغه حين دعا له أن يعيه، **ويحفظه ثم يؤديه كما سمعه، فالمؤدي لذلك بالتوهم غير المتيقن مؤد على خلاف ما شرط النبي ﷺ وغير داخل في جزيل ما يرجى من إجابة دعوته عليه.**

ثم ذكر أنَّ المؤدي لحديث النبي ﷺ بالتوهم بالزيادة أو النقصان، يصير قائلًا على رسول الله ﷺ ما لا يعلم، فلا يؤمن عليه الدخول في حديث رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[١]، لأن عليه أن يعلم أن تعمد التوهم في حديث النبي ﷺ مُحَرَّم، فإذا علم ذلك ثم لم يتحاش من فعله، فقد دخل في باب تعمد الكذب، فإن كان لا يعلم تحريم ذلك فهو جاهل لما يجب عليه.

ثم ذكر الأحاديث المعلَّة دون ترتيب معين، لكن من يمعن النظر يرى أنها على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الأحاديث التي حصل غلط أو وهم في متونها.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، (ح١٢٩١) (٥٠٨/٣ بشرح ابن حجر) من حديث المغيرة بن شعبة، ومسلم في مقدمة «صحيحه»، (ح٤، ٥) (٦٦/١ بشرح النووي، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ) من حديث أبي هريرة، والمغيرة، وهو حديث متواتر.

النوع الثاني: الأحاديث التي حصل غلط أو وهم في أسانيدها.

النوع الثالث: الأحاديث التي حصل غلط أو وهم في أسانيدها ومتونها.

وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصدر الباب بالحديث المعل، ثم يشير إلى علته بعد، ويذكر الطرق التي خالفت الراوي المخطئ في روايته، ويعرض أحيانًا للجرح والتعديل لذلك الراوي المتفرد، ويذكر وجه المخالفة فيه وتصويب الخطأ، وأحيانًا يذكر من تابع هذا الراوي على خطئه.

۞ نموذج من الكتاب:

قال الإمام مسلم: «حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا أبو إسحاق قال: سألت الأسود بن يزيد عما حدَّثت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت: «كان ينام أول الليل ويُحْيِي آخره، وإن كانت له حاجةٌ إلى أهله قضى حَاجَتَه، **ولا يَمَسَّ ماء حتى ينام**»[1].

فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة، وذلك أن النَّخَعي، وعبد الرحمن ابن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق.

---

(١) أخرجه أبو نُعيم الفضل بن دُكين في كتاب «الصلاة» (ص٨٧)، باب الرجل ينام وهو جنب، (ح٤٦) بلفظه عن زهير به، وعن أبي نعيم أخرجه ابن راهوية في «مسنده» (٨٥٣/٣ ح١٥١٥)، وزاد: «فإذا كان عند النداء الأول وثب، ـ وما قالت: قام ـ فأفاض عليه الماء، ـ وما قالت: اغتسل ـ وأنا أعلم ما يريد، ثم يصلي الركعتين، ثم يخرج، وإن لم يكن جنبًا توضأ وضوء الصلاة»، والإمام أحمد في «مسنده» (٥٩٧٠/١١ ح٢٥٣٤٥، ص٥٩٧١ ح٢٥٣٤٧) عن الحسن بن موسى الأشيب، وأبي كامل الجحدري، عن زهير به، وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين، (ح٧٣٩) (١٩/٦ بشرح النووي، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل) بلفظ ابن راهوية دون ذكر زيادة «ولا يمس ماء حتى ينام» عن أحمد بن يونس به.



حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، ثنا ابن عُلَيَّة ووكيع وغُنَدر، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جُنُبًا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة»[(١)].

حدثنا ابن نُمير، ثنا أبي، ثنا حجاج، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يُجْنب، ثم يتوضأ وضوءَه للصلاة ثم ينام حتى يصبح»[(٢)].

حدثنا يحيى بن يحيى وابن رمح وقتيبة، عن الليث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة: «أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءَه للصلاة قبل أن ينام»[(٣)].

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في «التلخيص الحبير»[(٤)] الخلاف بين العلماء في تصحيح هذه الرواية، وفي تعليلها ثم قال: «وأخرج مسلم الحديث دون قوله: «ولم يمس ماء»، وكأنه حذفها عمدًا، لأنه عللها في كتاب «التمييز»».

ثم قال: «وعلى تقدير صحته فيحمل على أن المراد: لا يمس ماء

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، (ح٣٠٥) (١٧٦/٣ بشرح النووي، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦٢٤٠/١٢ ح٢٦٥١٩)، عن عبد الله بن نُمير، عن حجاج به، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يجنب من الليل، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، حتى يصبح ولا يَمَسُّ ماءً».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، (ح٣٠٥) (١٧٥/٣ بشرح النووي، الباب السابق).

(٤) (٣٧٦/١، ٣٧٧، ٣٧٨).

للغسل، ويؤيده: رواية عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عند أحمد بلفظ: «كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماء».

أو كان يفعل الأمرين لبيان الجواز، وبهذا جمع ابن قتيبة في «اختلاف الحديث»[١]، ويؤيده ما رواه هُشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، عن عائشة مثل رواية أبي إسحاق، عن الأسود.

وما رواه ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما»[٢] عن ابن عمر، عن عمر: أنه سأل النَّبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم ويتوضأ إن شاء»، وأصله في «الصحيحين»[٣] دون قوله: «إن شاء»».

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٤١).

(٢) «صحيح» ابن حبان (٥٧٥/٦)، في النوع السادس والثلاثون، من القسم الرابع، ذكر البيان بأن الوضوء للجنب إذا أراد النوم ليس بأمر فرض ولا يجوز غيره، (ح٥٨٤٦)، و«صحيح» ابن خزيمة (٣١٨/١ ح٢١١)، باب استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم.

(٣) «صحيح» البخاري، كتاب الغسل، باب نوم الجنب، (ح٢٨٧) (٥٢٢/١ بشرح ابن حجر)، و«صحيح» مسلم، كتاب الحيض، (ح٣٠٦) (١٧٦/٣ بشرح النووي، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له).



٢ـ كتاب علل الحديث

❁ ترجمة المؤلف:

هو الإمام الحافظ النَّاقد، شيخ الإسلام، أبو محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي.

ولد سنة أربعين، ورحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية.

قال الخليلي: «أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، ثقة حافظًا، زاهدًا يعد من الأبدال».

له «الجرح والتعديل»، و«التفسير»، و«الرد على الجهمية».

قال ابن السبكي في «الطبقات»[1]: «حكى أنه لما انهدم بعض سور طوس احتيج في بنائه إلى ألف دينار، فقال ابن أبي حاتم لأهل مجلسه الذين كان يلقي عليهم التفسير: مَنْ رجل يبني ما هدم من هذا السور، وأنا ضامن له عند الله قصرًا

---

(١) القصة التي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/٣٢٦) تخالف ما ذكره السيوطي هنا، ونصها في «الطبقات»: «قال عمر بن إبراهيم الزاهد الهروي، حدثنا الحسين بن أحمد الصفار، قال: سمعت عبد الرحمن بن أبى حاتم يقول: وقع عندنا الغلاء، فأنفذ بعض أصدقائي حبوبًا من أصبهان، فبعته بعشرين ألف درهم، وسألني أن أشترى له دارًا عندنا، فإذا نزل علينا نزل فيها، فأنفقتها على الفقراء، وكتب إليَّ ما فعلت؟ قلت: اشتريت لك بها قصرًا في الجنة، قال: رضيت إن ضمنت ذلك لي، فتكتب على نفسك صكًا ففعلت، قال: فأُريت في المنام: قد وفينا بما ضمنت ولا تعد لمثل هذا».

في الجنة؟ فقام إليه رجل من العجم فقال: هذه ألف دينار، واكتب لي خطك بالضمان، فكتب له رقعة بذلك وبنى ذلك السور، وقدر موت ذلك العجمي، فلما دُفِن دفنت معه تلك الرقعة، فجاءت ريح فحملتها ووضعتها في حجر ابن أبي حاتم، وقد كتب في ظهرها: قد وفينا ما ضمنته ولا تعد إلى ذلك».

مات في محرم سنة سبع وعشرين وثلاث مئة[1].

❁ منهجه في الكتاب:

قبل الكلام على منهج الكتاب نورد بعض ما قيل في **فضل هذا الكتاب**.

قال الحافظ ابن كثير: «ومن أحسن كتاب وضع في ذلك، وأجله وأفحله، كتاب «العلل» لعلي ابن المديني؛ شيخ البخاري،... وكذلك كتاب «العلل» لعبد الرحمن ابن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه»[2].

وقال الإمام البلقيني: «أجلُّ كتاب في العلل: كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم، وكتاب العلل للخلَّال[3]، وأجمعها كتاب الحافظ الدارقطني»[4].

وقال الحافظ السخاوي: «ومصنَّفُه أجمع مؤلَّف في بابه»[5].

---

(١) ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٤٦).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص٦١).

(٣) **الخلال**: هو الفقيه العلامة المحدِّث، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي، الحنبلي، مؤلف علم أحمد وجامعه ومرتبه، صنَّف: «السنة»، و«العلل»، مات سنة إحدى عشرة وثلاث مئة. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٣١).

(٤) «محاسن الاصطلاح» (ص٢٦٨).

(٥) «الغاية في شرح الهداية» (ص١٩٠).

وأما عن منهج **الإمام أبي محمد ابن أبي حاتم في كتابه** فقد ذكر في مقدمة كتابه نقولاً عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي وغيره توضح أهمية معرفة علل الحديث.

ثم بعد المقدمة قسم الكتاب على الترتيب الفقهي مبتدأ بكتاب الطهارة، ثم الصلاة وهكذا، وفي الكتاب أيضًا أبواب أخرى غير الأبواب الفقهية، ففيه أبواب عن تفسير القرآن الكريم، وعن الطب وغيرها، قال الحافظ السخاوي: «فبعضهم على المسانيد؛ كالدارقطني، وابن شيبة، وبعضهم على الأبواب؛ كابن أبى حاتم»[1].

وهو بهذا ييسر للفقيه الوقوف على الأحاديث المعلَّة فيتجنب الاستشهاد بها، أو أخذ دليله منها، قال الإمام طاهر الجزائري[2] في كتابه «توجيه النظر»[3]: «والذين صنفوا في العلل منهم من رتب كتابه على الأبواب؛ كابن أبي حاتم، وهو أحسن لسهولة تناوله».

اعتمد في معظم الكتاب على سؤال أبيه وأبي زرعة، لا يسأل غيرهما إلا في القليل النادر.

---

(١) «الغاية في شرح الهداية» (ص١٣٥).

(٢) طاهر الجزائري: هو طاهر بن صالح ـ أو محمد صالح ـ ابن أحمد الجزائري، ثم الدمشقي، بحاثة من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره، أصله من الجزائر، ولد سنة (١٢٦٨) في دمشق، وتوفي فيها سنة (١٣٣٨)، وله نحو عشرين مصنفًا، منها: «الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية»، و«الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام»، و«التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، و«توجيه النظر إلى علم الأثر». ترجمته من: «الأعلام» (٢٢١/٣).

(٣) (٧٢٦/٢).

❁ **نموذج من الكتاب:**

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك»[١].

قال أبي: «هذا خطأٌ، المتن والإسناد، إنما هو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها»**[٢].

وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما»[٣].

فهذا الحديث له علتان: علَّة في الإسناد: وهي القلب، فجعل (سالم، عن ابن عمر) مكان (أبي سلمة، عن أبي هريرة).

وعلَّة في المتن: وهي الإدراج، وهو إدخال ما ليس من الحديث فيه، وهو قوله: «من صلاة الجمعة».

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٥٦/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، (ح١١٢٣)، والدارقطني في «سننه» (٣٢١/٢)، كتاب الجمعة، (ح١٦٠٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، (ح٥٨٠) (٢٥١/٢ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد، (ح٦٠٧) (٨٦/٥ بشرح النووي، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة)، والدارمي في «سننه»، كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك، (ح١٣٣٢) واللفظ له (١٥٥/٦ مع شرحه «فتح المنان»).

(٣) «علل الحديث» (٣٨٦/١ برقم: ٤٩٢).





٣ ـ كتاب العلل
للإمام الدارقطني

۞ ترجمة المؤلف:

هو الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب «السنن»، و«العلل»، و«الأفراد» وغير ذلك.

ولد سنة ست وثلاث مئة.

سمع أبا القاسم عبد الله بن محمد البغوي، وأبا بكر عبد الله ابن الحافظ أبي داود السجستاني، وأبا محمد يحيى بن محمد ابن صاعد، وخلائق ببغداد، والبصرة، والكوفة، وواسط، ومصر، والشام.

حدَّث عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو حامد الإسفراييني، وعبد الغني بن سعيد المصري، وأبو بكر أحمد بن محمد البَرْقاني، وأبو نُعيم الأصبهاني، والقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، وخلائق.

قال الحاكم: «أوحد عصره في الفهم، والحفظ، والورع، إمام في القرَّاء، والمحدِّثين لم يخلف عن أديم الأرض مثله».

قال رجاء بن المعدل: قلت للدارقطني: «هل رأيت مثل نفسك؟ فقال:

قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[١] فألححت عليه فقال: «لم أر أحدًا جمع ما جمعت».

وقال أبو ذر الحافظ: قلت للحاكم: «هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم ير مثل نفسه فكيف أنا!».

قال القاضي أبو الطيب الطبري: «الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث».

وقال البَرْقاني: «أملى عليَّ كتاب العلل من حفظه».

تصدَّر في آخر أيامه للإقراء، وكان تلا على أبي بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد البغدادي، وأبي بكر محمد بن الحسن النَّقاش، البغدادي.

مات ثامن ذي القعدة، سنة خمس وثمانين وثلاث مئة[٢].

۞ جامع كتاب «علل» الدَّارقطني:

قال الخطيب البغدادي: «نقل البَرقاني كلام الدَّارقطني، ورتبه على المسند، وقرأه على أبي الحسن، وسمعه الناس بقراءته، فهو كتاب «العلل» الذي دَوَّنَه الناس عن الدَّارقطني»[٣].

وقال السخاوي: «ولأبي الحسن الدارقطني، وهو على المسانيد، مع أنه أجمعها وليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر

(١) سورة النجم، الآية: (٣٢).

(٢) ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٩٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/٥٦٧).

البَرْقاني[1]، لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث فيجيبه عنها بما يقيده عنه بالكتابة، فلما مات الدارقطني وجَدَ البَرْقَاني قِمَطره[2] امتلأ من صُكُوكَ تلك الأجوبة، فاستخرجها وجمعها في تأليف نَسَبه لشيخه»[3].

❁ منهج الإمام الدَّارقطني في كتابه:

أصل هذا الكتاب عبارة عن أسئلة وجِّهت للإمام الدَّارقطني، لذلك نجد الإمام البَرقاني في جمعه للكتاب يعبر عند كل حديث معلٍّ بقوله: «سئل».

أما الإمام الدَّارقطني فسلك في أجوبته المنهج الآتي:

١ ـ يذكر الراوي الذي عليه مدار الرواية، ثم يذكر أوجه الاختلاف في إسناده.

٢ ـ إذا كان للحديث أكثر من مدار فإنه يذكر أوجه الاختلاف عنهم.

٣ ـ إذا اضطرب راو في حديث يذكر روايته والاضطراب الحاصل منه.

٤ ـ يذكر أيضًا العلل الموجودة في سند الحديث من إرسال، وانقطاع، وإبدال راو بغيره، وغيرها، وكذلك يذكر العلل الموجودة في متن الحديث.

---

(١) **البرقاني**: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي، الشافعي، قال الخطيب: «كان ثقة ورعًا ثبتًا، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفًا بالفقه، كثير الحديث، حريصًا على العلم له حظ من العربية»، ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مئة، ومات سنة خمس وعشرين وأربع مئة. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٤١٨).

(٢) القِمَطر والقِمَطرة: ما تصان فيه الكتب. والصُّكُوك جمع صك: وهو الكتاب، فارسي معرب، والجمع أَصُكّ، وصِكَاك، وصكوك. «مختار الصحاح» (ص٢٣٠، ١٥٤).

(٣) «فتح المغيث» (٣/٣١٢).



٥ ـ لا يسرد الإمام الدارقطني السند من أوله، وإنما يكتفي بذكر السند من أول موطن العلة.

٦ ـ في الغالب لا يذكر مخرج الحديث من الأئمة أصحاب المصنفات.

٧ ـ يتكلم على الرواة في أثناء الأحاديث جرحًا وتعديلًا.

هذه أهم سمات منهج الإمام الدَّارقطني في كتابه «العلل».

۞ ترتيب الكتاب:

عرفنا أن جامع كتاب «علل الدارقطني» هو الإمام البرقاني، وقد سلك في جمع المادة العلمية للكتاب النهج التالي:

١ ـ رتب الكتاب على مسانيد الصحابة.

٢ ـ قدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم بقية مسانيد الرجال، ثم النساء.

٣ ـ رتب مسانيد المكثرين على الرواة عنهم.

٤ ـ أحيانًا يذكر الحديث المسئول عنه مختصرًا.

٥ ـ أحيانًا يعيد الحديث لسبب يقتضيه المقام[1].

۞ نموذج من الكتاب:

حديث: أبي هريرة، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نورث».

قال الدارقطني: «هو حديث رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة،

(١) مقدمة تحقيق «علل الدارقطني» للدكتور محفوظ الرحمن زين الله (١/٨٩: ١٠١).

واختلف عنه فيه:

فرواه حماد بن سلمة من رواية أبي الوليد الطيالسي(١)، ويحيى بن سلام عنه، فأسنداه عنه، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر.

وخالفهما عفَّان بن مسلم، فرواه عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا عن أبي بكر، لم يذكر فيه أبا هريرة(٢).

وتابعه عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي، وأنس بن عياض، وغير واحد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، لم يذكروا فيه أبا هريرة.

ورواه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن محمد بن عمرو، فأسنده عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ(٣).

وروى نحو هذا الحديث، وهذا المعنى شيخ لأهل البصرة، يقال له: سيف بن مسكين حدَّث به عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن أبي بكر(٤).

---

(١) رواية الطيالسي: أخرجها الترمذي في «سننه» (٤/١٥٧)، كتاب السير عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في تركة النبي ﷺ، (ح١٦٠٨).

(٢) رواية عفان: أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» (١/٢٥).

(٣) رواية عبد الوهاب: أخرجها الترمذي في «علله الكبير» (ص٢٦٥)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٨٦٢ ح١٧٩٧)، ومن طريقه: البيهقي في «سننه الكبرى» (٦/٤٩٢)، كتاب قسم الفيء والغنى، باب بيان مصرف أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله ﷺ، (ح١٢٧٤٠).

(٤) رواية سيف: أخرجها ابن الأعرابي في «معجمه» (١/١٦٠ ح٢٦٩ - ٣/١١١٢ ح٢٤٠١)، وتصحف في الموضع الثاني «مسكين» إلى «سفيان»، ولفظه: «لا نورث ما تركنا صدقة».

وزاد فيه ألفاظًا لم يأت بها غيره، وسيف بن مسكين هذا ليس بالقوي، ولم يتابع على روايته هذه عن سعيد، وليس بمحفوظ عن قتادة من هذا الوجه ولا غيره.

والصحيح من هذا الحديث المرسل، لكثرة من رواه من الحفاظ عن محمد بن عمرو مرسلًا.

وروي عن حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر.

وليس ذلك بمحفوظ، ولا هذا من حديث الزهري، والصحيح ما تقدم ذكره عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة».

قلت: مدار هذا الحديث على محمد بن عمرو، ورجَّح الإمام الدارقطني الرواية المرسلة، وقرينته المرجِّحة: العدد، والحفظ، حيث قال: «لكثرة من رواه من الحفاظ».





المبحث السابع

أقسام العلَّة وأمثلتها

تنقسم العلَّة إلى ستة أقسام.

1) علَّة في الإسناد لا تقدح فيه ولا في المتن.
2) علَّة في الإسناد تقدح فيه دون المتن.
3) علَّة في الإسناد تقدح فيه وفي المتن.
4) علَّة في المتن لا تقدح فيه ولا في الإسناد.
5) علَّة في المتن تقدح فيه دون الإسناد.
6) علَّة في المتن تقدح فيه وفي الإسناد.

۞ وجه الحصر بين هذه الأقسام:

العلَّة من حيث موضعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: علَّة في الإسناد، وعلَّة في المتن، وعلَّة فيهما، ومن حيث تأثيرها تنقسم إلى قسمين: قادحة، وغير قادحة، فيضرب الثلاثة في الاثنين فيكون الناتج ستة هي أقسام العلَّة.

قال الحافظ ابن حجر: «إذا وقعت العلَّة في الإسناد، قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت، فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في

المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة»[1].

وذكر البرهان البقاعي وجهًا آخر للحصر بين هذه الأقسام فقال: «الحديث لا يخلو إما أن يكون فردًا، أو له أكثر من إسناد، فالأول: يلزم من القدح في سنده القدح في متنه، وبالعكس، والثاني: لا يلزم من القدح في أحدهما القدح في الآخر»[2].

❁ القسم الأول: علَّة في الإسناد ولا تقدح فيه ولا في المتن.

مثالها: حديث المُدَلِّس بالعنعنة، فإنَّ ذلك علَّة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وُجِد من طريق أُخرى قد صَرَّح بالسماع تَبَيَّن أن العلَّة غير قادحة.

كحديث سفيان الثَّوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النَّبِي ﷺ يتَخَوَّلُنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»[3].

فالأعمش هو سليمان بن مهران مُدَلِّس، وقد عنعن هذا الحديث عن أبي وائل شَقِيق بن سلمة الأسدي، وقد صَرَّح الأعمش في موضع آخر عند

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧٤٦).

(٢) «النكت الوفيّة» (١/٥٠٨).

(٣) أخرج الرواية المعنعنة: البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، (ح٦٨) واللفظ له، (١/٢١٨ بشرح ابن حجر)، والترمذي في «سننه» (٥/١٤٢)، كتاب الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان، (ح٢٨٥٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وقال الحافظ: «يتخولنا: بالخاء المعجمة، وتشديد الواو، قال الخطابي: الخائل بالمعجمة؛ هو القائم المتعهد للمال، يقال: خال المال يخوله تخولًا؛ إذا تعهده وأصلحه، والمعنى: كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ولا يفعل ذلك كل يوم لئلا نمل».

البخاري[1] بالتحديث، وصَرَّح عند الإمام أحمد بالسماع، فعلى هذا العلَّة غير قادحة في الإسناد، ولا في المتن.

* **مثال آخر: إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته**، فإنَّ ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما بالقرائن التي تَحُفُّ الإسناد، تَبَيَّن أنَّ تلك العلَّة غير قادحة.

كحديث الليث بن سعد، عن سعيد المَقْبُري، عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «بينما نحن جلوس مع النَّبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه...» الحديث[2].

اختلف في إسناده:

فأخرجه النسائي[3] من طريق: الحارث بن عمير، عن عبيد الله بن عمر.

وأخرجه الإمام أبو محمد ابن أبي حاتم في «علله»[4] من طريق: الضحاك بن عثمان.

---

(١) أخرج الراوية المصرحة بالتحديث: البخاري في «صحيحه»، كتاب الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة، (ح٦٤١١)، وفيه قال الأعمش: «حدثني شقيق»، (١٢/٥٣٠ بشرح ابن حجر)، وأخرج المصرحة بالسماع: الإمام أحمد في «مسنده» (٢/٨٣٣ ح٣٦٥١)، وفيه: «قال سليمان: سمعت شقيقًا».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، (ح٦٣)، واللفظ له، (١/٢٠١ بشرح ابن حجر)، وأبو داود في «سننه» (١/٤٦٤)، كتاب الصلاة، باب في المشرك يدخل المسجد، (ح٤٨٧)، والنسائي في «سننه» (٤/١٢٢)، كتاب الصيام، باب وجوب الصيام، (ح٢٠٩٢)، وابن ماجه في «سننه» (١/٤٤٩)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس، (ح١٤٠٢).

(٣) في «سننه» (٤/١٢٤)، كتاب الصيام، باب وجوب الصيام، (ح٢٠٩٤).

(٤) (١/٣٧٣ برقم ٤٧٦).

كلاهما عبيد الله والضحاك، عن سعيد، عن أبي هريرة .

وهذا الاختلاف لا يقدح في هذا الحديث سندًا ولا متنًا لسببين:

❊ **الأول:** أنَّ الليث بن سعد أثبت الناس في سعيد بن أبي سعيد المقْبُري، فتترجح روايته على رواية غيره من أصحاب سعيد؛ وهما عبيد الله ابن عمر، والضحاك بن عثمان، بأنّ (سعيد، عن أبي هريرة) هي المعتادة والمألوفة عند المحدِّثين لكثرة روايته عن أبي هريرة، فلا يَعْدل عن هذه الجادة إلا من كان ضابطًا متثبتًا.

❊ **والثاني:** احتمال أن يكون لسعيد المَقْبُري شيخان هما أبو هريرة، وشريك بن عبد الله.

ولهذا قال أبو محمد ابن أبي حاتم عن أبيه: «رواية الضحاك وهم»[(١)].

وقال الدارقطني في «العلل»[(٢)]: «رواه عبيد الله بن عمر، وأخوه عبد الله، والضحاك بن عثمان، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة، ووهموا فيه والقول قول الليث».

وعلى هذا ففي سند النسائي علَّة قادحة في السند لكنها لا تقدح في سند البخاري، ولا في متن الحديث.

❊ ❊ ❊

---

(١) (٣٧٤/١).

(٢) (١١٨/٤)، وانظر: «فتح الباري» (٢٠٣/١).

❁ الثاني: علّة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن.

مثالها: إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، كرواية يَعْلى بن عُبيد، عن سفيان الثَّوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ قال: «البَيِّعان بالخيار...» الحديث[1].

قال أبو عمرو ابن الصلاح: «فهذا إسنادٌ متصل، بنقل العدل، عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلَّة في قوله: «عن عمرو بن دينار» إنَّما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يَعْلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة»[2].

❁ الثالث: علّة في الإسناد وتقدح فيه وفي والمتن.

مثالها: إبدال راو ضعيف براو ثقة، وتَبَيَّن الوهم فيه، فهذا يستلزم القدح في الإسناد والمتن، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

قال الحافظ ابن حجر: «ومن أغمض ذلك: أن يكون الضعيف موافقًا للثقة في نعته.

ومثال ذلك: ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي؛ أحد الثقات،

(١) أخرج رواية (عمرو بن دينار) الخليلي في «الإرشاد» (٣٤١/١ ح٧٢)، وأخرج رواية (عبد الله بن دينار) الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٤٦/٣ ح٤٦٥٥) عن سفيان به، والنسائي في «سننه» (٢٥١/٧)، كتاب البيوع، وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، (ح٤٤٨٠)، عن قتيبة بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله.

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٨).

عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو من ثقات الشاميين، قَدِم الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قَدِم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنَّه ابن جابر، فصار يحدِّث عنه، وينسبه من قِبَل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه؛ كالبخاري، وأبي حاتم، وغير واحد»[1].

قلت: وهذا التنظير تطبيقه: ما أخرجه أحمد[2]، وابن أبي شيبة[3]، والترمذي[4]، وابن ماجه[5] من حديث أبي أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧٤٧/٢)، ووقع وهم لمحقق الكتاب حيث قال في هامش (٧٤٩/٢): «لم يذكر المصنف القسم السادس»، والحقيقة أن الحافظ ابن حجر قد ذكره، لكن المحقق أدرج القسمين الثاني والثالث فجعلها قسمًا واحد برقم (٢)، فالقسم الثالث هنا أدرجه في الثاني في تحقيقه، نَبَّه على ذلك شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في «المحاته» (ص١٤٧، ١٥١).

(٢) في «مسنده» (٢٠٢٣/٢ ح٩٨٠٧)، عن أبي أسامة.

(٣) في «مصنفه» (٩٠/٧)، كتاب الجنائز، باب ما قالوا في ثواب الحمى والمرض، (ح١٠٩٠٧)، عن أبي أسامة.

(٤) في «سننه» (٤١٢/٤)، كتاب الطب، باب، (ح٢٠٨٨) عن هناد، ومحمود بن غيلان، عن أبي أسامة.

(٥) في «سننه» (١١٤٩/٢)، كتاب الطب، باب الحمى، (ح٣٤٧٠)، من طريق: أبي بكر ابن أبي شيبة، وكذلك أخرجه أبو بكر ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٢٥ ح٥٤١)، باب تلقين المريض الصبر.



ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه عاد مريضًا، ومعه أبو هريرة، من وَعْك كان به، فقال رسول الله ﷺ: «أَبْشِر إن الله يقول: هي ناري أسلِّطها على عبدي المؤمن في الدنيا ليكون حظَّه من النار في الآخرة»».

قال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي»[1]: «ورواه من الشاميين: أبو المغيرة، عن ابن تميم، عن إسماعيل، بهذا الإسناد[2]، فقوي بذلك أنَّ أبا أسامة إنَّما رواه عن ابن تميم.

وقال أبو عبيد الآجُرِّي[3] عن أبي داود: «أبو أسامة روى عن عبد الرحمن ابن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه، فقال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكل ما جاء عن أبي أسامة، ثنا عبد الرحمن بن يزيد؛ فهو ابن تميم»[4]».

۞ الرابع: علَّة في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد.

مثالها: ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث «الصحيحين» إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإنَّ القدح ينتفي عنها.

كحديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبي ﷺ أنه قال: «مثلُ ما

---

(١) (٦٨٠/٢).

(٢) أخرجه ابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٢٦ ح٥٤٢)، باب تلقين المريض الصبر، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٧/٦٦).

(٣) **الآجري**: هو أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، البصري، صاحب الإمام أبي داود السجستاني. راجع مقدمة «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٠٢/١).

(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٥٢/١).

بعثني الله به من الهُدى والعلم، كمثل الغَيْث الكثير أصاب أرضًا فكان منها نَقِيَّة قبِلت الماء فأنبتت الكلأ والعشبَ الكثير، وكانت منها إخاذات أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسَقَوا وزَرَعوا...» الحديث[1].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[2]: «قوله: (إخاذات) كذا في رواية أبي ذر: بكسر الهمزة، والخاء، والذال المعجمتين، وآخره مثناة من فوق، قبلها ألف، جمع إخاذة؛ وهي الأرض التي تمسك الماء، وفي رواية غير أبي ذر، وكذا في مسلم وغيره: (أجادب) بالجيم، والدال المهملة، بعدها موحدة، جمع جدَب، بفتح الدال المهملة على غير قياس، وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء».

فقد اختلف الرواة في هذه اللفظة من متن الحديث، لكن هذا لم يقدح في متن الحديث ولا إسناده.

۞ الخامس: علّة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد.

مثالها: حديث ابن شهاب الزهري، أنَّ أبا بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة أخبره أنَّه بلغه: أنَّ النَّبي ﷺ صلَّى ركعتين ثم سلَّمَ، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله أَقُصِرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: «لم تُقْصر الصلاة ولم أنس»، قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله، فأَقْبَل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟» قالوا: نعم، فقام

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، (ح٧٩) (٢٣٦/١ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الفضائل، (ح٢٢٨٢) (٣٩/١٥ بشرح النووي، باب بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم).

(٢) (٢٣٧/١).

رسول الله ﷺ فأتم ما بقي من الصلاة، **ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقَّاه الناس**[1].

قال الإمام مسلم عن هذا الخبر أنَّه: «من الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد»[2].

وقال أيضًا: «وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وَهْمٌ غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصِّحاح عن رسول الله ﷺ في هذا»[3].

فمن هذه الروايات:

حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: **أنَّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أَقَصُرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليدين»، فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين أُخريين، ثم سلَّم، ثم كبَّر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع، ثم كبَّر فسجد مثل سجوده ثم رفع**[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/٨٩)، كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، (ح١٠٠٥)، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٢/٥٠٤)، كتاب الصلاة، باب الكلام في الصلاة على وجه السهو، (ح٣٩٠٨)، كلاهما من طريق: يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب به.

(٢) «التمييز» (ص٩٢).

(٣) «التمييز» (ص٩٣).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، (ح٧٢٥٠) (١٥/١٥١ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد، (ح٥٧٣) (٥/٥٦ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له).

وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صلَّى بنا النَّبيُّ ﷺ الظهر أو العصر، فسَلَّم، فقال له ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النَّبيُّ ﷺ لأصحابه: «أحقٌّ ما يقول»، قالوا: نعم، فصلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين[١].

وحديث عمران بن حُصين قال: سلَّم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بَسِيط اليدين فقال: أقُصِرت الصلاة يا رسول الله، فخرج مُغْضبًا، فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلَّم، ثم سجد سجدتي السهو ثم سلَّم[٢].

قال الإمام مسلم: «فقد صحَّ بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أنَّ الزهري واهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ»[٣].

۞ السادس: علَّة في المتن قادحة فيه وفي الإسناد.

مثالها: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنَّه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإنَّ ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد أيضًا.

كحديث بَقية بن الوليد الذي تقدَّم الكلام عليه في كتاب «علل الحديث» للإمام أبي محمد ابن أبي حاتم الرازي.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب السهو، باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث، (ح١٢٢٧) (٣/٤٢٦ بشرح ابن حجر).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد، (ح٥٧٤) (٥/٥٨ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له).

(٣) «التمييز» (ص٩٤).

وكحديث علي بن عيَّاش، حدثنا أبو عُبيدة الوليد بن كامل، عن المُهَلَّب ابن حُجر البَهراني، عن ضُبَاعة بنت المقداد بن الأسود، عن أبيها، قال: ما رأيت رسول الله  يصلي إلى عودٍ، ولا عمود، ولا شجرة، إلا جعله على حاجِبِه الأيمن أو الأيسر، ولا يَصْمُدُ له صَمْدًا[1].

قال الزَّيلعي: «وأما ابن القَطَّان، فإنَّه ذَكَر فيه علتين: علَّة في إسناده، وعلَّة في متنه، **أما التي في إسناده**، فقال: «إنَّ فيه ثلاثة مجاهيل، فضُباعة؛ مجهولة الحال ولا أعلم أحدًا ذكرها، وكذلك المُهَلَّب بن حُجر؛ مجهول الحال، والوليد بن كامل؛ من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء، يستدل به على حاله.

وأما التي في متنه، فهي أنّ أبا علي ابن السَّكن[2] رواه في «سننه» هكذا: «حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي، حدثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك، حدثنا بقية، عن الوليد بن كامل، حدثنا المُهَلَّب بن حُجر البَهراني، عن ضُبيعة

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١/٥٧٥)، كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟ (ح٦٩٣)، واللفظ له، والإمام أحمد في «مسنده» (١١/٥٧٠٧ ح٢٤٣٤٣)، وقال العيني في «شرحه على سنن أبي داود» (٣/٢٥١): «قوله: «ولا يَصْمد له صَمْدًا» من صَمدتُ الشيء صَمْدًا؛ قصَدته، قال الجوهري: «صَمَده يصمُده صمْدًا؛ قصده». من باب نَصر ينصرُ، والصَمَد: السيد الذي يُصمَد إليه في الحوائج، أي: يقصد فيها».

(٢) **ابن السكن**: هو الحافظ الحجة، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة أربع وتسعين ومئتين، وعُنِي بهذا الشأن، وصنَّف: «الصحيح المنتقى» وبَعُد صيته، مات سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٧٩).

بنت المقدام بن معدي كرب، عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى عمود، أو سارية، أو شيء، فلا يجعله نصب عينيه، وليجعله على حاجبه الأيسر».

قال ابن السَّكَن: «أخرج هذا الحديث أبو داود من رواية علي بن عيَّاش، عن الوليد بن كامل، فغَيَّر إسناده ومتنه.

- فإنَّه (عن ضُباعة بنت المقداد بن الأسود، عن أبيها)، وهذا الذي روى بقية هو (عن ضُبيعة بنت المقدام بن معدي كرب، عن أبيها).

- وذاك فعل، وهذا قول».

قال ابن القطان: «فمع اختلافهما في المتن، بقية يقول: (ضبيعة بنت المقدام)، وابن عيَّاش يقول: (ضباعة بنت المقداد)، فالوَهَن من حيث هو اختلافٌ على الوليد بن كامل، ومُورثٌ للشك فيما كان عنده من ذلك، على ضعف الوليد في نفسه، والجهل بحال من فوقه.

ولما ذكر ابن أبي حاتم المُهَلَّب بن حُجْر، ذكره برواية الوليد بن كامل، وأنه يروي عن ضباعة بنت المقدام بن معدي كرب[1]، فجاء هو بأمر ثالث، وذلك كله دليل على الاضطراب، والجهل بحال الرواة»[2][3].

فعلى هذا الحديث له علتان:

الأولى: الجهل بحال ثلاثة من رواة إسناده، وهم: ضباعة، والمهلب،

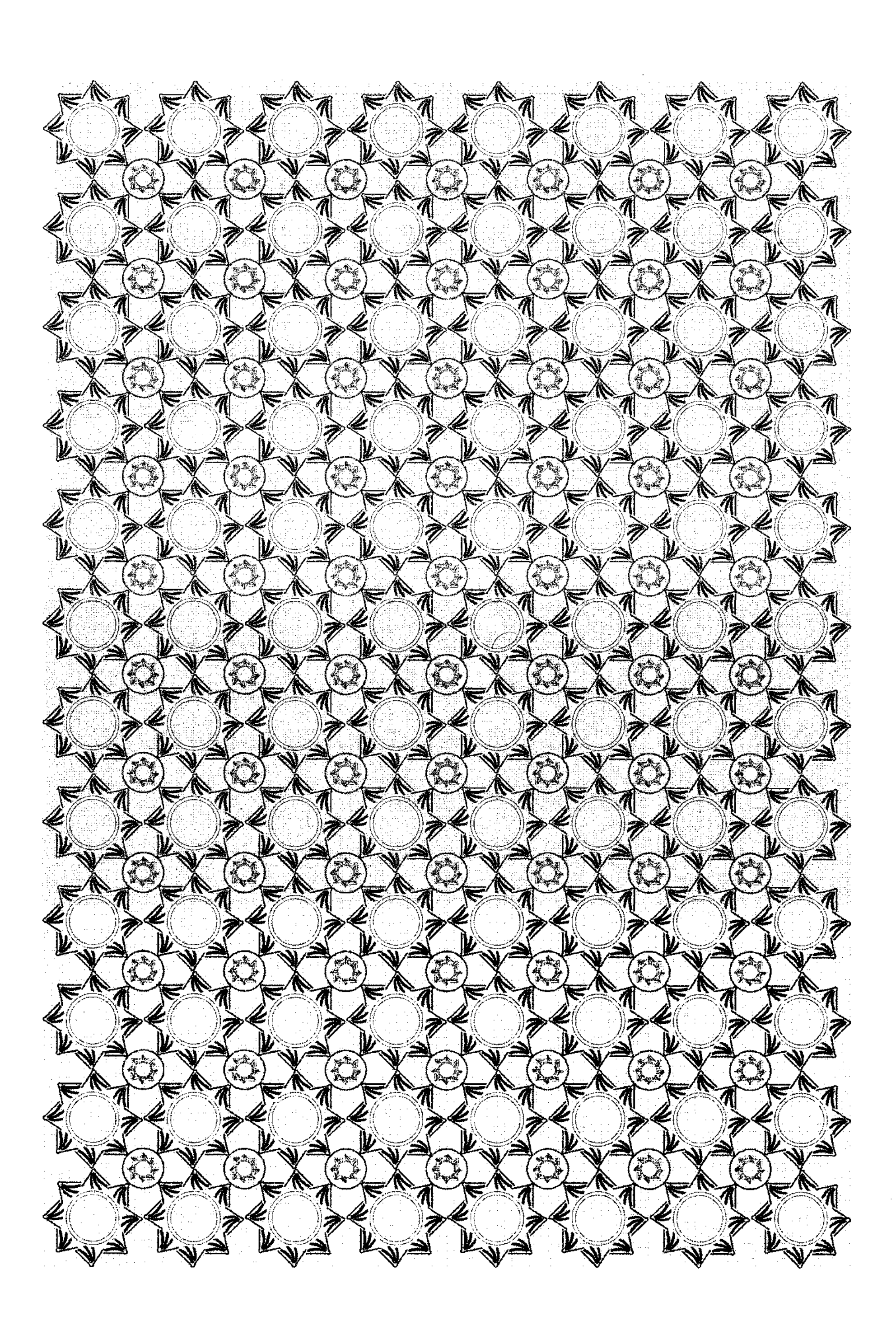
(١) «الجرح والتعديل» (٨/٣٧٠).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٥١-٣٥٣).

(٣) «نصب الراية» (٢/٨٣، ٨٤).

والوليد بن كامل، **والاضطراب الواقع في إسناده** فرواية علي بن عيَّاش، عن الوليد بن كامل فيها (ضباعة بنت المقداد)، ورواية بقية، عن الوليد بن كامل فيها (ضبيعة بنت المقدام).

والثانية: الاضطراب الواقع في متنه، من جهة ذكره على أنه فعل له ﷺ في رواية أبي داود، ومن جهة ذكره على أنه قول له ﷺ في رواية ابن السَّكَن، والله أعلم.



المبحث الثامن

أسباب العلّة في الحديث

معرفة السبب طريق قوي لمعرفة المسبِّب، لذا عُنى العلماء بمعرفة الأسباب ودراستها، مثل علم أسباب النزول في التفسير، وأسباب ورود الحديث، وغير ذلك من العلوم.

كذلك فإن معرفة أسباب العلة تساعد على كشفها، وفهم حقيقتها، وقد وجدنا للعلة أسبابًا كثيرة ترجع إلى أصل واحد.

۞ السبب الأصلي للعلة: الوهم.

الوهم والسهو والنسيان من جِبِلَّة الإنسان، لذلك سمي إنسانًا، وهو نوع من أنواع الضعف البشري الذي لم يسلم منه مخلوق إلا الأنبياء.

والوهم في اللغة: الغلط، تقول: «وَهِمَ في الحساب: غَلِط فيه وسها، وبابه فَهِم، ووَهَم في الشيء من باب وَعَد: إذا ذهب وَهْمُه إليه وهو يريد غيره، وتَوَهَّمَ أي: ظن»[1].

وفي اصطلاح المحدِّثين هو: غلط الراوي. أو هو «خلل في ضبط الراوي للأخبار»[2]، ووهم الراوي يكون في الإسناد، أو في المتن، أو في كليهما.

---

(١) «مختار الصحاح» (ص٣٠٧).

(٢) «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» (ص٢٩).

قال الإمام الترمذي: «لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[1].

وقد عُني الحافظ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه على «علل الترمذي»[2] فقال: «وقد وَهَّمَت عائشة جماعة من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جمع بعضهم جزءًا في ذلك».

وقال ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم»[3].

وقال ابن معين: «لست أعجب ممن يحدِّث فيُخطئ، وإنما أعجب ممن يحدِّث فيصيب»[4].

فمما سبق يتبين أن **الكشف عن أوهام الرواة**، هو السبب الأساسي من أسباب العلَّة في الحديث، لأن به تكون العلة غامضة خفية، وما يذكر بعده من أسباب هو في حقيقة الأمر مندرج تحته.

تَنْبِيهٌ

إن قيل: إذا كان الحفاظ المتقنون قد يخطئون فكيف نطمئن على الحديث النبوي الشريف؟

---

(١) **«العلل الصغير» (١/١٥٣) مع شرحه لابن رجب.**

(٢) (١/١٥٩)، والإمام الذي جمع جزءًا في استدراكات السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة هو الزركشي، وسماه: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة».

(٣) روى هذه العبارة ابن عدي في «الكامل» (١/١٩١).

(٤) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣/١٣)، وانظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص٥٠).

فالجواب: أن المحدِّثين احتاطوا لذلك غاية الاحتياط، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في الصحيح والحسن، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة الخفية، هذان الشرطان حارسان أمينان يكشفان أي وهم أو غلط من الراوي الثقة الحافظ، أفاده شيخنا العلّامة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر[١].

ومن أمثلة ذلك: ما رواه الأئمة الأربعة[٢] من حديث همام، عن ابن جُريج، عن الزهري، عن أنس قال: «كان النَّبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

والعلة فيه كما قال أبو داود: «هذا حديث منكر، وإنَّما يُعْرَف: عن ابن جُرَيج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبي ﷺ اتخذ خَاتمًا من وَرِق ثم ألقاه»، والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام».

قال ابن رجب: «همام بن يحيى العَوْذي، البصري، أحد الثقات المشهورين،... قال عبد الله: وقال أبي: «ومن سمع من همام بآخرة فهو أجود، لأن همامًا كان في آخر عمره أصابته زَمَانَة[٣]، فكان يقرب عهده بالكتاب فقل ما كان يخطئ»»[٤].

---

(١) «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص٥٣).

(٢) «سنن» أبي داود (١٨١/١)، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، (ح٢٠)، واللفظ له، و«سنن» الترمذي (٢٢٩/٤)، كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، (ح١٧٤٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، و«سنن» النسائي (١٧٨/٨)، كتاب الزينة، نزع الخاتم عند دخول الخلاء، (ح٥٢١٣)، و«سنن» ابن ماجه (١١٠/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب ذكر الله على الخلاء والخاتم في الخلاء، (ح٣٠٣).

(٣) زَمِنَ الشخص زَمَنًا، وزَمَانَةً فهو زَمِنٌ، من باب تعب، وهو مرض يدوم زمانًا طويلًا، والقوم زَمْنَى مثل مرضى، وأَزْمَنَهُ الله فهو مُزْمَنٌ. راجع: «المصباح المنير» (ص٩٧).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٥٨٨/٢).

قال شيخنا الدكتور نور الدين عتر: «حديثه بأخرة أصح مما سُمِع منه قديمًا، فهو عكس من اختلط بأخرة، قد تمتن بأخرة»[1].

الأسباب الفرعية للعلة في الحديث:

(١) خفة الضبط:

اتصف به بعض رواة الآثار، مع بقاء عدالتهم، وهم المعبر عنهم في كتب الرجال والجرح والتعديل بـ«صدوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس»، وهؤلاء هم الذين ذكرهم ابن رجب في «شرحه لعلل الترمذي»[2] بقوله: «أهل صدقٍ وحفظٍ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرًا، ولكن ليس هو الغالب عليهم».

وقد ذكر ابن رجب عددًا من هؤلاء الثقات الذين يكثُر الخطأ في حديثهم، مع ترجمة قصيرة لكل منهم، فمنهم: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقَّاص الليثي، وعبد الرحمن بن حَرْمَلة المدني، وشَريك بن عبد الله النَّخَعي، ومبارك بن فَضَالة، وسهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وحماد بن سلمة، وغيرهم[3].

ومن أمثلة خفة الضبط: ما رواه أبو داود[4] ....

---

(١) «المحات موجزة» (ص٥٣).

(٢) (١/١٠٥).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/١١٥)، ومقدمة الدكتور همام على «شرح علل الترمذي» (١/٩٨) مع زيادة عليه.

(٤) في «سننه» (١/٦٥٤)، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، (ح٨٣٤).

والترمذي[1] من حديث شَريك بن عبد الله، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر قال: «رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه».

قال الترمذي: «وروى همام بن يحيى، عن شقيق، عن عاصم بن كليب شيئًا من هذا مرسلًا لم يذكر فيه: «عن وائل بن حُجر»، وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم»[2].

وقال ابن عدي: «والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكارة إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف»[3].

(٢) سلوك الجادَّة:

الجادّة: هي سلسلة سند معروفة يُروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أولها فيسبق وهمه إليها فيتابع السند إلى آخره، ويكون السند من طريق آخر، فينقلب السند على الراوي[4].

قال الحافظ ابن حجر: «من عدل عن سلوك الجادَّة دل على مزيد حفظه»[5].

---

(١) في «سننه» (٢/٥٦)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، (ح٢٦٨).

(٢) «علل الترمذي الكبير» (ص٦٩).

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/٣٥)، وراجع: مقدمة الدكتور همام لـ«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/١٠١).

(٤) «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص٥٣).

(٥) «فتح الباري» (٤/١٤) بتصرف، عند شرحه للحديث الثاني من باب إثم مانع الزكاة.

وقال السخاوي: «فسلوك غير الجادَّة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي»[1].

وقال السيوطي: «أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق ـ بناء على الجادَّة ـ في الوهم»[2].

ومن أمثلته: حديث المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز ابن الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم»... الحديث[3].

أخذ فيه المنذر طريق الجادَّة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن عليٍّ[4].

(٣) الاختلاط:

وهو اختلال طارئ على الضبط ينشأ عن فساد العقل، لكبر سن، أو ذهاب بصر، أو احتراق كتب، أو غيرها.

والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد مهمة شاقة إلى جانب أنها دقيقة

---

(١) «فتح المغيث» (٢٠١/١).

(٢) «تدريب الراوي» (٢٩٩/١).

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٩١ ح٢٨٦).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين، (ح٧٧١) (٤٨/٦ بشرح النووي، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل)، وراجع: «تدريب الراوي» (٢٩٩/١).

وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدِّث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر، أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة الناقد إلى وقت وفاة الراوي.

وهكذا تدخل العلة من هذا الطريق، الذي هو طريق الاختلاط، ولكن رجال هذا العلم بما لديهم من وسائل الدراية يقفون بالمرصاد لتمييز الصحيح من السقيم.

ومن الأمثلة على ذلك: حديث: «أن النبي ﷺ كان يَتَعَوَّذ من خمس: من البخل، والجبن، وسوء العمر، وفتنة الصدر، وعذاب القبر».

سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة فقال: «رواه زكريا بن أبي زائدة وزهير، فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، عن النبي ﷺ[1]. وقال الآخر: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، عن النبي ﷺ[2]، أيهما أصح؟ فقالا: «لا هذا، ولا هذا، روى هذا الحديث الثوري، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: كان النبي ﷺ يَتَعَوَّذ، مرسلًا، والثوري أحفظهم.

---

(١) أخرجه النسائي في «سننه» (٢٥٦/٨)، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من البخل، (ح٥٤٤٦).

(٢) ورواية زهير المصرحة بأن الصحابي هو عمر لم أقف عليها، وعند النسائي في «سننه» (٢٦٧/٨)، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من فتنة الدنيا، (ح٥٤٨٢) من رواية زهير إلا أنه قال: «حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: حدثني أصحاب محمد ﷺ»، ووقفت على رواية لإسرائيل ويونس، عن أبي إسحاق، عن ميمون، عن عمر، عند النسائي في «سننه» (٢٦٦/٨، ٢٦٧)، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من فتنة الدنيا، (ح٥٤٨٠، ٥٤٨١).



وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخرة، فسماع الثوري منه قديم.

وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق»[1].

(٤) قلة الصحبة للشيوخ، وقلة الممارسة لحديثهم:

قد يَحْدُث أن يلتقي التلميذ مع شيخه في عجلة من الوقت فلا يتقن حديثه، فيقع له الغلط، ولهذا أعطى المحدِّثون طول الملازمة وكثرة الممارسة لحديث الشيخ أهمية كبيرة، فرجحوا أسانيد كثيرة على أخرى بهذين السببين.

ومن الأمثلة على ذلك: سفيان بن حسين الواسطي، فإنه لقي الزهري في موسم الحج وسمع منه، لكنه لم يتقن مسموعه، فلما حدَّث به غلط، قال ابن معين: «سفيان بن حسين الواسطي ثقة،... حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك، إنَّما سمع من الزهري بالموسم»[2].

وينشأ عن قلة الصحبة: قلة الممارسة، وتنشأ قلة الممارسة أيضًا عن التقصير في ضبط التلميذ لمرويات شيخه، وإن طالت ملازمته له.

ولهذا قام النقاد بتقسيم الرواة عن الشيوخ إلى طبقات: فطول الملازمة للشيخ مع الحفظ والإتقان هي الطبقة الأولى، وبعدها الحفظ والإتقان وأن لم تطل الصحبة، وبعدها طول الملازمة مع قلة الحفظ والإتقان.

* * *

(١) «علل الحديث» (١٥٦٨/٢) وتقدم هذا السؤال مختصرًا (١٥١٤/٢)، وراجع: «مقدمة الدكتور همام على «شرح علل الترمذي» (١٠٣/١) مع زيادة عليه.

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٤).

(٥) اختصار الحديث، أو روايته بالمعنى:

واختصار **الحديث**: منعه المحدِّثون من غير العالم على الصحيح، وجوازه من العارف: إذا كان ما تركه متميزًا عما نقله، غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بتركه، وعلى هذا يجوز ذلك سواء جوزناها بالمعنى أم لا، سواء رواه قَبْلُ تامًا أم لا، لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين.

قال ابن المبارك: «علَّمَنا سفيان اختصار الحديث»(١).

وقد اشتهر بذلك الإمام البخاري في «صحيحه» فإنه يروي الحديث الواحد في مواضع كثيرة بحسب ما يستنبط من الحديث من فوائد وأحكام، ويروي في كل مناسبة الجملة التي تلائمها من متن الحديث، ويذكره بتمامه في بعض المواضع ليعلمه القارئ كله.

لكن وقع من بعض الثقات ما يخل بذلك.

ومثاله: حديث شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح»(٢).

اختصره شعبة بن الحجاج فوهم فيه، قال أبو حاتم الرازي: «هذا وهم، واختصر شعبة متن هذا الحديث... ورواه أصحاب سهيل، عن سهيل، عن

---

(١) رواه الرامهرمزي بإسناده إلى ابن المبارك في «المحدث الفاصل» (ص٥٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (١/١٠٩)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، (ح٧٤)، واللفظ له، وابن ماجه في «سننه» (١/١٧٢)، كتاب الطهارة، باب لا وضوء إلا من حدث، (ح٥١٥).

أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحًا من نفسه، فلا يخرجنَّ حتى يسمع صوتًا، أو يجد ريحًا»[(١)][(٢)].

وأما الرواية بالمعنى فهي جائزة عند جماهير المحدِّثين، بشرط: أن يكون الراوي بالمعنى عارفًا بمدلولات الألفاظ، وما يحيل المعاني منها[(٣)].

لكن بعض الثقات رووا بالمعنى فأحالوا معنى الحديث بما فهموه، فأُعِل الحديث بسبب ذلك.

مثال ذلك: حديث أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»[(٤)]، رواه هُشيم بن بشير بمعناه، فقال: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، (ح٣٦٢) (٤٤/٤ بشرح النووي، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي) من طريق: جرير، عن سهيل. والترمذي في «سننه» (١٠٩/١)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، (ح٧٥)، من طريق: عبد العزيز بن محمد، عن سهيل. والدارمي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب لا وضوء إلا من حدث، (ح٧٦٦) (٢٨٣/٤ مع شرحه «فتح المنان»)، من طريق: حماد بن سلمة، عن سهيل.

(٢) «علل الحديث» (١٢٠/١).

(٣) راجع: «الإلماع» (ص١٥٥)، و«تدريب الراوي» (٥١٧/١).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، (ح٦٧٦٤) (٥٤٢/١٣ بشرح ابن حجر)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الفرائض، (ح١٦١٤) (٤٤/١١ بشرح النووي).

(٥) أخرجه النسائي في «سننه الكبرى» (١٢٤/٦)، كتاب الفرائض، سقوط الموارثة بين الملتين، (ح٦٣٤٨)، وله علة أخرى ذكرها الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢٦٥/٢) أن هُشيمًا لم يسمع هذا الحديث من الزهري.

قال الحافظ ابن حجر: «وعندي أنه رواه من حفظه، بلفظ ظن أنه يؤدي معناه، فلم يصب، فإن اللفظ الذي أتى به أعم من اللفظ الذي سمعه، وسبب ذلك أن هشيمًا سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها، وعلق بحفظه بعضها فلم يكن من الضابطين عنه، ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئًا، والله أعلم»[1].

إذن فالعلة تقع في الحديث بسبب اختلال في اختصاره أو روايته بالمعنى، فيؤدي هذا إلى إعلاله.

(٦) اشتباه الاسم أو الكلمة:

وما زال الاشتباه سببًا للغلط، ويحصل بسبب اتفاق راويين في الاسم واسم الأب، كعبد الرحمن بن يزيد؛ اثنان: ابن جابر، وابن تميم، الأول ثقة، والثاني ضعيف، فاشتبه الثاني على أبي أسامة حماد بن أسامة فظنَّه الأول الثقة، فصار يحدِّث عنه ويسميه بغير اسمه، وقد تقدم هذا المثال في القسم الثالث من أقسام العلَّة، فينبغي للمحدِّث والطالب أن يكونا على حذر وتيقظ من هذا وأمثاله.

ومن أمثلته أيضًا: حديث: «**لا صلاةَ لمن لا وُضُوءَ له، ولا وُضُوءَ لمن لم يذكُرِ اسمَ الله تعالى عليه**»، أخرجه أبو داود[2]، وابن ماجه[3] من طريق:

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٦٧٦).

(٢) في «سننه» (١/٢٣٠)، كتاب الطهارة، باب في التسمية على الوضوء، (ح١٠٢)، واللفظ له.

(٣) في «سننه» (١/١٣٩)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التسمية في الوضوء، (ح٣٩٧).

يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأخرجه الحاكم[1] عن يعقوب بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، ثم قال: «حديث صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة دينار، ولم يخرجاه».

وهذا توهم من الحاكم، والحديث غير صحيح السند، قال ابن دقيق العيد يوضح ذلك: «هو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن أبي سلمة»[2].

وهذا السند ضعيف، ويعقوب بن سلمة؛ هو الليثي مولاهم، قال البخاري: «لا يعرف له سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه من أبي هريرة»[3].

(٧) التصحيف:

وهو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا ومعنىً.

قال سليمان بن موسى: «لا تأخذوا الحديث عن الصَّحَفِيِّين، ولا تقرؤوا القرآن على المُصْحَفِيِّين»[4]، ولقد أولى المحدّثون التصحيفات عناية كبرى فألَّفوا فيه فمن ذلك: «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، و«تصحيف المحدِّثين» للدارقطني، و«إصلاح خطأ المحدِّثين» لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي، و«التطريف في التصحيف» للسيوطي.

(١) في «مستدركه» (٢٥٢/١)، كتاب الطهارة، (ح٥٣١).
(٢) «نصب الراية» (٣/١).
(٣) «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٢)، وانظر: «لمحات موجزة» (ص٦٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣١/٢)، و«تصحيفات المحدثين» للعسكري (٦/١).

وهو على ستة أقسام: تصحيف في الإسناد، وتصحيف في المتن، وتصحيف سمع، وتصحيف بصر، وتصحيف لفظ، وتصحيف معنى[1].

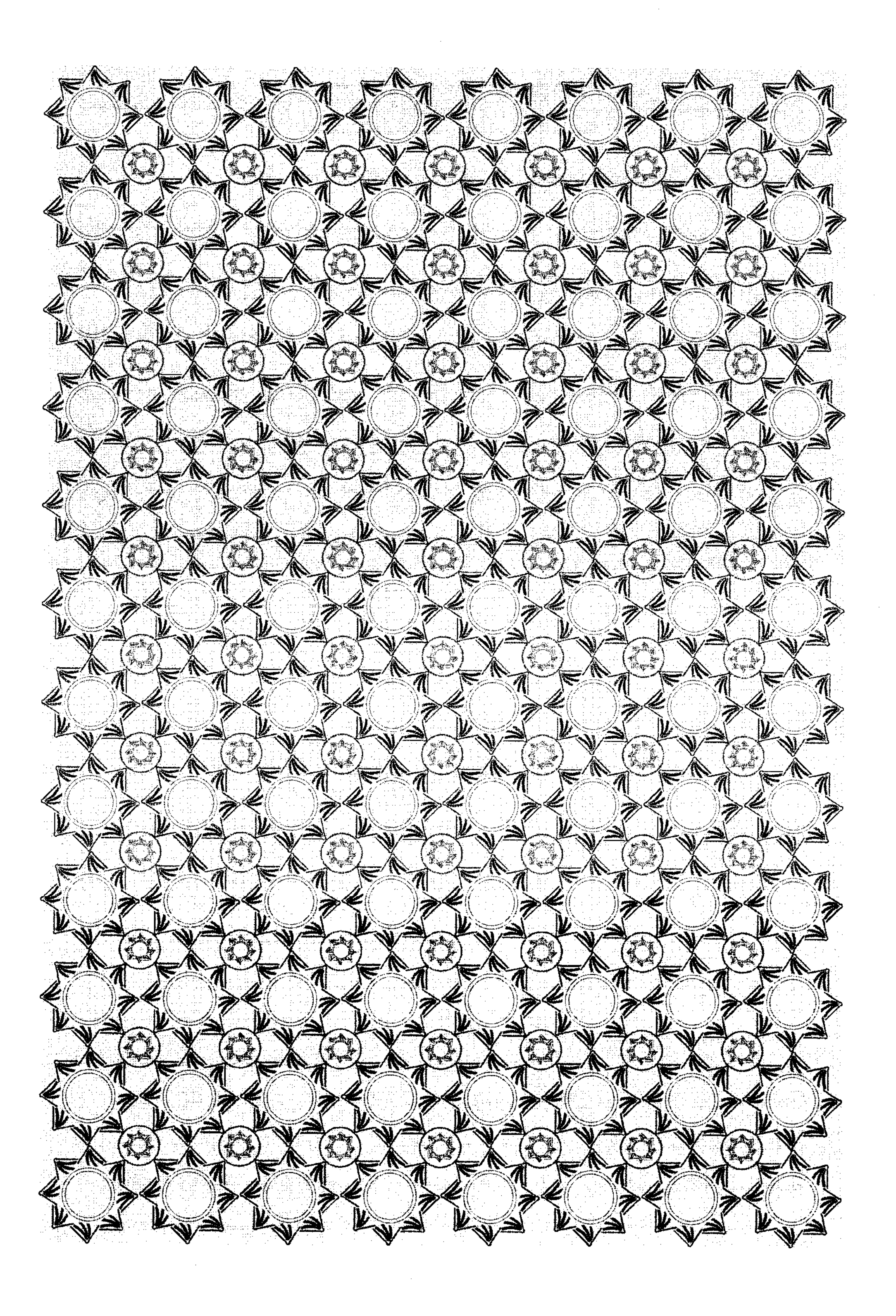
وقد وقع من أكابر الثقات تصحيفات يستغرب مثلها من مثلهم، **فمن أمثلة ذلك**: ما وقع للإمام عبد الرحمن بن مهدي من أوهام في بعض أسماء الرجال، بيَّن ذلك أبو زرعة الرازي فيما نقله عنه تلميذه البرذعي قال: «شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مهدي ومدحه، وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء، قال: عن شهاب بن شريفة، وإنما هو شهاب بن شُرْنُفة[2]، وقال: عن سماك، عن عبد الله بن ظالم، وإنما هو مالك بن ظالم، وقال: عن هشام، عن الحجاج، عن عائد بن بَطَّة، وإنما هو ابن نضلة، وقال: عن قيس بن جُبَير، وإنما هو قيس بن حَبْتَر[3]»[4].

(١) «موسوعة الحديث الشريف وفنونه» (١/٥١٧).

(٢) وشرنفة: بالضم، وسكون الراء، وضم النون، شهاب بن شرنفة المجاشعي، بصري، أدرك الحسن. قاله الحافظ ابن حجر في: «تبصير المنتبه» (٢/٧٨١).

(٣) وحبتر: بفتح الحاء المهملة، وسكون الموحدة، وفتح المثناة، قَيْس بن حَبْتَر، عن ابن عباس. قاله الحافظ ابن حجر في: «تبصير المنتبه» (١/٢٣٩).

(٤) «سؤالات البرذعي» (٢/٣٢٦) بتصرف مطبوع ضمن «أبو زرعة وجهوده في السنة»، وانظر: «لمحات موجزة» (ص٦٨)، ومقدمة «علل» ابن أبي حاتم (١/٩٦) من طبعة الحميد والجريسي.





المبحث التاسع

القواعد المتبعة لكشف علل الحديث

اعلم أن علم علل الحديث فنٌّ دقيق، يُدْرِك به المحدِّث الأمور الخفية القادحة في الأحاديث التي ظاهرها الصحة والسلامة من العلل، وبهذا يستطيع المحدِّث الحكم على الحديث بأنه معلٌّ.

وليس كل أحدٍ من أهل العلم يصل إلى مرحلة إدراك العلل في الأحاديث، بل لابد من توافر عدة صفات في الواصل إلى هذه المرتبة العليَّة وهي:

١) **الملكة النقدية الحديثية.**

٢) **المعرفة الدقيقة بقواعد علوم الحديث.**

٣) **المعرفة التامة بعلم الرجال والجرح والتعديل.**

٤) **المعرفة الواسعة باصطلاحات الأئمة النقاد.**

٥) **طول الاشتغال بالحديث الشريف وكثرة المذاكرة به.**

فمَن حصَّل هذه الصفات تكون مسألة إدراك علل الأحاديث بالنسبة له سهلة ميسورة، لأن القواعد التي سنذكرها تكون في واقع الأمر قد اختلطت بدمه ولحمه.

بعد هذه المقدمة نذكر قواعد وضوابط كشف علل الأحاديث فنقول:



قواعد الكشف

۞ القاعدة الأولى: جمع طرق وروايات الحديث والموازنة بينها.

لابد للباحث إذا أراد معرفة علَّة حديث أن **يجمع** أسانيد **هذا الحديث**، **وأن يقارن بينها مقارنة دقيقة** من حيث الاختلاف والاتفاق، ليتسنى له معرفة أنَّ هذا الحديث معلٌّ أو لا، **ثم يختار الراجح منها وفق قواعد الترجيح**.

قال الإمام عبد الله بن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[1].

وقال الإمام علي ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[2].

وقال يحيى بن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علَّة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط»[4].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٩٦).

(٢) المرجع السابق (٢/٢١٢).

(٣) المرجع السابق (٢/٢١٢).

(٤) المرجع السابق (٢/٢٩٥).

وقال الحافظ ابن حجر: «السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلَّة: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته، واستووا، ظهرت سلامته، وإن اختلفوا، أمكن ظهور العلَّة، **فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف**»[1].

وقد ذكر الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فوائد جمع طرق الحديث فقال: «فائدةُ تَتبُّع طرق الحديث:

١) **الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه**، فقيل: لاثنين، وقيل: لثلاثة، وقيل: لأربعة، وقيل: حتى يستحق اسم الشهرة، فكان في جمع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالبًا.

٢) وفي جمع الطرق أيضًا، ومعرفة من رواها، وكميتها: **العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة**.

٣) وفيها: **الاطلاع على علَّة الخبر** بانكشاف غلط الغالط، وبيان تدليس المدلس، وتوصيل المعنعن»[2].

ومما ينبغي التَّنبُّه له أنَّه في مرحلة جمع الطرق إذا حصل اختلاف في الرواية بين راو ثقة وراو ضعيف فلا عبرة بالضعيف أصلًا، وإنَّما العبرة باختلاف الثقات.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن كانت العلَّة غيرَ مؤثرة، بأن يرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفَه واهٍ، فليس بمَعْلُول، وقد ساق الدارقطنيُّ كثيرًا من هذا

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١٠).

(٢) «فتح الباري» (١٢/٢٢٨) عند شرحه لباب الكنية للصبي من كتاب الأدب، وقد نقلها من جزء لأبي العباس أحمد الطبري، المعروف بابن القاص.

النَّمط في كتاب «العِلَل» فلم يُصِب، لأنَّ الحُكم للثَّبْت، فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً، والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له.

ثم اعلم أنَّ أكثَرَ المتكلَّمِ فيهم، ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات»[١].

۞ القاعدة الثانية: معرفة مدار الإسناد.

معنى مدار الإسناد: هو الراوي المتفرد بالحديث الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعددت[٢].

وقد اهتم بمسألة مدار الإسناد، وأرسى قواعدها الإمام علي ابن المديني في أول «علله»[٣]، فيذكر الراوي المدار ثم يذكر أصحابه ويبين أوثقهم فيه، وأكثرهم رواية وجمعًا لحديثه[٤]، وهما أمران مهمان في بيان علل حديث الراوي.

مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[٥]، فمداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، تفرَّد به عن محمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد تفرَّد به عن علقمة ابن وَقَّاص اللَّيثي، وعلقمة تفرَّد به عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

---

(١) «الموقظة» (ص٥٢).

(٢) «معرفة مدار الإسناد» (٣٥/١) بتصرف.

(٣) (ص٣٦).

(٤) مقدمة «شرح علل الترمذي» (١٢٩/١) بتصرف.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» أول حديث فيه، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإمارة، (ح١٩٠٧) (٤٦/١٣ بشرح النووي، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»).

ثم رواه عن يحيى بن سعيد خلق كثيرون أوصلهم الأئمة إلى مئتي راوٍ، وقيل: سبع مئة راوٍ.

فبمعرفة **الراوي الذي يدور عليه الإسناد** وتعيينه، **ومعرفة الرواة عنه وأوثقهم فيه** وأضبطهم لحديثه، وأكثرهم جمعًا ورواية عنه، يستطيع الباحث الكشف عن علل الحديث، ومِن ثَمَّ الحكم عليه تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا.

* حالات مدار الإسناد:

وبجمع طرق الحديث لا يخلو أمر المدار عن ثلاث حالات:

ـ **الأولى: إما أن تلتقي الطرق عند راو يتفرد بالحديث**، فيكون هو مدار الإسناد، ويكون الحديث (فردًا مطلقًا)[1].

وفي هذه الحالة ينظر هل هذا الراوي ثقة أو ضعيف؟ فإن كان ضعيفًا كانت هذه علَّة ظاهرة دالة على ضعف الراوي وعدم قبول حديثه.

وإن كان ثقة ينظر هل يقبل تفرده، فيكون حديثه صحيحًا، أم لا يقبل تفرده فيكون حديثه معلًا؟

ـ **الحالة الثانية: أن تلتقي الطرق عند الصحابي الذي روى الحديث،** فيكون هو مدار الحديث أو مخرجه.

وفي هذه الحالة يُنْظر هل روى عن الصحابي تابعيان أو أكثر، فينفرد عن

(١) الفرد المطلق: هو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة فلم يروه أحد غيره، وهذا يطابق الغريب إسنادًا ومتنًا، ويدخل فيه أيضًا الشاذ والمنكر. انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٠٠).

تابعي منهم رجل فيكون (فردًا نسبيًا)[1]، وينظر في تفرده كالنظر السابق في الحالة الأولى.

ـ الحالة الثالثة: أن يظهر من جمع الطرق أنَّه مروي عن أكثر من صحابي، عن النَّبي ﷺ.

وفي هذه الحالة ينظر في حديث كل صحابي على حدة كالنظر السابق في الحالتين الأولى والثانية[2].

۞ القاعدة الثالثة: بيان وجوه الاختلاف والاتفاق بين روايات أصحاب الراوي المدار.

ويكون ذلك بالنَّظر في روايات أصحاب الراوي الذي يدور عليه الإسناد، وملاحظة الاتفاق والاختلاف، والزيادة والنقصان، فلا يخلو هذا النَّظر عن عدة أمور:

الأول: إن كانت الروايات متفقة، فالظاهر سلامة الحديث من العلل.

الثاني: إن كانت إحدى الروايات فيها زيادة في المتن، وكان راويها ثقة، وهو ما عبَّر عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي بقوله: «أن يروي جماعة حديثًا واحدًا، بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم

---

(١) الفرد النسبي: هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيًّا كانت تلك الجهة، ويدخل في ذلك الغريب إسنادًا لا متنًا، ويتناول جهات أخرى كثيرة، منها: (١) تفرد الثقة عن ثقة، بأن لا يروي الحديث عن راو ثقة إلا هذا الثقة. (٢) تفرد الراوي بالحديث عن راو، بأن لا يرويه غيره، وإن كان مرويًا من وجوه أخرى عن غيره. (٣) تفرد أهل بلد أو قطر بحديث لا يرويه غيرهم. وراجع: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٠٠).

(٢) «معرفة مدار الإسناد» (١/٣٣٢) بتصرف.



يذكرها بقية الرواة»[1]، ففي هذه الحالة يُنْظر إلى هذه الزيادة «فإمّا أن تكون:

* لا تَنافِيَ بينها وبين روايةِ مَن لم يذكرها؛ فهذه تُقْبَلُ مطلقًا؛ لأنَّها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيرُه.

* وإمّا أن تكون منافيةً، بحيث يلزم من قبولها ردُّ الرواية الأخرى؛ فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين مُعارِضها؛ فَيُقْبَلُ الراجحُ ويُرَدُّ المرجُوحُ»[2].

وإن كان راويها غير ثقة، فزيادته لا أثر لها، لأنه لو روى حديثًا تفرَّد به لا يقبل منه، فكذلك إذا تفرَّد بزيادة في حديث يرويه غيره فإنَّها لا تقبل.

الثالث: وإن كان بين الروايات اختلاف في السند، فلا يخلو:

* من إن يكون هذا الاختلاف ناشئًا عن الراوي الذي يدور عليه الإسناد، فمرة يرويه على وجه، ومرة أخرى يرويه على وجه آخر.

- فإن كان متَّهمًا: نُسب بهذه الرواية إلى الكذب.

- وإن كان سيء الحفظ: نُسب بهذه الرواية إلى الاضطراب وعدم الحفظ.

- وإن كان ممن كَثُر حديثه، وقوي حفظه؛ كالزهري وشعبة: كان هذا مما يحتمل له[3].

* أو يكون الاختلاف ناشئًا عن الرواة عن الراوي مدار الإسناد، وفي

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١/٤٢٥).

(٢) «نزهة النظر» (ص٦٨).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/١٤٤) بتصرف.



هذه الحالة لابد لمعرفة الرواية الصحيحة المحفوظة الراجحة من:

ـ معرفة طبقات الرواة عمن تدور عليهم الأسانيد.

ـ التمييز بين مراتبهم في الحفظ والإتقان.

ـ معرفة من يرجح قوله عند الاختلاف.

والإمام الحافظ النقاد أبو زكريا يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ يطبِّق هذا عمليًّا فقد ذهب «إلى عفَّان[1] ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنَّما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبُوذكي[2]، فقال: شأنك.

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟

فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أنَّ الخطأ من حماد نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمتُ أنَّ

---

(١) عفان هو ابن مسلم بن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري، قال العجلي: «ثقة، ثبت، صاحب سُنَّة». ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص١٦٧).

(٢) هو موسى بن إسماعيل التميمي، المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذكي ـ بفتح المثناة، وضم الموحدة، وبعد الواو ذال معجمة ـ البصري، الحافظ، عن شعبة حديث واحد، وحماد ابن سلمة، وخلق، وعنه البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن معين وقال: «ثقة مأمون»، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين، له في مسلم حديث واحد. ترجمته من: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص٣٨٩).

الخطأ منه لا من حماد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخْطِئ عليه».

روى هذه القصة الإمام أبو حاتم ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «المجروحين»[١].

مثاله: ما أورده الإمام ابن أبي حاتم في «علله»[٢] قال: «سُئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن القاسم بن عوف، أحد بني مُرَّة ابن همام، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، عن النَّبِي ﷺ أنَّه قال: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عِظَم حقه عليها»[٣].

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى، عن النَّبِي ﷺ[٤].

قال أبو زرعة: أيوب أحفظهم».

ففي هذا الحديث قارن الإمام أبو زرعة الرازي بين روايات الرواة عن

---

(١) (٣٤/١)، وانظر «معرفة مدار الإسناد» (٣٣٥/١) بتصرف.

(٢) (٩٦٩/٢).

(٣) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٩٧/٥)، كتاب البر والصلة، (ح٧٤٨٣)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي في «التلخيص»، وأخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٥٢/٢٠ ح٩٠)، وزاد الحاكم والطبراني في روايتهما (عن أبيه) بين عبد الرحمن بن أبي ليلى ومعاذ.

(٤) أخرج هذه الرواية ابن ماجه في «سننه» (٥٩٥/١)، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، (ح١٨٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣٧/١)، في النوع الثاني من القسم الأول، ذكر استحباب الاجتهاد للمرأة في قضاء حقوق زوجها بترك الامتناع عليه فيما أحب، (ح٦٢٣).

القاسم بن عوف الشَّيْباني، فوجد أنَّ أحفظهم هو أيوب بن أبي تَميمة السَّخْتِياني، فقدَّم روايته ورجحها على من في طبقته وهو هشام الدَّسْتَوائي.

❁ القاعدة الرابعة: دراسة الإسناد؛ المدار والرواة عنه، ومعرفة مراتبهم والترجيح بينهم.

يبدأ الباحث بعمل ترجمة للراوي المدار، وكذلك الرواة عنه لمعرفة مراتبهم والترجيح بينها، قال الحافظ ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، وإطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة»[(٢)].

وهذه القاعدة تقوم على قسمين:

*** الأول: معرفة مراتب الثقات، ومن يترجَّح قوله منهم عند الاختلاف.**

مثال ذلك: أصحاب ثابت البُناني، وهم ثلاث طبقات: ثقات، وشيوخ، وضعفاء ومتروكون.

وسنتكلم على الطبقة الأولى: وهم الثقات؛ كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ومَعمَرَ، وأثبت هؤلاء كلهم في ثابت: حماد بن سلمة.

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/٤٦٧).
(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١١).

قال الإمام أحمد في رواية ابن هانئ[1]: «ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة».

وقال ابن معين: «حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُنَاني».

وقال أيضًا: «حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد»[2].

قلت: فظهر من هذا الكلام من هو أوثق أصحاب ثابت، وهو حماد بن سلمة، فعند اختلاف أصحابه الثقات القول قوله.

*** الثاني: بيان أن هناك جملة من الثقات ضُعِّف حديثهم في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو في بعض الشيوخ.**

وهذا القسم يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مَن ضعِّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلَّطوا في آخر عمرهم.

مثال ذلك: عطاء بن السائب الثقفي، الكوفي.

---

(١) ابن هانئ: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، البغدادي، الإِسْكافي، الفقيه، الحافظ، صاحب ابن حنبل، خراساني الأصل، روى عن القَعْنَبي، وعفَّان، وابن أبي شيبة، وعنه النسائي، وابن صاعد، قال إبراهيم الأصبهاني: «كان أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن»، وقال الخلال: «كان يعرف الحديث ويحفظه ويعلم الأبواب والمسند»، له كتاب في «العلل»، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان من خيار عباد الله». ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٥٩).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/٤٩٨) بتصرف.



قال يحيى بن سعيد القَطَّان: «من سمع من عطاء بن السائب قديمًا فسماعه صحيح».

فممن سمع منه قديمًا قبل أن يتغير: شعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهشام الدَّسْتَوائي.

وممن سمع منه بعد اختلاطه: خالد بن عبد الله الواسطي، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم بن صهيب الواسطي، ومحمد بن فضيل، ووهيب بن خالد، وعبد الوارث بن سعيد، وهُشَيم بن بشير.

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديمًا، ومن سمع منه بأخرة:

فمنهم من قال: «من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف».

ومنهم من قال: «دخل عطاء البصرة مرتين فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم: الحمادان، والدَّسْتَوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم: وهيب، وإسماعيل ابن عُلَيَّة، وعبد الوارث».

ومنهم من قال: «**إن حدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حدَّث عن جماعة فحديثه ضعيف**».

وقال شعبة لابن عُلَيَّة: «**ما حدثك عطاء بن السائب عن رجاله ـ عن زاذان، وميسرة، وأبي البَخْتَري ـ فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه**».

واتفقوا على أنَّ سفيان وشعبة أصح حديثًا عنه من غيرهما، وقال يحيى ابن معين: «**كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف، إلا ما كان عن شعبة وسفيان**».

النوع الثاني: من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

وهو على ثلاثة أضرب:

* **أحدها: من حدَّث في مكان من كتبه فضبط، وفي مكان آخر بدونها فخلط**، كمَعْمَر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأنَّ كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد، لأنها كانت معه.

أو سمع في مكان من شيخ فلم يضبط، وسمع منه في مكان آخر فضبط، كعبد الرزاق بن همام سماعه من سفيان الثوري بمكة مضطرب جدًا، وسماعه منه باليمن صحيح.

* **الثاني: من حدَّث عن أهل إقليم فحفظ حديثهم، وحدَّث عن غيرهم فلم يحفظ**، كإسماعيل بن عيَّاش الحمصي، حديثه عن الشاميين جيد، وحديثه عن غيرهم مضطرب.

* **الثالث ـ عكس الثاني ـ: من حدَّث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه**، كزهير بن محمد الخراساني، رواية أهل العراق عنه مستقيمة، ورواية أهل الشام عنه منكرة.

النوع الثالث: مَنْ ضُعِّف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض.

مثاله: جرير بن حازم البصري، ثقة متفق على تخريج حديثه، إلا أنه يضعف في حديثه عن قتادة. نبَّه على هذا الحافظ ابن رجب الحنبلي[1].

(١) اختصرنا هذه القاعدة من كلام الحافظ ابن رجب على معرفة مراتب الثقات في «شرحه لعلل الترمذي» (٢/٤٧١ : ٦٩٣)

۞ القاعدة الخامسة: النظر في وجوه الخلاف لبيان الحديث المعل من غيره.

بعد أن تجمعت لدى الباحث كل هذه المعلومات من خلال القواعد الأربع السابقة فإن استطاع أن يجمع بين وجوه الخلاف بما يدفع العلة، كما حصل مع الحافظ ابن حجر في النموذج المتقدم ذكره من كتاب «التمييز» للإمام مسلم، فبها ونعمت.

وإن لم يستطع الجمع فليبين الرواية المعلة من غيرها، وهذه المرحلة من أدق مراحل كشف العلل فليستأنس الباحث فيها بالرجوع إلى أقوال أهل العلم النقاد والتمسك بها فهي خير معين وموصل إلى بيان علل الأحاديث، والجمع بين وجوه الخلاف.

قال الحافظ ابن رجب: «ولابد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِم المُذاكر به، **فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به؛ كيحيى القَطَّان**، ومن تلقى عنه، كأحمد، وابن المديني، وغيرهما»[1].

هذا في حال إجماعهم على تعليل حديث، فإن اختلفوا في ذلك فعلى الباحث أن يلجأ إلى القرائن[2] المرجحة لأي الأقوال، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/٤٦٩).

(٢) والمقصود بالقرائن: ما يدل على المراد دون تصريح، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر من الألفاظ والإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ، أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحًا وتعديلًا. انظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٢) لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

بتعليله، فالأولى إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه.

وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث».

وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلِّل، وحيث يصرِّح بإثبات العلَّة، فأمَّا إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما.

وكذلك إذا أشار المعلِّل إلى العلَّة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإنَّ ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[1].

❁ القاعدة السادسة: بيان درجة الحديث.

في هذه المرحلة بعد أن اكتشف الباحث علة الحديث، ينبغي له أن يبين درجته على الوجه الراجح، فإن كان الوجه الراجح ضعيفًا بأن كان مرسلًا مثلًا، فإنه يجتهد في إيجاد شاهد له.

❁ ❁ ❁

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١١).



من قرائن الترجيح

القرائن جمع قرينة، وقد عرَّفها شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد[1] بأنَّها: «ما يدل على المراد دون تصريح»[2]، وهناك مجموعة من القرائن يرجع لها الباحث للفصل بين الروايات التي اختلف رواتها عن الراوي مدار الإسناد، وهذه القرائن هي:

(١) الحفظ والإتقان.

الحافظة القوية هبة من الله تعالى يهبها من يشاء من عباده، وربما تكون لبعض الحفاظ مَلَكَةُ الحفظ بالدربة والتكرار للأحاديث فيتمكن من حفظها واستحضارها متى شاء.

فمن الهبات: قول عامر بن شَرَاحيل الشَّعْبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء

(١) هو العلامة المحدِّث النَّقاد، أبو محمد أحمد بن معبد بن عبد الكريم الفيومي، الأزهري، الحنفي حفظه الله تعالى، ولد سنة (١٣٥٧)، من مؤلفاته: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي»، و«الحافظ العراقي وجهوده في الحديث»، و«الحاسب الآلي واستخداماته في مجال السنة النبوية»، و«إرشاد القاري إلى النص الراجح لحديث: «ويح عمار» في صحيح البخاري»، و«سيف بن عمر التميمي، وتحقيق الأقوال في حاله، وفي درجة مروياته»، و«كتابة الحديث وضبطه في عصر الرسول ﷺ والصحابة، وأثره في حفظ السنة»، وغيرها، وحقَّق: «النفح الشذي» لابن سيد الناس، طبع منه ثلاثة أجزاء، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر لم يطبع. ترجمته من: «الأسانيد المصرية» (ص٨١).

(٢) «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٢).

قط، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده عليَّ، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته»[1].

فلما ذكر هذه القصة علي بن خَشْرَم لإسحاق ابن رَاهُويه قال له: «تعجب من هذا يا أبا حسن؟»، قال: «نعم»، قال: «لا أحدثك إلا عن نفسي، كنت لا أكتب شيئًا إلا حفظته، وإني الآن لكأنِّي أنظر إلى أكثر من سبعين ألف حديث في كتابي»[2].

ومن الملكات الحاصلة بالدربة: ما حصل للإمام أبي زُرْعة الرازي فإنه «سُئل عن رجل حلف بالطلاق أنَّ أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث هل حَنَث؟ فقال: لا، ثم قال أبو زرعة: أحفظ مئتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلاث مئة ألف»[3].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»[4].

والناس متفاوتون في الحفظ، فمِنْ ثَمَّ تجد الأئمة حين يرجحون بهذه القرينة يقولون: «فلان أحفظ من فلان»، أو «فلان أحفظ لحديث فلان» وهكذا.

(٢) العدد.

وهذه قرينة مهمة في الترجيح بين الروايات، ولا أدل على ذلك من قول

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/٣٢٣).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٥٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/٤٤).

(٤) «الكفاية» (ص٤٣٥).

الإمام الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[١].

وقال الخطيب البغدادي: «ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين، لأن الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب»[٢].

وقال البيهقي: «والجماعة أولى بالحفظ من الواحد»[٣].

وقال الذهبي: «إن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسناد، أو وَقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه، فالعبِرةُ بما اجتَمَع عليه الثقات، فإنَّ الواحد قد يَغلَط، وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة»[٤].

وفي هذه القرينة يعبر الناقد بقوله: «خالف فلان الناس»، أو «رواه الناس كذا».

(٣) اختصاص الراوي بشيخه.

وهذه القرينة تعود إلى عدة أسباب:

* طول الملازمة، وقِدَمها.

* قرابة الراوي.

* قوة الحفظ.

ويستخدم علماء الحديث هذه القرينة بقولهم: «فلان أثبت»، أو «أحفظ

---

(١) «اختلاف الحديث» (١٦٧/١٠) مطبوع بآخر كتاب «الأم».

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص٤٣٦).

(٣) «شعب الإيمان» (٨١/٦).

(٤) «الموقظة» (ص ٥٢).

فيه» ، أو «كان يكتب» ، أو «لازمه كثيرًا» ، ونحو ذلك مما يدلُّ على التميز عن غيره في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف[١].

(٤) سلوك الجادَّة.

وهو تعبير استخدمه المحدِّثون كقرينة مرجحة ، فها هو الإمام أبو حاتم الرازي يقول: «لزم الطريق»[٢] ، وفسرها الحافظ ابن رجب بقوله: «يعني أن: رواية (ثابت عن أنس) سلسلة معروفة مشهورة ، تسبق إليه الألسنة والأوهام ، فيسلكها من قلّ حفظه ، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة ، فإنَّ في إسناده ما يستغرب ، فلا يحفظه إلا حافظ»[٣].

فأحيانًا يحصل الترجيح بين الروايات بسلوك الجادَّة ، وأحيانًا بعكسها كما في القرينة الآتية.

(٥) غرابة السند.

إنَّ وصف الحديث بالغرابة قد يضعف جانبه ، إلا أنه ربما يقوى جانبه عند الاختلاف ، ومعنى ذلك: أنه إذا اختُلف على راوٍ في حديث ، وروى أحد أصحابه وجهًا غريبًا صحيحًا ، لا احتمال فيه لسلوك الجادَّة ، ومثل هذا الوجه

---

(١) «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٥٤).

(٢) «علل الحديث» (١٧٢٥/٣) ، ونص المسألة: «سألت أبي عن حديث ؛ رواه المبارك بن فضالة ، عن ثابت ، عن أنس ، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه». قال أبي: ورواه حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن حبيب بن سبيعة الضبعي ، عن رجل حدثه ، عن النبي ﷺ ، مرسلًا. قال أبي: هذا أشبه وهو الصحيح ، وذاك لزم الطريق».

(٣) «شرح علل الترمذي» (٧٢٦/٢) ، وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٥٦).

يعد الخطأ فيه نادرًا، فإن روايته تكون أقوى من هذه الجهة.

قال الحافظ ابن رجب: «... بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإنَّ في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ»[1].

وقال أيضًا: «ولا ريب أن الذي قالوا فيه: (عن أبي هريرة) جماعةٌ حفاظٌ، لكن الوهم يسبق كثيرًا إلى هذا الإسناد، فإن رواية (سعيدٍ المقبري، عن أبي هريرة. أو عن أبيه، عن أبي هريرة) سلسلةٌ معروفةٌ، تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية (سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان)، فإنَّها سلسلةٌ غريبةٌ، لا يقولها إلا حافظ لها متقنٌ»[2].

(٦) رواية الراوي عن أهل بلده.

وهذه القرينة من القرائن القويَّة، فمما لاشك فيه أنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، فإذا اختُلف على مالك رجَّحنا المدنيين منهم، وإذا اختُلف على قَتادة رجَّحنا البصريين منهم، وإذا اختُلف على الأعمش أو أبي إسحاق السَّبِيعي رجَّحنا الكوفيين منهم، وهكذا، ما لم تأت قرينة أقوى تعارض ذلك.

قال حماد بن زيد: «بلديُّ الرجل أعرف بالرجل»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «الأوزاعي من أهل بلده والأوزاعي أفهم به»[4].

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/٧٢٦).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٨/١١١)، وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٦٢).

(٣) «الكفاية» (ص١٠٦).

(٤) «علل الحديث» (١/٣٨٩).

وقال أبو زرعة الدمشقي[1]: «سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من الثَّبْتُ في نافع؛ عبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدَّم عبيدَ الله ابنُ معمر[2] وفضَّله بلُقِيِّ سالم، والقاسم، وقال: «هو من أهل البلد». يريد: أن أهل البلد أعلم بحديثهم»[3].

وقال الزركشي: «إن رواية أهل البلد بعضهم عن بعض أولى من رواية أهل البلد عن غيرهم، ومِنْ ثَمَّ كان إسماعيل بن عيَّاش حجة في الشاميين، لأنهم أهل بلده دون الحجازيين»[4].

وقال أيضًا: «وهذا النوع نافع في الترجيح عند التعارض»[5].

(٧) رواية الراوي عن أهل بيته.

تُقدَّم رواية الرجل عن أهل بيته على رواية غيره عنهم عند المخالفة، لأنه أعرف بهم من غيره.

وهي فرع عن سابقتها، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

---

(١) أبو زرعة الدمشقي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النَّصْري، الحافظ، شيخ الشام، قال أبو حاتم: «صدوق ثقة»، مات سنة إحدى وثمانين ومئتين. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٧٠).

(٢) كذا جاء في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/٤٣٨)، ولعل الصواب: (ابن معين) إن كانت (يَسأل) بالبناء للفاعل، أو الصواب: (عبيد الله بن عمر) إن كانت (يُسأل) بالبناء للمفعول، وهو الأولى.

(٣) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/٤٣٨)، وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٦٥).

(٤) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/٦٩).

(٥) المرجع السابق.

قال الحافظ ابن حجر وهو يرد على من يزعم أن اختيار الإمام البخاري دائمًا عند الترجيح يكون للواصل: «وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول، منها: أن يونس بن أبي إسحاق، وابنيه إسرائيل وعيسى، رووه عن أبي إسحاق موصولًا، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم»[(١)].

(٨) اختلاف المجلس.

وذلك إذا اختلف الرواة عن شيخ فرواه جماعة موصولًا مثلًا، ورواه راو واحد عنه مرسلًا، فتُرجح رواية الجماعة لأنهم إنما سمعوه في مجالس متعددة، بعكس الواحد فإنه في الغالب يكون سمعه في مجلس واحد.

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يخفى رجحان ما أُخِذ من لفظ المحدِّث في مجالس متعددة على ما أُخِذ عنه عرضًا في محل واحد»[(٢)].

ومن القرائن المرجحة أيضًا:

(٩) ما أيَّده نص الكتاب، أو الثابت من الأخبار، أو الإجماع، أو العقل الصحيح، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته، إذا وُجد خبر آخر يعارضه، فإنَّه يجب طرح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح اللازم، لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال.

(١٠) سلامة المتن من الاضطراب، وحصول ذلك في المتن الآخر.

(١١) قول راويه: (سمعت فلانًا)، ويقول راوي الآخر: (كتب إليَّ

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٦٠٦)، وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٦٧).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٦٠٧)، وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٧٠).



فلان)، لأنَّ المخبر عن السماع والتلقي إذا كان ضابطًا أبعد عن الغلط فيما سمعه، والآخر يخبر عن كتاب يجوز دخول التحريف والغلط فيه.

(١٢) أن يكون راوي الخبر هو صاحب القصة، والآخر ليس كذلك، وهذا نحو رواية ميمونة بنت الحارث قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بِسَرِف»[١]، فوجب تقديم خبرها على خبر ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو محرم»[٢]، لأنها أعرف بالقصة.

(١٣) أن يوافق حديثه عمل الأمة[٣].

والحق أن القرائن التي يترجح بها بعض الأحاديث على بعض كثيرة لا تنحصر، فكلُّ حديثٍ له نقدٌ خاص، وما أحسن قول الحافظ ابن حجر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب النكاح، (ح١٤١١) (١٦٦/٩ بشرح النووي، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته)، وأبو داود في «سننه» (٥٩٨/٢)، كتاب المناسك، باب المحرم يتزوج، (ح١٨٣٩)، واللفظ له، وسرف مثال تعب: موضع قريب من التنعيم، وبه تزوج رسول الله ﷺ ميمونة الهلالية، وبه توفيت ودفنت. قاله الفيومي في «المصباح المنير» (ص١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، (ح١٨٣٧) (٥٢٧/٤ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب النكاح، (ح١٤١٠) (١٦٥/٩ بشرح النووي، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته).

(٣) هذه المرجحات وغيرها ذكرها الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٤٣٣: ٤٣٧).

(٤) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧١٢/٢).



مثال لحديث معل وكيفية الكشف عن علته

حديث: «من لم يُجَمِّع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»

۞ طرق الحديث:

* **الطريق الأولى**: رواه أبو داود، والدَّارقطني في «سننيهما»[(١)]، من طريق: عبد الله بن لَهِيعَة، ويحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم، عن ابن شهاب الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن أخته أم المؤمنين حفصة زوج النَّبِي ﷺ، عن النَّبِي ﷺ. ولفظ الحديث المذكور لعبد الله بن أبي بكر.

ومن طريق يحيى بن أيوب فقط رواه الترمذي، والنسائي في «سننيهما»[(٢)].

وتابع عبدَ الله بن أبي بكر عند النسائي في «سننه»[(٣)]: عبدُ الملك بن

---

(١) «سنن» أبي داود (٣/٢٤٥)، كتاب الصيام، باب النية في الصوم، (ح٢٤٤٦)، و«سنن» الدارقطني (٣/١٣٠)، كتاب الصيام، (ح٢٢١٦).

(٢) «سنن» الترمذي (٣/٩٩)، كتاب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (ح٧٣٠)، و«سنن» النسائي (٤/١٩٦)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣).

(٣) (٤/١٩٧)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٣٤).

عبد العزيز بن جُريج، ولفظه: «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له».

* **الطريق الثانية:** ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في «مصنفه»[(١)] من طريق: إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم. فلم يذكر ابن شهاب الزهري بينهما، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه، والدارقطني في «سننيهما»[(٢)]، ولفظ ابن ماجه: «لا صيام لمن لم يفرضه من الليل».

* **الطريق الثالثة:** ورواه النسائي في «سننه»[(٣)]، **من طريق: عبيد الله بن عمر العُمَري، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن أم المؤمنين حفصة موقوفًا عليها قال: «من لم يجمع الصيام من الليل فلا يصوم».**

* **الطريق الرابعة:** ورواه النسائي في «سننه»[(٤)]، من طريق: يونس بن يزيد الأيلي، وسفيان بن عُيينة، ومَعْمَر، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن حفصة موقوفًا قالت: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر».

* **الطريق الخامسة:** ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»[(٥)]، والنسائي في «سننه»[(٦)]، من طريق: سفيان بن عُيينة، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله

---

(١) (٦/١٦٥)، كتاب الصيام، باب من قال: لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل، (ح٩٢٠٤).

(٢) «سنن» ابن ماجه (١/٥٤٢)، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، (ح١٧٠٠)، و«سنن» الدارقطني (٣/١٢٩)، كتاب الصيام، (ح٢٢١٤).

(٣) (٤/١٩٧)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٣٤، ٢٣٣٥).

(٤) (٤/١٩٧)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨).

(٥) (٦/١٦٦)، كتاب الصيام، باب من قال: لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل، (ح٩٢٠٥).

(٦) (٤/١٩٧)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٣٩، ٢٣٤٠).

ابن عمر، عن عمته أم المؤمنين حفصة موقوفًا قالت: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر».

* **الطريق السادسة:** ورواه الإمام مالك في «موطئه»[1]، عن ابن شهاب، عن عائشة وحفصة موقوفًا عليهما، ومرسلًا، ولفظه: «لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر».

وللحديث شاهد رواه أيضًا الإمام مالك في «موطئه»[2]، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا عليه، ولفظه: «لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر».

وتابعه عبيد الله بن عمر العُمَري عند النسائي في «سننه»[3]، ولفظه: «إذا لم يجمع الرجل الصوم من الليل فلا يصم».

قال الترمذي: «رُوِي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح»[4].

۞ معرفة مدار الإسناد:

بعد جمع طرق الحديث، ظهر أن مدار الإسناد على الإمام الزهري الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، واختلف عليه فيه:

---

(١) (ص٢٤٨)، كتاب الصيام، باب من أجمع الصيام قبل الفجر، (ح٥).

(٢) (ص٢٤٩)، كتاب الصيام، باب من أجمع الصيام قبل الفجر، (ح٥).

(٣) (٤/١٩٨)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، (ح٢٣٤٢).

(٤) «السنن» (١/٩٩ ح٧٣٠).

النبي ﷺ

حفصة

حفصة موقوفًا

عبد الله بن عمر

سالم

حمزة

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري

عبيد الله ورواه موقوفًا

ابن جريج

عبد الله بن أبي بكر

سفيان ولم يذكر ابن عمر

يونس ومعمر وسفيان

إسحاق بن حازم ولم يذكر الزهري

يحيى بن أيوب وابن لهيعة

شجرة إسناد الحديث ويظهر فيها المدار واختلاف الروايات

فرواه:

عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عنه، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن أم المؤمنين حفصة مرفوعًا.

وعن عبد الله بن أبي بكر: يحيى بن أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وإسحاق بن حازم إلا أنه لم يذكر الزهري، فرواه عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم.

وتابع عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج عبدَ الله بن أبي بكر في الرواية المرفوعة.

الكلام على رواة الرواية المرفوعة

[١] عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو محمد، المدني.

روى عن سالم بن عبد الله بن عمر، والزهري وهو من أقرانه، وعنه الزهري أيضًا.

قال مالك: «كان كثير الأحاديث، وكان رجل صِدْق»، وقال أحمد: «حديثه شفاء»، وقال ابن معين، وأبو حاتم: «ثقة»، وقال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، عالمًا»، وقال العجلي: «مدني، تابعي، ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عبد البر:

«كان من أهل العلم، ثقة، فقيهًا، محدّثًا، مأمونًا، حافظًا، وهو حجة فيما نقل وحمل»[1].

* **يحيى بن أيوب، هو الغافقي، أبو العباس المصري.**

قال أحمد: «سيء الحفظ، وهو دون حَيْوة، وسعيد بن أيوب»، وقال ابن معين: «صالح»، وقال مرة: «ثقة»، وقال ابن أبي حاتم: «سُئل أبي: يحيى ابن أيوب أحبُّ إليك أو ابن أبي الموال؟ فقال: يحيى بن أيوب أحبُّ إليَّ، ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال الآجُرِّي: «قلت لأبي داود ابن أيوب ثقة؟ فقال: هو صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال مرة: «ليس بالقوي»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن يونس: «كان أحد طلابي العلم بالآفاق، وحدَّث عنه الغرباء أحاديث ليست عند أهل مصر»، قال: «أحاديث جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب، ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لَهِيعة».

وقال ابن سعد: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب، وقال البخاري: «ثقة»، وقال يعقوب بن سفيان: «كان ثقة حافظًا»، وقال الإسماعيلي: «لا يحتج به».

وقال أحمد بن صالح: «كان يحيى بن أيوب من وجوه أهل مصر، وربما زَلَّ في حفظه»، وقال ابن شاهين في «الثقات»: «قال ابن صالح: له أشياء يخالِف فيها».

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٥/١٤٤).

وقال إبراهيم الحربي: «ثقة»، وقال الساجي: «صدوق يهم، كان أحمد يقول: يحيى بن أيوب يخطئ خطأً كثيرًا»، وقال الحاكم أبو أحمد: «إذا حدَّث من حفظه يخطئ، وما حدَّث من كتاب فليس به بأس»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال ابن عدي: «ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثًا منكرًا، وهو عندي صدوق لا بأس به»[(١)].

قلت: لاحظ قولي ابن يونس وأحمد بن صالح وهما مصريان، فينتفع بكلامهما في يحيى بن أيوب المصري.

والترمذي لم يقف إلا على رواية يحيى هذه فقال: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه،... وهكذا أيضًا رُوي هذا الحديث عن الزهري موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيى بن أيوب»[(٢)].

وقرينة الترجيح عنده: مخالفة الواحد للجماعة، المعبر عنها فيما تقدم (بالعدد)، وإن كان غير يحيى قد رواه مرفوعًا كما تقدم عند جمع طرق الحديث.

*** عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري.**

قال يعقوب بن سفيان: «سمعت أحمد بن صالح، وكان من خيار المتقنين، يثني عليه وقال: «كنت أكتب حديث أبي الأسود[(٣)] في الرَّق [فاستفهمته، فقال لي: كنت أكتب عن المصريين وغيرهم مما يخالجني أمره،

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (١١/١٦٤).

(٢) «السنن» (١/٩٩ ح٧٣٠).

(٣) أبو الأسود: هو النضر بن عبد الجبار المرادي مولاهم، المصري. ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٩٤).

فإذا ثبت لي حولته في الرَّقِ]، ما أحسن حديثه عن ابن لهيعة».

قال: «فقلت له: يقولون سماع قديم و[سماع] حديث؟» فقال: «ليس من هذا شيء ابن لهيعة صحيح الكتاب، وإنَّما كان أخرج كتبه فأملى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاء، فمن ضبط كان حديثه حسنًا [صحيحًا][1]، إلا أنه كان يُحْضِر من لا يحسن ولا يضبط ولا يصحح، ثم لم يُخْرِج ابن لهيعة بعد ذلك كتابًا، ولم يُر له كتاب، وكان من أراد السماع منه استنسخ ممن كتب عنه، وجاءه فقرأ عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبط جاء فيه خلل كثير».

قال يعقوب: «وقال لي أحمد: مذهبي في الرجال: أنِّي لا أترك حديث محدِّث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه».

وحكى الساجي عن أحمد بن صالح قال: «كان ابن لهيعة من الثقات إلا إنَّه إذا لُقِّن شيئًا حدَّث به».

وقال ابن شاهين: «قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، وما رُوِي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط».

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: «إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح؛ ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ[2]».

وقال البخاري: «تركه يحيى بن سعيد»، وقال ابن مهدي: «لا أحمل عنه

---

(١) ما بين معقوفتين ساقط من «تهذيب التهذيب» أثبتناه من «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٣٤).

(٢) **المقرئ**: هو عبد الله بن يزيد العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن. ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٦/٧٥).



شيئًا»، وقال ابن خزيمة في «صحيحه»: «وابن لهيعة لست ممن أخرِّج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن إسماعيل».

وقال ابن معين: «كان ضعيفًا لا يُحتجّ بحديثه، كان من شاء يقول له: حدثنا».

وقال ابن خِراش: «كان يُكْتب حديثه، أحرقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وَضَع أحدٌ حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه».

قال الخطيب: «فمِنْ ثَمّ كثُرت المناكير في روايته لتساهله».

وقال الحاكم: «لم يقصد الكذب، وإنَّما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ».

وقال ابن حبان: «سبرت أخباره فرأيته:

- يدلِّس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم.

- ثم كان لا يبالي ما دُفِع إليه قرأه، سواء كان من حديثه أو لم يكن.

فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه»[1].

قلت: لاحظ هنا أيضًا أقوال أحمد بن صالح، وعبد الغني بن سعيد، لأنهما مصريان، وابن حبان لأنه سبر مروياته.

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٥/٣٢٧).

* **إسحاق بن حازم، وقيل: ابن أبي حازم المدني، البزاز.**

قال أحمد، وابن معين: «ثقة»، وقال أحمد أيضًا: «لا أعلم إلا خيرًا»، وقال أبو داود: «ليس به بأس، حدَّث عنه ابن مهدي»، وقال الساجي: «صدوق يرى القدر»، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»[(١)].

قلت: ورواية إسحاق هذه محيرة من حيث إنه يروي عن سالم، ويروي عن الزهري، وقد سأل أبو محمد ابن أبي حاتم والده عنها، فأجاب قائلًا: «لا أدري، لأنَّ عبد الله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا، وروى عنه ولا أدري هذا الحديث مما سمع من سالم، أو سمعه من الزهري، عن سالم؟»[(٢)].

[٢] عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الأموي مولاهم، أبو الوليد المكي.

قال أحمد: «إذا قال ابن جريج: (قال فلان، وقال فلان، وأُخْبِرت) جاء بمناكير، وإذ قال: (أخبرني وسمعت) فحسبك به».

وقال ابن معين: «ليس بشيء في الزهري»، وقال مرة: «ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب».

وقال يحيى بن سعيد: «كان ابن جُريج صدوقًا، فإذا قال: حدثني، فهو سماع، وإذا قال: أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح».

وقال قريش بن أنس عن ابن جُريج: «لم أسمع من الزهري شيئًا، إنَّما

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٢٠١/١).

(٢) «علل الحديث» (٥٠٥/١).

أعطاني جزءًا فكتبته وأجاز له».

وقال الذُّهلي: «وابن جُريج إذا قال: حدثني وسمعت، فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»[1].

قلت: من أهم الأقوال في (رواية ابن جُريج عن الزُّهري) قول الإمام الذُّهلي لأنه ألَّف كتاب «علل أحاديث الزهري»، وصرَّح بأن روايته عنه محتج بها، وهو في الطبقة الأولى من أصحابه، بشرط: أن يصرح بالتحديث أو السماع.

وهو هنا لم يصرح بل عنعن، لذا قال الإمام النسائي: «لم يصح رفعه، وحديث ابن جُريج، عن الزهري غير محفوظ».

وعلى هذا فقد ظهر مما تقدم أن الرواية المرفوعة رواها يحيى بن أيوب وقد ضُعِّف، وابن لهيعة وفيه ما فيه، وابن جريج وروايته غير محفوظة، لهذا لما سأل الترمذي البخاري عن هذه الرواية المرفوعة قال له: «خطأ، وهو حديث فيه اضطراب»[2]، وقال في «تاريخه الأوسط»[3] بعد سرده لطرق الحديث: «غير المرفوع أصح»، وقرينة الترجيح عند البخاري: اضطراب الرواية المرفوعة.

وقال النسائي: «ولم يصح رفعه والله أعلم، لأنَّ يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي»[4].

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٣٥٧/٦).

(٢) «علل الترمذي الكبير» (ص١١٨).

(٣) (١٦١/١).

(٤) «السنن الكبرى» (١٧٢/٣).

وقال الدَّارقطني: «ورفعه غير ثابت»[1].

ورواه عن الزهري أيضًا:

عبيد الله بن عمر العُمَري، عنه، عن سالم، عن أبيه، عن أم المؤمنين حفصة موقوفًا.

الكلام على رواة الرواية الموقوفة

[٣] عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، العمري، المدني، أبو عثمان، أحد الفقهاء السبعة.

قال ابن معين: «عبيد الله بن عمر من الثقات»، وقال مرة: «ثقة حافظ متفق عليه»، وقال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ثقة»، وقال أحمد بن صالح: «ثقة ثبت مأمون ليس أحد أثبت في حديث نافع منه»[2].

ورواه:

يونس بن يزيد الأيلي، وسفيان بن عُيَينة، ومَعْمَر، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن حفصة موقوفًا.

[٤] يونس بن يزيد بن أبي النجاد، ويقال: ابن النجاد الأيلي، أبو يزيد؛ مولى معاوية بن أبي سفيان.

---

(١) «العلل» (٩/١٩٣).

(٢) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٧/٣٥).

قال ابن المبارك: «إني إذا نظرت في حديث معمر ويونس يعجبني كأنهما خرجا من مشكاة واحدة»، وقال أيضًا: «ما رأيت أحدًا أروى للزهري من معمر إلا أن يونس أحفظ للمسند»، وفي رواية: «إلا يونس فإنه كتب على الوجه».

وقال أحمد: «ما أعلم أحدًا أحفظ بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس فإنه كتب كل شيء هناك»، وسُئِل أيضًا: «من أثبت في الزهري؟ قال: مَعْمَر، قيل: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرة»، وقال مرة: «ثقة».

وقال ابن معين: «أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وابن عيينة»، وسئل أيضًا: «يونس أحب إليك أو عقيل؟ قال: يونس ثقة، وعقيل ثقة قليل الحديث عن الزهري»، وقال مرة: «يونس ومعمر عالمان بالزهري».

وقال أحمد بن صالح: «نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدًا»، وقال: «وكان الزهري إذا قدم ليلة نزل عليه».

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث عالم بحديث الزهري»[(١)].

[٥] معمر بن راشد الأزدي، الحُدَّاني مولاهم، أبو عمر البصري، سكن اليمن.

قال أحمد: «ما انضم أحدًا إلى معمر إلا وجدت معمرًا يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم».

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (١١/٣٩٥).

وقال ابن معين: «أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ثم عد جماعة»، وقال مرة: «معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة»، وسأله عثمان الدارمي فقال: «معمر أحب إليك في الزهري أو ابن عيينة أو صالح بن كيسان أو يونس فقال في كل ذلك: معمر».

وقال أبو حاتم: «ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث»(١).

[٦] سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، سكن مكة.

قال علي ابن المديني: «ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة»، وقال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز»، وقال يحيى بن سعيد: «هو أحبُّ إلي في الزهري من معمر»، وقال أبو حاتم: «ابن عيينة ثقة إمام، وأثبت أصحاب الزهري: مالك، وابن عُيَينة»(٢).

قلت: ظهر من هذه التراجم أن يونس ومعمر وسفيان من أثبت أصحاب الزهري وقد اجتمعوا على رواية هذا الحديث عنه، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن أم المؤمنين حفصة موقوفًا.

قال أبو حاتم الرازي: «وقد رُوي عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن حفصة قولها غير مرفوع، وهذا عندي أشبه»(٣).

---

(١) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (١٠/٢١٨).

(٢) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٤/١٠٤).

(٣) «علل الحديث» (١/٥٠٥).

وسُئِل الدارقطني أيُّ القولين أصح عن الزُّهري، قول من قال: عنه، عن سالم. أو من قال: عنه، عن حمزة؟ فقال: «قول من قال: عن حمزة أشبه»[(١)].

وترجحت رواية حمزة عندهما بقرينتين هما: العدد، والحفظ، فقد رواه عنه يونس ومعمر وابن عيينة وهم من أثبات أصحاب الزهري عنه.

لكن رواه سفيان بن عُيَينة، عن الزهري، عن حمزة، عن عمته أم المؤمنين حفصة موقوفًا.

قلت: يحتمل أن يكون حمزة بن عبد الله بن عمر سمعه من أبيه مرة، ومن عمته مرة، وقد روى عنهما، ثم حدَّث الزهري بالروايتين، والزهري حدَّث بهما سفيان بن عيينة.

*** درجة الحديث:**

والحديث صحيح موقوفًا كما صرَّح به جماعة من النقاد، وهم: البخاري، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والله أعلم.

(١) «العلل» (٩/١٩٣).

الخَاتِمَة

يحسُن بنا أن نذكر في ختام البحث أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

١) العلة عند المحدثين: «هي سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، ومن هذا التعريف ظهر لنا شرطا العلة عن المحدِّثين: وهي أن تكون غامضة خفية، وأن تكون قادحة.

٢) ميدان البحث في علل الحديث الأصل فيه أن يكون في أحاديث الثقات.

٣) الحديث المعلّ: «هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»، وأن تعبير بعض المحدثين عنه بالمعلول صحيح تساعده اللغة، لا كما انتقده ابن الصلاح ومن بعده، بل إن تعبيره هو بالمعلل فيه تسامح.

٤) علم علل الأحاديث: «هو العلم بالقواعد التي تدرك بها الأسباب الغامضة أو الظاهرة، القادحة وغير القادحة في صحة الأحاديث»، وأن العلاقة بينه وبين الحديث المعل: هي العموم والخصوص المطلق، وأما العلاقة بينه وبين علم الجرح والتعديل: فإن البحث في علم الجرح والتعديل أيسر من علم علل الأحاديث الذي يتميز بدقة البحث وعمقه.

٥) تظهر أهمية هذا الفن في أنه «أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها

مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، وإطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبةً، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم» كما قاله الحافظ ابن حجر.

٦) بدأ نقد الروايات في وقت مبكر، لكن التدوين تأخر إلى القرن الثالث الهجري، وتنوعت طرائق التأليف في علم العلل فمِن مرتب لكتابه على الأبواب الفقهية، وآخر على مسانيد الصحابة، وثالث يجمع الأحاديث المعلة لشيخ واحد، وهكذا، ولا يفوتني التنبيه على أن هناك تعليلات كثيرة منثورة في كتب التخريج، والرجال، والشروح.

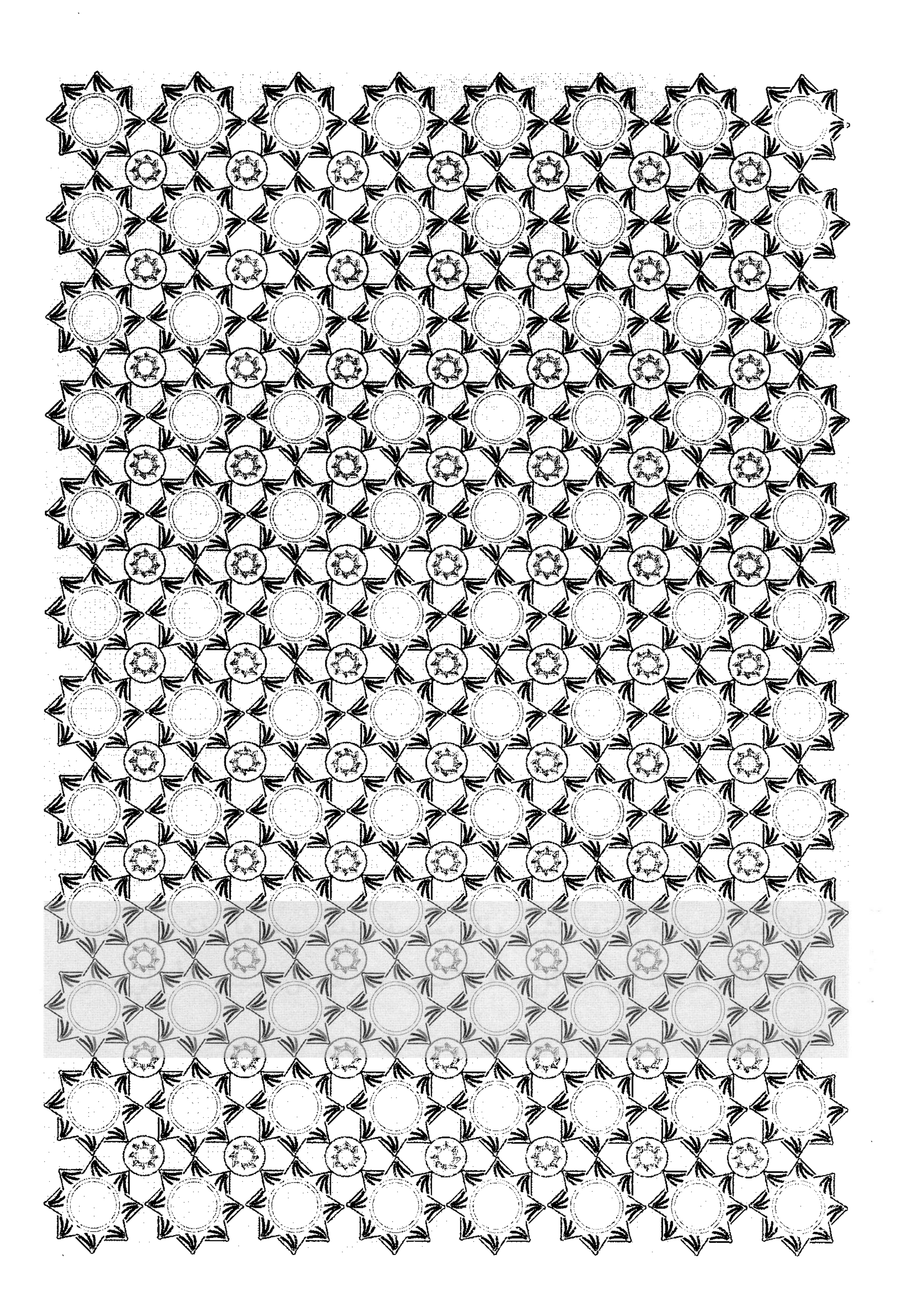
٧) قسم الحافظ ابن حجر العلة إلى ستة أقسام، بيَّنا وجه الحصر بينها وهو: أن العلَّة من حيث موضعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: علَّة في الإسناد، وعلَّة في المتن، وعلَّة فيهما، ومن حيث تأثيرها تنقسم إلى قسمين: قادحة، وغير قادحة، فيضرب الثلاثة في الاثنين فيكون الناتج ستة هي أقسام العلَّة، ثم مثلنا لكل قسم بمثال تطبيقي.

٨) للعلة عند المحدثين أسباب كثيرة كخفة الضبط، وسلوك الجادَّة، والاختلاط، وقلة ملازمة الشيخ وقلة ممارسة حديثه، وغيرها، ذكرناها ومثلنا لها بأمثلة، ونبهنا إلى أن كل هذه الأسباب متفرعة من السبب الأصلي وهو وهم الراوي.

٩) للكشف عن علة الحديث مسالك استخدمها المحدثون، لابد من السير عليها في كشف العلل، ووصفوا سالكها بصفات مهمة، فليس كل عالم مؤهل لكشف علل الأحاديث.

١٠) إن هناك جملة من قرائن الترجيح ذكرها الأئمة ؛ كالحفظ ، والعدد ، واختصاص التلميذ بشيخه ، وسلوك الجادّة ، ورواية الراوي عن أهل بلده ، أو أهل بيته ، وهكذا إلى آخر القرائن المذكورة ، مع التمثيل بمثال حاولت فيه تجلية قواعد كشف العلل وكيفية استخدام الأئمة لقرائن الترجيح.

والله تعالى من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.



فهرس المراجع

١) **الإبهاج في شرح المنهاج، للإمام تقي الدين السبكي، وولده الإمام تاج الدين السبكي**، تحقيق أحمد جمال الزمزمي، ونور الدين عبد الجبار، طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢) **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه في الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي**، للدكتور سعدي الهاشمي، طبعة دار الوفاء، الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٣) **اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، مع شرحه الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر**، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤) **اختلاف الحديث، للإمام الشافعي**، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، مطبوع بآخر كتاب الأم.

٥) **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، للإمام النووي**، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار اليمامة، ودار الفرفور، دمشق، السابعة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي**، تحقيق محمد سعيد عمر، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧) أساس البلاغة، للزمخشري، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٨) **الأسانيد المصريَّة للأوائل الأزهريَّة، تأليف مصطفى أبو زيد محمود**، طبعة الوابل الصيِّب، الأولى، ٢٠١١م.

٩) **الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة هجر، الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٠) **الأعلام، للزركلي**، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

١١) **الأفعال، لابن القُوطِيَّة**، تحقيق علي فودة، طبعة مكتبة الخانجي، الثانية، ١٩٩٣م.

١٢) **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم**، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٣) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض**، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة مكتبة دار التراث، الثالثة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٤) **الأم، للإمام الشافعي**، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، طبعة دار الوفاء، الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠١م.

١٥) **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، للحافظ ابن حجر**، تحقيق محمد حسن الشافعي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٦) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام للسيوطي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧) **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي**، تحقيق الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨) **تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي**، تحقيق مصطفى حجازي، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٠م.

* **تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.**

٢٠) **التاريخ الأوسط، للإمام البخاري**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١) **تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي**، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢) **تأويل مختلف الحديث، للإمام ابن قتيبة**، صححه محمد زهري النجار، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٣) **التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي**، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، طبعة مكتبة دار المنهاج، الرياض، الثانية، ١٤٢٨هـ.

٢٤) **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، للشيخ عبد الفتاح أبي غدة**، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٥) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي**، تحقيق

بديع السيد اللحام، طبعة دار الكلم الطيب، دمشق، الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٦) **تذكرة الحفاظ، للذهبي**، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٧) **تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري**، تحقيق محمود محمد ميرة، طبعة المطبعة العربية الحديثة، الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٨) **التعريفات، للشريف الجرجاني**، تحقيق إبراهيم الأبياري، طبعة دار الريان للتراث.

٢٩) **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ، للإمام النووي**، تحقيق محمد عثمان الخشت، طبعة دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٠) **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، للحافظ العراقي**، علق عليه الشيخ محمد راغب الطباخ، طبعة دار الحديث، بيروت، الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣١) **التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر**، تحقيق محمد الثاني بن عمر، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر ابن عبد البر**، تحقيق عمر الجيدي، وسعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣) **التمييز، للإمام مسلم**، تحقيق أحمد مصطفى شعبان، طبعة دار التوحيد، ودار الآفاق، الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٤) **تهذيب الأسماء واللغات، للنووي**، تحقيق عبده على كوشك، طبعة دار الفيحاء، ودار المنهل، دمشق، الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٣٥) **تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر**، طبعة دار الفكر، بيروت، **الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.**

٣٦) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.**

٣٧) **توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري**، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٨) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي**، تحقيق محمود الطحان، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٩) **الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي**، تحقيق مختار الندوي، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٠) **جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، للدكتور علي بن عبد الله الصياح**، طبع ضمن ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الندوة الرابعة.

٤١) **حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم**، طبعة مصطفى الحلبي، الثانية، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٩م.

٤٢) **حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري**، تحقيق حسن البلوط، طبعة مكتبة أضواء السلف، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٣) **الحديث المعلل، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر**، طبعة مكتبة دار الوفاء، جدة، الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٤) **الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة المليباري**، طبعة المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٥) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي العاشر، للمحبي**، مصورة دار صادر، بيروت، لطبعة المطبعة الوهبية.

٤٦) **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للعلامة صفي الدين الخزرجي**، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مصورة دار البشائر الإسلامية بيروت، للطبعة البولاقية.

٤٧) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، طبعة مكتبة دار التراث، الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٨) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للحافظ ابن حجر**، مصورة دار الجيل لطبعة الهند الأولى.

٤٩) **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق علي فاعور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٠) **السنن الكبرى، للإمام البيهقي**، تحقيق محمد عبد القادر عطا،



طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥١) **السنن الكبرى، للإمام النسائي**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٢) **سنن الإمام ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الحلبي.

٥٣) **سنن الإمام أبي داود**، تحقيق فضيلة العلامة الشيخ محمد عوامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٥٤) **سنن الإمام الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، طبعة مصطفى الحلبي، الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٥٥) **سنن الإمام الدارقطني**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٥٦) **سنن الإمام النسائي**، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٧) **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني**، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبعة مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٨) **سير أعلام النبلاء، للذهبي**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي**، تحقيق محمود الأرناؤوط، طبعة دار ابن كثير، الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٠) **شرح ألفية الحديث، للحافظ العراقي**، تحقيق محمود ربيع، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦١) **شرح سنن أبي داود، للإمام العيني**، تحقيق خالد إبراهيم، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٢) **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للملا علي القاري**، تحقيق محمد نزار، وهيثم نزار، طبعة دار الأرقم، بيروت، الأولى.

٦٣) **شرح صحيح مسلم، للإمام النووي**، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٤) **شرح علل الترمذي، للإمام ابن رجب الحنبلي**، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار السلام، السادسة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٥) وطبعة أخرى، بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعتها مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٦) **الصحاح، للجوهري**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة، ١٩٩٠م.

٦٧) **صحيح الإمام البخاري = فتح الباري.**

* **صحيح الإمام مسلم = شرح صحيح مسلم، للنووي.**

٦٨) **الصلاة، للإمام أبي نُعيم الفضل بن دُكين**، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٩) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي**، مصورة مكتبة الحياة، بيروت لطبعة القدسي سنة ١٣٥٥هـ.

٧٠) **طبقات الحفاظ، للإمام السيوطي**، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧١) **طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، تحقيق محمود الطناحي**، وعبد الفتاح الحلو، طبعة دار هجر، الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٢) **طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة**، تحقيق عبد العليم خان، طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٣) **علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي**، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، طبعة عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧٤) **علل الحديث، للإمام أبي محمد ابن أبي حاتم الرازي**، تحقيق الدكتور رفعت فوزي، والدكتور علي عبد الباسط مزيد، طبعة مكتبة الخانجي، الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧٥) وطبعة أخرى بإشراف الدكتور سعد الحميد، والدكتور عبد الرحمن الجريسي.

٧٦) **العلل، للإمام الدارقطني**، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، طبعة مؤسسة الريان، بيروت، الثالثة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧٧) وطبعة أخرى، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله، طبعة دار طيبة، الرياض، الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٨) **العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد**، تحقيق وصي الله بن محمد



عباس، طبعة دار الخاني، الرياض، والمكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٩) **عمل اليوم والليلة، للإمام أبي بكر ابن السني**، تحقيق عبد الرحمن كوثر بن محمد عاشق إلهي، طبعة دار الأرقم، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٨٠) **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للحافظ السخاوي**، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، طبعة مكتبة أولاد الشيخ، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨١) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر**، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٢) **فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي**، تحقيق محمود شعبان وآخرين، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٣) **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري**، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٤) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي**، تحقيق علي حسين علي، طبعة مكتبة السنة، الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٨٥) **فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، للعلامة الشيخ أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري**، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨٦) **القاموس المحيط، للفيروزآبادي**، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٨٧) **قواعد العلل وقرائن الترجيح، للدكتور عادل عبد الشكور**، بحث منشور على موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها.

٨٨) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي**، تحقيق العلامة الشيخ محمد عوَّامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨٩) **الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد ابن عدي**، تحقيق عبد الفتاح أبو سنة، وعادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٠) **كتاب المجروحين من المحدثين، للحافظ أبي حاتم ابن حبان**، تحقيق حمدي عبد المجيد، طبعة دار الصميعي، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩١) **كتيب التعريف بالمشاركين في المؤتمر الأول لخدمة السنة النبوية الذي عقدته جمعية المكنز الإسلامي في القاهرة في الفترة ما بين (٢١ إلى ٢٣ صفر ١٤٣٣) بعنوان: (السنة النبوية بين الواقع والمأمول).**

٩٢) **الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي**، تحقيق أبي عبد الله السورتي، وإبراهيم حمدي المدني، طبعة الهند.

٩٣) **لمحات موجزة في أصول علل الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر**، الناشر دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٤) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، للسراج البلقيني، تحقيق عائشة عبد الرحمن، طبعة دار المعارف.

٩٥) المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٩٦) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيْدَه المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٧) مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر، طبعة مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.

٩٨) مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، للإمام ابن خزيمة، تحقيق ماهر ياسين الفحل، طبعة دار الميمان، الرياض، الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٩٩) مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني، للدكتور عبد الله دمفو، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٠) المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم، تحقيق محمود مطرجي، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٠١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبعة جمعية المكنز الإسلامي، ١٤٢٨هـ.

١٠٢) مسند إسحاق ابن راهوية، تحقيق عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠٣) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، للحافظ أبي حاتم بن حبان، تحقيق محمد

علي سونمر، وخالص آي دمير، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٣٣ـ ٢٠١٢م.

١٠٤) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي**، طبعة مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.

١٠٥) **المصنف، للإمام أبي بكر ابن أبي شيبة**، تحقيق العلامة الشيخ محمد عوامة، طبعة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠٦) **المعجم، للإمام ابن الأعرابي**، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبعة دار ابن الجوزي، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠٧) **المعجم الكبير، للإمام الطبراني**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة ابن تيمية.

١٠٨) **المعرفة والتاريخ، للإمام يعقوب بن سفيان الفسوي**، تحقيق أكرم ضياء العمري، طبعة مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠٩) **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، للإمام أبي عبد الله الحاكم**، تحقيق أحمد فارس السلوم، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٠) **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، لمحمد مجير الخطيب**، طبعة دار الميمان، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١١) **مقدمة الحافظ أبي عمرو بن الصلاح = التقييد والإيضاح.**

١١٢) **منهج النقد في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر**، طبعة دار الفكر، دمشق، الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٣) **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للحافظ بدر الدين ابن جماعة**، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة دار الفكر، دمشق، الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٤) **موسوعة علوم الحديث وفنونه، للدكتور سيد عبد الماجد الغوري**، طبعة دار ابن كثير، دمشق، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١٥) **الموطأ، للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى، تحقيق محمد فؤاد** عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

١١٦) **الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الذهبي**، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار السلام، الخامسة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٧) **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني**، تحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار البصائر.

١١٨) **نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي**، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار القبلة، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٩) **نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي**، حرّره فليب حتى، طبعة المكتبة العلمية، بيروت.

١٢٠) **النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر**، تحقيق ربيع

ابن هادي عمير، طبعة دار الراية، الرياض، الرابعة، ١٤١٧هـ.

١٢١) **النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي**، تحقيق زين العابدين بن محمد بلافريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

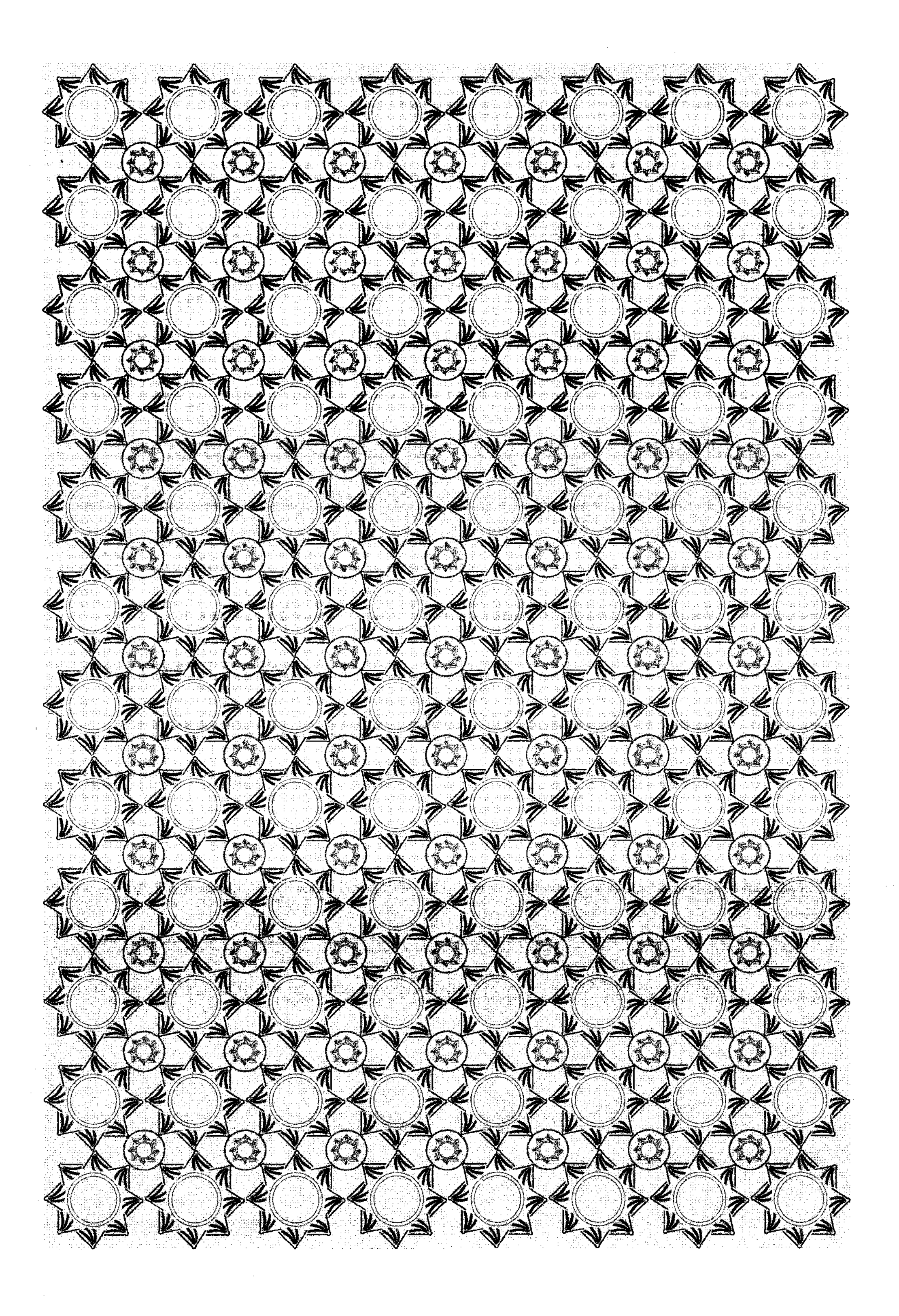
١٢٢) **النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبرهان البقاعي**، تحقيق ماهر ياسين الفحل، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٢٣) **النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للشيخ عبد القادر العيدروس**، تحقيق أحمد حالو، وعبد القادر الأرناؤوط، وأكرم البوشي، طبعة دار صادر، بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.

١٢٤) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خَلِّكان**، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.

١٢٥) **الوهم في روايات مختلفي الأمصار، للدكتور عبد الكريم الوريكات**، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٦) **يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف**، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.



فهرس الموضوعات